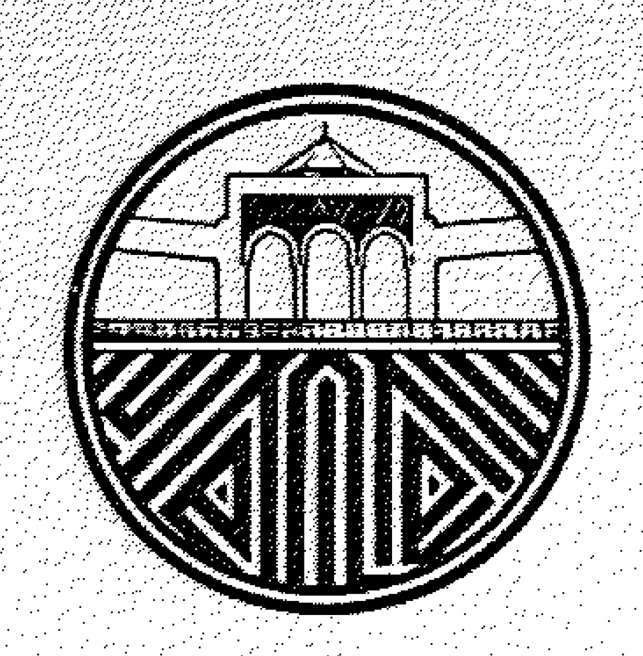


المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة : ندوات ومناظرات رقم 86

الديمقراطية
والتحولات الاجتماعية في المغرب

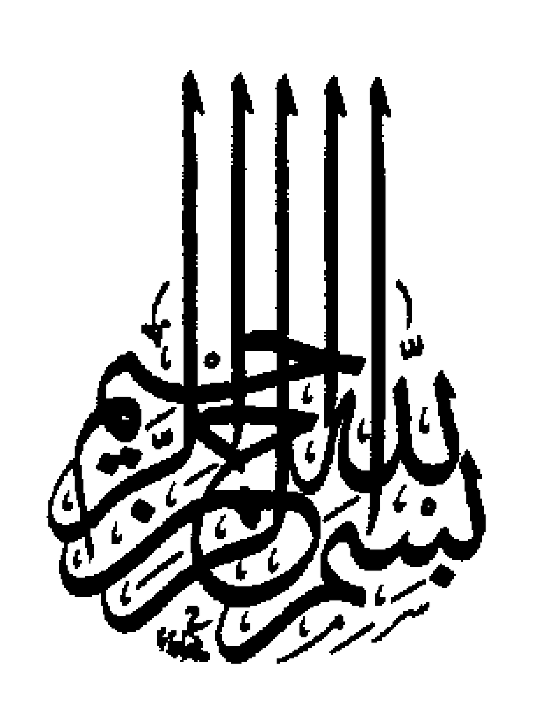
تنسيق : سعيد بنسعيد العلوي

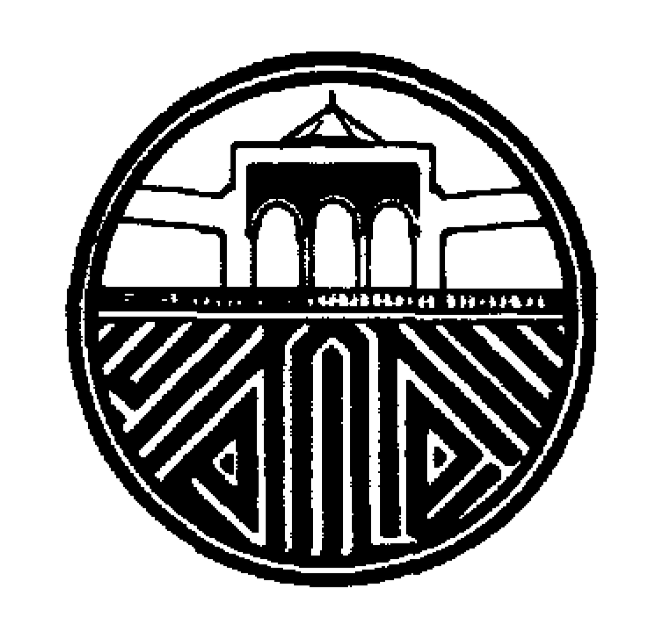
إهـــــداء2005
جمعية أصدقاء المكتبة
المغرب


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

الديمقراطية

والتحولات الاجتماعية في المغرب





منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة : ندوات ومناظرات رقم 86

الديمقراطية
والتحولات الاجتماعية في المغرب

تنسيق : سعيد بنسعيد العلوي

الكتـــــاب : الديموقراطية والتحولات الاجتماعية في المغرب (ندوة).
النـاشـــــر : منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
سـلسلـــة : ندوات ومناظرات رقم 86.
الغـــلاف : إعداد عمر أفا.
الحقـــوق: محفوظة لكلية الآداب بالرباط بمقتضى ظهير 1970/7/29.
الطبـــع : مطبعة النجاح الجديدة ـــ الدارالبيضاء.
ردمـــك : 9981-59-034-7.
التسلسل الدولي : 1113-0377.
الإيداع القانوني : 1113-1358.
الطبعـة الأولى : 2000.

طبع هذا الكتاب بدعم من برنامج التعاون
بين كلية الآداب ومؤسسة كونراد أدناور

المحتويات

تقديم

تتصل قضية الديمقراطية بمسألة التحولات الاجتماعية، في بلد من بلدان العالم، بأكثر من صلة ووجه. فالقول في الديمقراطية، نظراً وممارسة، لا يملك أن يغفل النظر في الأحوال المعيشية ــ الاقتصادية والاجتماعية ــ في البلد موضوع الحديث والدراسة مثلما لا يكون له أن يصرف الانتباه عن الشروط الكونية التي تسير، أسرع فأسرع، في اتجاه التبدل والتغير. يزيد هذا الرأي قوة ورسوخا هذا الاتساع والتطور في أسباب التواصل والتقدم التكنولوجي : فأمام شاشة التلفزة يطالع المشاهد ــ في سرعة تكاد تواكب الأحداث ذاتها ــ ما تعيشه هذه المنطقة أو تلك من مظاهر الغنى الفاحش أوالفقر المدقع، وما تشهده من أحوال العدل والظليم، وما للديمقراطية في صيرورتها الصعبة من علامات الانتصار أو أسباب الضعف والتعثر والانكسار. يعني كل ذلك أن الهموم التي يعيشها المرء في وطنه الصغير تلتقي مع ما يعيشه غيره في جهات أخرى قصية من العالم أو قريبة. وهكذا، فإن الحديث عن توافر أسباب المراقبة الفعلية لممارسة السلطة التنفيذية وإمكان الاعتراض على الشطط في استعمالها وكذا إمكان تداولها وفقا للقواعد المقررة بين العقلاء، والحديث عن تكافؤ الفرص أمام المواطنين في الوطن الواحد مع المساواة أمام القانون، والاطمئنان على اجتماع الحدود الضرورية الدنيا من أجل عدالة اجتماعية قوامها انتفاء الفقر المدقع والتوزيع العادل للخيرات والثرات وما شابه هذا من القضايا التي تتصل بالشأن العام... كل هذا يصبح موضع نظر وتأمل، فعل وانفعال، يرتقي به الإنسان من الوطن الصغير إلى العالم الفسيح الذي يجعل الكرة الأرضية فضاء للتأمل والمقارنة. وليس يخفى أن التحولات الاجتماعية ملازمة للوجود الإنساني ومحايثة للمجتمع في صيرورته الدائبة المتصلة. بيد أن التحولات تلك بطيئة حيناً، فهي لا تكاد تبين، وتأتي حيناً آخر سريعة الخطى قوية المظاهر، مثلما أنها تعرف سيراً هادئاً تلقائياً حيناً ومضطراً عنيفاً حيناً آخر ــ وهي في الأحوال كلهامرتبطة بقضية الديمقراطية وهي تحمل، بين الفينة والأخرى، على الوقوف والتساؤل في مضامين الديمقراطية وحقيقتها في البلد الذي تموج فيه

مكونات المجتمع الواحد وتضطرب ويكون ذلك أشد ما يكون في الفترات التي تبرز فيها أزمات التطور واضحة للعيان. وحيث لا تكون الجامعة والبحث العلمي في غيبة عن المجتمع وحركيته، فإن من الطبيعي أن يكونا مواكبين لتلك السيرورة وأن تكون الجامعة فضاء للتساؤل والحوار في الديمقراطية، نظراً وممارسة، ومجالاً للاجتهاد في تقديم الاقتراحات والحلول الملائمة وبالتالي طرفاً مشاركاً في تسليط أضواء العلم والمعرفة على الأمور والقضايا التي تتصل بالشأن العام.

يعيش المغرب تحولات اجتماعية هادئة وطبيعية، فهي ثمرة جهود متصلة مبذولة في مجالات التعليم وبناء الاقتصاد الوطني وتطوير أساليب إدارة الشؤون المحلية؛ وهي من المؤشرات الصحية في بلد حباه الله بنعمة الاستقرار والاتصال في الوجود الفاعل الحي قرونا عديدة تزيدها التجارب العسيرة والاختبارات الصعبة قوة وصلابة. ويشهد هذا البلد العظيم، منذ مستهل العقد الأخير خاصة، مسيرة واثقة الخطى نابعة من حكمة سياسية بعيدة الجذور مكينة الأركان وجهتها ترجمة الأطماح الديمقراطية النبيلة إلى إنجازات اقتصادية هائلة ونتائج باهرة. وإذ دعت كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة محمد الخامس إلى تنظيم ندوة علمية في موضوع : «**الديمقراطية والتحولات الاجتماعية في المغرب**»، فقد أرادت ذلك مواكبة لهذه المسيرة المباركة ووعيا يقظاً بدور الجامعة ومسؤولية البحث العلمي في وطننا العزيز. لذلك لم يكن من الغريب في شيء أن تقابل هذه الإرادة النبيلة بمباركة مولوية سامية من جلالة الملك العظيم محمد السادس حفظه الله وأيده بالنصر والتمكين والعز المبين، فيشمل الندوة برعايته السامية ويطوق كليتنا العتيدة بقلادة من الفخر والاعتزاز، ويمدها بشحنة ميمونة قوية من العزيمة والإيمان بما يراه جلالته للجامعة المغربية من مشاركة فعالة في مسيرة البناء والنماء.

واليوم، ونحن نقدم للدارسين والباحثين وجمهرة المهتمين، أعمال ندوة «**الديمقراطية والتحولات الاجتماعية في المغرب**» نرجو من الله عز وجل أن يجعلنا في مستوى هذه الثقة الغالية وأن يوفقنا، إلى المزيد من البذل والعطاء.

سعيد بنسعيد العلوي

الانتقال إلى الديموقراطية

أسئلة وآفاق

محمد عابد الجابري

كلية الآداب ـــ الرباط

قد يكون من المفيد التنبيه بداية ـــ وإن كان هذا واضحاً بنفسه ـــ إلى أن المفهوم المركزي في عنوان هذا الحديث هو «الانتقال»، وأن الانتقال، أيا كان، يطرح ثلاثة أسئلة جوهرية : من أين ؟ وإلى أين ؟ وكيف ؟

أما سؤال «إلى أين ؟»، بخصوص موضوعنا، فالعنوان يجيب عنه. ولكن يبقى أن نحدد مضمون هذه «الديموقراطية» التي نريد الانتقال إليها. وأما «من أين ؟»، فهذا هو المسكوت عنه غالبا، باعتبار أن الانتقال يكون من الوضعية التي «نحن فيها»، والتي من المفروض أنها معروفة. ولكن هذا السكوت يصبح غير محتمل، بل غير ممكن، عندما يطرح السؤال الثالث نفسه : «كيف الانتقال ؟»، إذ كيف يمكن تحديد كيفية الانتقال دون معرفة دقيقة وصحيحة للوضع الذي يكون منه هذا الانتقال ؟ وتزداد المسألة تعقيدا عندما تكون المسافة بين الوضع الذي يراد الانتقال إليه والوضع الذي يراد الانتقال منه تفتقد إلى عناصر الاتصال التي تقيم جسورا بين الوضعين، مما يجعل من «الانتقال» إشكالية نظرية وعملية وليس مجرد مشكل.

لنبدأ بشرح مقتضب لهذه الإشكالية متوخين التدقيق في مضمون «الديموقراطية» التي نضعها هنا موضع الجواب عن السؤال : «إلى أين ؟».

لنرجع قليلا إلى الوراء، وبالضبط إلى الستينيات والسبعينيات، لنقارن بين «الانتقال» الذي كان مطلوبا آنذاك و«الانتقال» المطروح اليوم. إن عبارة **«الانتقال إلى الديموقراطية»** تستدعي ـــ في أذهان الذين عانقوا آنذاك ما كان سائدا من

قضايا إيديولوجية — عبارة مماثلة كانت تلخص الإشكالية المطروحة آنذاك، أقصد عبارة : **«الانتقال إلى الاشتراكية»**. وما يهمنا هنا ليس التأريخ لهذه الإشكالية، بل تبيان نوع العلاقة التي يمكن إقامتها بينها وبين إشكاليتنا اليوم. إن ذلك سيعيننا على تحديد مضمون الأسئلة الثلاثة الرئيسة التي يدور حولها موضوعنا.

كان «الانتقال إلى الاشتراكية» يلخص «قضية» العالم الثالث في الستينيات والسبعينيات. وقد صيغت آنذاك صياغة إشكالية كما يلي : «كيف يمكن تحقيق الاشتراكية في بلد متخلف ؟». كان الجواب السائد يتلخص في كلمة واحدة : «الثورة». وبما أن الأمر يتعلق بـ«بلد متخلف»، فلم يكن واردا أن تقوم بالثورة طبقة عاملة صناعية مهيمنة (البروليتاريا) كما كان ينتظر أن يحدث ذلك في أوربا في أواخر القرن الماضي، ولا «تحالف العمال والفلاحين» كما حدث في روسيا والصين. ذلك لأن الهيمنة على المجتمع في «البلدان المتخلفة» — أو التي هي في «طريق النمو» — لم تكن لا للعمال ولا للفلاحين. كانت القوة المنظمة الوحيدة هي الجيش الذي بادر فعلا في كثير من البلدان إلى تغيير الوضع مع الفجر ليواصل الحكم في الغالب من خلال حزب واحد ينشئه إنشاء. وقد رافق ذلك بطبيعة الحال تغييب الديموقراطية السياسية، ليس بالإعراض عنها فقط، بل أيضا بالقدح فيها وفي جدواها، خصوصا بعد التجارب التي عرفتها بعض هذه البلدان والتي نخرها الفساد.

واليوم، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الشيوعي وفشل التجارب الاشتراكية في العالم الثالث عموما، حل شعار «الانتقال إلى الديموقراطية» محل شعار «الانتقال إلى الاشتراكية». لا تهمنا هنا الأسباب التي أدت إلى هذا التحول، وإنما سنركز انتباهنا على أمرين اثنين نلخصهما في سؤالين اثنين : الأول نطرحه بصيغة سؤال الستينيات والسبعينيات، حاملا معه الإشكالية نفسها، بالنسبة للانتقال إلى الديموقراطية، فنقول : «كيف يمكن الانتقال إلى الديموقراطية في بلد متخلف ؟». أما السؤال الثاني، فنطرحه بصيغة : «هل يلغي شعار الانتقال إلى الديموقراطية بديله السابق : الانتقال إلى الاشتراكية ؟».

أعرف أن السؤال الأول سؤال قديم طرح في البلدان المسماة متخلفة مباشرة عقب الاستقلال، وكان موضوعه الشك أو التشكيك في إمكانية بناء الديموقراطية

في بلد يفتقد إلى قوة الطبقة الوسطى المفروض أنها صاحبة المصلحة فيها. إن هذه الإشكالية مسكوت عنها اليوم لأن الديموقراطية أصبحت البديل الوحيد أو الخيار الوحيد الممكن، وبالتالي فالمطروح هو كيفية الانتقال إلى الديموقراطية وليس وجود أو عدم وجود «الطبقة» المؤهلة لتشييدها. ويمكن تبرير ذلك بكون جميع الطبقات تلتقي اليوم في «الديموقراطية»، بمعنى أن نضال كل طبقة من أجل مصلحتها الخاصة يتم اليوم داخل الديموقراطية وليس خارجها. ومن هنا الجواب عن السؤال الثاني : شعار الديموقراطية لا يلغي شعار الاشتراكية، على الأقل في حالة طبقات تلتقي مصالحها مع مضمون الاشتراكية بوصفها تحقق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية. ذلك بأن المعطيات التي أملت طرح شعار الاشتراكية في الستينيات والسبعينيات مازالت قائمة وبحدة. فالفقر والبطالة والإثراء الفاحش على حساب المحرومين والمستغلين معطيات منتشرة وتشكل جوهر ظاهرة «التخلف».

هذه الملاحظات قد تساعد على تحديد الجواب عن السؤالين «إلى أين ؟» و«كيف ؟»، على الأقل عندما يطرحان على مستوى عام. لكن عندما يربطان ببلد معين، فإن السؤال الأول «من أين ؟» يطرح نفسه بصفته شرطا أوليا لكل تحديد. فلنركز إذن على هذا الجانب بخصوص المغرب، وهو موضوعنا هنا.

لو كان الأمر يتعلق ببلد عاش في الستينيات إشكالية «الانتقال إلى الاشتراكية»، كالجزائر ومصر مثلا، لكان الجواب عن سؤال «من أين ؟» واضحاً سهلاً. فالمرحلة التاريخية التي ميزت الوضع، حين طرح هذا الشعار في هذين البلدين، هي مرحلة «الثورة» التي أريد لها أن تدشن قطيعة مع الماضي لتقيم حكم الجيش الوطني وحزبه الوحيد. وبما أن الاشتراكية لم تتحقق في هذين البلدين، فإن الانتقال إلى الديموقراطية فيهما يعني إذن، في خطوة أولى على الأقل، الانتقال من حكم العسكر إلى الحكم المدني ومن الحزب الوحيد إلى التعددية الحزبية، الشيء الذي يعني عودة الجيش إلى ثكناته بصفته جيشاً محترفاً من جهة، وترك الأحزاب تشكل الحكومة بدل تشكيل الحكومة للأحزاب من جهة ثانية، ثم الدخول بعد ذلك في مغامرة تشييد الديموقراطية !

واضح أن وضع المغرب يختلف : فهو لم يعرف قط حكم العسكر بهذا المعنى، كما أن التعددية الحزبية متحققة فيه منذ الاستقلال، وهو الآن قد دخل مرحلة تشكيل الحكومة بواسطة الأحزاب.

هل تتطابق الوضعية في المغرب مع وضعية بلد كإيران ؟ هناك فعلا أوجه شبه كثيرة : فالعسكر هنا وهناك داخل ثكناته خارج المسرح السياسي، والتعددية الحزبية متوافرة في البلدين إما على صورة أحزاب وإما على شكل تيارات. والشبه قوي بين بنية الدولة هنا وبنيتها هناك، ويتمثل خاصة في وجود رئيس حكومة إصلاحي هنا وهناك يحظى كل منهما بتأييد شعبي ودولي واسع، ولكن مشكلتهما أنهما لا يمارسان السلطة لأن مراكز القرار ليست في أيديهما، بل هي في أيدي القوى المحافظة التي تعترض سبيل التغيير والإصلاح بشكل أو بآخر.

ومع ذلك، فالتشابه على مستوى الوضع الراهن يقابله اختلاف كبير. فالانتقال إلى الديموقراطية يتم في إيران من دولة «الثورة» التي قادها رجال الدين الشيعة والتي لا يتجاوز عمرها عقدين من الزمن؛ بينما يتم في المغرب في إطار الدولة نفسها التي تمتد بعيدا بين طيات التاريخ. أضف إلى ذلك أن للشيعة مفهوما خاصا للحكم يختلف عن المفهوم الذي نجده في المغرب قديما وحديثا. وربما كان هذا وراء رفع الإصلاحيين في إيران لشعار «المجتمع المدني» كمطلب ومضمون للديموقراطية، بينما يرفع شعار الديموقراطية في المغرب، والمجتمع المدني قائم ومزدهر !

النتيجة التي تفرض نفسها علينا من هذه المقارنات السريعة هي أن الجواب عن سؤال «من أين ؟»، عندما يتعلق الأمر بالانتقال إلى الديموقراطية، يقع على مستوى الخصوصية. فيجب إذن مقارنة المغرب بنفسه.

وأنا هنا لن أسلك طريق الباحث الاجتماعي ولا سبيل المحلل السياسي، بل سأكتفي بمقارنة مغرب اليوم مع نفسه بجعل ماضيه يتكلم عنه، وذلك بتوظيف جانب هام من تراثنا الفكري، الجانب الذي ينتمي إلى الفلسفة السياسية. ومعلوم أن المرجع الأول في الفلسفة السياسية هو أفلاطون.

سأضطر إذن إلى التذكير بما سنحتاجه من آراء صاحب **«الجمهورية»** لنتعرف من خلال ذلك على الجواب الذي يمدنا به تراثنا عن سؤالنا الأول : «من أين سيكون انتقالنا إلى الديموقراطية ؟».

يصنف أفلاطون نظم الحكم في كتابه **«الجمهورية»** على الشكل التالي : **التيموقراطية** (Timocratie) وتعني حرفيا دولة الثروة والقوة العسكرية، وقد ترجمت إلى العربية بـ«رئاسة الكرامة» أو «مدينة الغلبة»، لكون أصحابها يسعون

إلى «الكرامة»، بمعنى المجد، عن طريق الفتوحات العسكرية كما كان الشأن في اسبرطة؛ وهذا النوع من الحكم ينشأ من انحلال حكومة **الأرستقراطية** التي ترجمت إلى العربية بـ«حكومة الأخيار». وبانحلال التيموقراطية تنشأ **الأوليغارشية** (Oligarchie)، أي حكومة الأقلية من الأغنياء، وقد ترجمت إلى العربية بـ«رئاسة القلة» وبـ«رئاسة الخسة» وبـ«رئاسة خدمة المال» وبـ«رئاسة اليسار». تليها **الديمقراطية** (Démocratie)، وهي «حكم الشعب نفسه بنفسه»، أي ما يشبه اللادولة (وعرف في الترجمات العربية القديمة بـ«الرئاسة الجماعية» وبـ«مدينة الحرية» (قارن وضعية السيبة بالمغرب). فالديموقراطية عند اليونان هي المدينة الجماعية التي يغلب فيها ما هو طبيعي وفطري ولا تتجاوز في الغالب ما هو ضروري، ويكون السؤدد فيها لذوي النسب والحسب؛ ويظهر هذا النوع من الحكم الجماعي إثر فساد حكم الأقلية الغنية. وبانحلال الديموقراطية، تعم الفوضى ويكون المآل قيام الحكم الاستبدادي أو **الطغيان** (Tyrannie)، وقد ترجم هذا المصطلح قديما بـ«مدينة التغلب» أو «رئاسة وحدانية التسلط».

في مقابل هذه النظم من الحكم التي عرفها اليونان فعلا، والتي لا تتوافر فيها العدالة الحق، تخيل أفلاطون «مدينة فاضلة» جعل من شرطها أن يرأسها فيلسوف بوصفه صاحب معرفة صحيحة وشاملة وبالتالي صاحب حكمة. غير أن المدينة الفاضلة يصعب إن لم يكن يستحيل تحقيقها عمليا على الأرض. ولذلك تبقى نظم الحكم فيها تتعاقب بين طرفين، أحدهما حكومة الأخيار (**الأرستقراطية** [Aristocratie])، وهي الأقرب إلى المدينة الفاضلة، والآخر حكومة الطاغية وحداني التسلط (Tyrannie)، وهي في الطرف المقابل الأبعد عن المدينة الفاضلة. وبين هذين الطرفين تتعاقب نظم الحكم عبر التيموقراطية والأولغارشية والديموقراطية كما تتعاقب الألوان من الأبيض إلى الأسود، ومن الأسود إلى الأبيض، عبر ألوان وسيطة كالرمادي الداكن والرمادي الفاتح إلخ.

على أن أفلاطون يعود في مؤلفات أخرى ليصنف الحكومات حسب كونها دستورية تحكم بالقانون أو غير دستورية تحكم بالهوى، وانطلاقا من كون الحكم فيها في يد فرد أو أقلية أو في يد الجميع. وهكذا فالحاكم الفرد قد يكون على رأس حكم ملكي دستوري فيكون ملكا فاضلا، وقد يكون على رأس حكم

استبدادي فيكون طاغية وحداني التسلط. والأقلية الحاكمة قد تكون دستورية فتكون حكومتها «حكومة الأخيار» (الأرستقراطية)، وقد تكون غير دستورية وحكومتها حينئذ حكومة الخسة (الأوليغارشية). أما الحكم الجماعي (الديموقراطية)، فقد يكون معتدلا يجمع بين الحرية والقانون، وقد يكون متطرفا في حب الحرية فينقلب إلى فوضى. وأفضل نظم الحكم حسب هذا المقياس الجديد هو الذي يجمع بين الملكية المقيدة بدستور وبين الديموقراطية المنظمة بقانون في إطار هيئات نيابية تمثل الجميع. إنه نظام في الحكم مركب. ذلك هو ما انتهى إليه أفلاطون في آخر كتاب له في الموضوع : كتاب **«القوانين»**.

كيف كان موقف فلاسفتنا، إذن، من نظم الحكم التي ذكرها أفلاطون ؟

أقول «فلاسفتنا» بالتخصيص، لأن غيرهم من المؤرخين والفقهاء والمتكلمين قد دأبوا على اختزال مسألة الحكم في التاريخ الإسلامي كله في عبارة واحدة مؤداها : «بدأ الحكم في الإسلام خلافة (مع الخلفاء الراشدين) ثم انقلب إلى ملك عضوض مع معاوية». وإذا كانوا قد تكلموا في «الخلافة» كثيرا، بكلام مكرور في الغالب، فقد سكتوا عن بيان طبيعة هذا «الملك العضوض» الذي يغطي تاريخ الإسلام كله، باستثناء ثلاثين سنة من الخلافة الراشدة. سنترك هؤلاء، إذن، لننتقل إلى فلاسفة الإسلام الذين عرفوا من أفلاطون تفاصيل كثيرة ودقيقة عن طبيعة «الملك العضوض»، وعن أصنافه، وعن كيفية تعاقب هذه الأصناف وتحول بعضها إلى بعض، وسنقتصر على ابن رشد لكونه تكلم عن الدولة في المغرب، ثم نعرض لابن خلدون الذي استفاد من الفلاسفة في محاولته الأصيلة تفسير طبيعة هذا «الملك العضوض» من داخل التجربة الحضارية العربية الإسلامية والتجربة المغربية خاصة.

والحق أن ابن رشد لا يترك فرصة خلال عرضه لآراء أفلاطون ــ في كتابه «الضروري في السياسة : مختصر كتاب **«السياسة»** لأفلاطون ــ دون الإشارة إلى ما يؤيدها من تاريخ الأقطار الإسلامية. فهو يوافق أفلاطون على تحليله لكيفية انتقال الحكم من الرئاسة الفاضلة إلى الرئاسة الكرامية (رئاسة العسكر والفتوحات) ويقرأ ذلك التحليل في مراحل من التاريخ الإسلامي، فيقول مخاطبا قارئه : «وأنت تقف على الذي قاله أفلاطون في تحول السياسة الفاضلة إلى السياسة الكرامية من سياسة العرب في الزمن القديم، لأنهم حاكوا السياسة الفاضلة ثم تحولوا عنها أيام

معاوية إلى الكرامية»، ثم يضيف : «ويشبه أن يكون الأمر كذلك في السياسة الموجودة اليوم في هذه الجزيرة»[1]، يعني الأندلس. ومضمون هذه الملاحظة الأخيرة أن الحكم في المغرب والأندلس كان أقرب إلى السياسة الفاضلة على عهد الملك المستنير المتفلسف يوسف بن عبد المومن، ثم تحول إلى حكم العسكر وطلب المجد على عهد ابنه يعقوب المنصور. أما في الأقطار الإسلامية الأخرى، فقد تفككت الدولة في كثير منها آنذاك مما جعلها تعيش وضعية «المدينة الجماعية»، وضعية اللادولة، حيث الكلمة للقبائل والعشائر وليس للسلطة المركزية. هذا ما يبرزه فيلسوف قرطبة عندما يقول : «والاجتماعات في كثير من الممالك الإسلامية اليوم إنما هي اجتماعات بيوتات لا غير. وإنما بقي لهم من النواميس الناموس الذي حفظ عليهم حقوقهم الأولى»[2]، يعني نمط العيش في المجتمع القبلي حيث يكتفي الناس بالضروريات. ويسهب ابن رشد، بصفة خاصة، في تشريح نظام الحكم الاستبدادي الذي على رأسه وحداني التسلط، منبها غير ما مرة إلى أنه هو الحكم السائد زمن تأليفه لكتابه، وكان ذلك في أواخر عمره[3].

سنترك هذا الجانب؛ فالوقت لا يسمح بتفصيل القول فيه، وسننتقل إلى ملاحظة هامة عقب بها على عرض أرسطو لنظم الحكم في كتابه «**الخطابة**»، وهي نفسها التي درسها أفلاطون. ففي شرح ابن رشد لهذا الكتاب نقرأ التعقيب التالي. يقول ابن رشد :

> «وينبغي أن تعلم أن هذه السياسات (أو نظم الحكم) التي ذكرها أرسطو ليست تلفى بسيطة وإنما تلفى أكثر ذلك مركبة، كالحال في السياسة الموجودة الآن (زمن الموحّدين في المغرب والأندلس)، لأنها إذا تؤملت توجد مركبة من فضيلة وكرامة وحرية وتغلب»[4].

(1) ابن رشد، **الضروري في السياسة، مختصر كتاب السياسة لأفلاطون**، نقله من العبرية إلى العربية د. أحمد شحلان، مع مدخل ومقدمة تحليلية وشروح، إلخ. لمحمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص. 184.

(2) **المصدر نفسه**، ص. 175.

(3) انظر ما كتبناه في هذا الموضوع ص ص. 337/29، 67/63 من **المرجع نفسه**.

(4) ابن رشد، **تلخيص الخطابة لأرسطو**، تحقيق محمد سليم، لجنة تحقيق التراث، القاهرة، د.ت.، ص. 140.

وبالاصطلاح اليوناني يقرر ابن رشد أن نظام الحكم في المغرب على عهده كان مزيجا من الملكية والأرستقراطية والتيموقراطية والديموقراطية والطغيان.

ذلك ما يؤكده ابن خلدون ويعممه على التاريخ الإسلامي كله — باستثناء عهد الخلفاء الراشدين، ولكن ليس من موقع شارح أفلاطون بل موقع المؤرخ المستقرىء للواقع. لقد ترك تصنيف أفلاطون جانبا ليقرر أن السياسة التي عرفها التاريخ الواقعي هي في نظره صنفان: صنف يستند «إلى شرع من الله يوجب انقيادهم إليه إيمانُهم بالثواب والعقاب عليه الذي جاء به مبلغه»، وصنف يستند إلى «سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم». وهذه، يعني السياسة العقلية:

«تكون على وجهين: أحدهما يُراعَى فيها المصالحُ على العموم ومصالح السلطان في استقامة ملكه على الخصوص، وهذه كانت سياسة الفرس وهي على جهة الحكمة... الوجه الثاني أن يراعى فيها مصلحة السلطان وكيف يستقيم له الملك مع القهر والاستطالة وتكون المصالح العامة في هذه تبعا».

ويضيف ابن خلدون قائلا:

«وهذه السياسة [العقلية] التي يحمل عليها أهل الاجتماع هي لسائر الملوك في العالم من مسلم وكافر؛ إلا أن ملوك المسلمين يجرون منها على ما تقتضيه الشريعة الإسلامية بحسب جهدهم؛ فقوانينها إذن مجتمعة من أحكام شرعية، وآداب خلقية، وقوانين في الاجتماع طبيعية، وأشياء من مراعاة الشوكة والعصبية ضرورية»[5].

وهكذا، فعلى الرغم من اختلاف زاوية النظر عند ابن خلدون عنها عند ابن رشد، فهما يلتقيان في وصف طبيعة نظام الحكم في المغرب، بل في الأقطار الإسلامية كلها بعد الخلافة الراشدة، بكونه نظاما **مركبا**: ابن رشد يقرر بلغته واصطلاحه كفيلسوف أن السياسة في المغرب — يعني نظام الحكم — «إذا تؤملت توجد مركبة من فضيلة، وكرامة، وحرية، وتغلب». أما ابن خلدون، فيقول عنها

(5) ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي، القاهرة **1959**، ج **2**، ص ص. **711-712**.

بلغة «علم العمران» الذي شيده : إن «قوانينها مجتمعة من أحكام شرعية وآداب خلقية (= فضيلة)، وقوانين في الاجتماع طبيعية (= كرامة)، وأشياء من مراعاة الشوكة والعصبية ضرورية» (= حرية وتغلب)».

هل من اسم يجمع هذه الأوصاف الرشدية ــ الخلدونية في كلمة واحدة ؟ بعبارة أخرى : كيف نسمي هذا النوع من الحكم المركب المختلط الذي تميز به المغرب، على الأقل زمن ابن رشد وابن خلدون ؟

لنسمه بالاسم الذي عرف به تاريخيا، منذ زمن ابن رشد، أعني : **«المخزن» !** وإذا كان هذا اللفظ قد استُعمل في البداية اسمَ مكان للمحل الذي تخزن فيه أمتعة الدولة من مؤن وغيرها، فإنه سرعان ما صار منذ زمن عبد المؤمن مؤسس الدولة الموحدية علما على صاحب ذلك المخزن، أعني الدولة نفسها. وقد تكرس هذا الاستعمال زمن ابن خلدون، على عهد المرينيين، إذ صار «المخزن» يعني الدولة، ليس فقط بصفتها جامعة للثروة وجابية للضرائب بل أيضا بصفتها صاحبة السلطة القهرية، سلطة «المخازني»، أعني الشرطي الذي يجمع بين الحال المدنية والحال العسكرية، والذي مازال كثير منا يستحضر صورته ودوره في القرية المغربية خاصة ! ومعلوم أن المناطق التي لم تكن تمارس فيها سلطة هذا «المخازني»، وبالتالي لا تجبى منها الضرائب، كانت تسمى «بلاد السيبة»، وهي وضعية اللادولة، أي «المدينة الجماعية» أو «مدينة الحرية» التي ترجمت بها «الديموقراطية» بالمفهوم اليوناني في الأدبيات السياسية القديمة.

هل تغيرت الدولة في المغرب اليوم عنها زمن ابن رشد وابن خلدون ؟ أليس من خصائص دولة المخزن، التي شهدها المغرب عبر تاريخه الطويل، أنها **دولة مركبة** من العناصر التي ذكرها كل من ابن رشد وابن خلدون ؟ وإذن فسؤالنا الأول : «من أين نريد الانتقال إلى الديموقراطية ؟»، يجد جوابه ماضيا وحاضرا في مفهوم «دولة المخزن»! فلنتعرف عن كثب على طبيعة هذه الدولة كما وصفها كل من ابن رشد وابن خلدون. ومعلوم أنه إذا اتفق المؤرخ والفيلسوف على شيء، فذلك دليل على أن ذلك الشيء من الحقائق التي لا غبار عليها.

دولة المخزن دولة مركبة، كما يقول ابن رشد، من «فضيلة، وكرامة، وحرية، وتغلب». وقد سبق أن بينا مضمون هذه المصطلحات؛ فلا داعي للوقوف عندها

مجددا. لنضف فقط ملاحظتين :

* أولاهما أن دولة المخزن إذ تختلف في تركيبها عن الدولة عند اليونان وعن الدولة في أوربا في القرون الوسطى، تبقى مع ذلك أحد أنماط دولة القرون الوسطى كما سنرى.

* أما الملاحظة الثانية، فتخص التركيب الذي يميز هذه الدولة. فكونها مركبة يعني أنها ليست فاضلة بإطلاق ولا استبدادية بإطلاق، كما يعني أيضا أنها يمكن أن تتحول وتنتقل من وضع إلى آخر.

ولكن دولة المخزن، كغيرها من الدول، ليست مجرد عناصر منها تتركب، بل هي أيضا نسيج من العلاقات. والعلاقات هي التي تعطي العناصر مضمونها، وهي التي تربط أو تفصل بين «من أين ؟» وبين «إلى أين ؟». وبعبارة أخرى، إلى الانتقال من وضع إلى وضع لا يكون على مستوى عمق الفرق الذي بين دولة القرون الوسطى والدولة الحديثة إلا إذا دشن قطيعة على مستوى العلاقات. فما طبيعة العلاقات التي تنسج جسم دولة المخزن ؟

المجتمع المخزني ينتمي إلى القرون الوسطى، وإذن فالعلاقات فيه ليست من نوع العلاقات التي يتميز بها المجتمع الحديث والتي ينسجها السلوك العقلاني واحترام حقوق الإنسان والمواطن والمساواة بين الناس، إلخ. العلاقات في مجتمع دولة المخزن لم تكن من هذا القبيل، كما أنها لم تكن من النوع الذي عرفته أوروبا والذي تحكمه سلطة المال (علاقات السيد بالعبد، علاقات القن بالإقطاعي، علاقات العامل برب العمل). العلاقات في المجتمع المخزني علاقات من نوع خاص، تتميز بكون العلاقة بين السلطة والمال فيه علاقة معكوسة : ليس المال هو الطريق إلى السلطة، بل السلطة هي الطريق إلى المال. وهذا ما يشهد له كل من ابن رشد وابن خلدون. فلنستمع إلى شهادتها.

يلاحظ ابن رشد أن «الاجتماعات في كثير من الممالك الإسلامية إنما هي اجتماعات بيوتات لا غير... والقوم من هؤلاء صنفان : صنف يعرف بالعامة وآخر يعرف بالسادة، كما كان الحال عليه عند أهل فارس وكما عليه الحال في كثير من مدننا». ويضيف ابن رشد : «وفي هذه الحال يسلب سادتهم عامتهم، ويمعن السادة في الاستيلاء على أموال العامة إلى أن يؤدي بهم الأمر أحيانا إلى التسلط، كما يعرض

في زماننا هذا وفي مدننا هذه». ثم يضيف :

«وإذا اتفق مع هذا أن كان هؤلاء الرؤساء لا يقسمون فيهم بالعدل هذه الأموال المأخوذة منهم، وكانوا يتسلطون عليهم، كان ذلك أشد الأمور قسوة على العامة... والأموال المكتنزة أصلا في هذه المدينة هي اليوم في حقيقة أمرها أموال بيوتات، أعني أنها من أجل بيوتات السادة، ولذلك فالجزء الإمامي منها (= الخليفة) هو اليوم جزء التسلط بإطلاق»[6].

والجدير بالتنبيه أن لفظ «السادة» في عبارة ابن رشد قد ورد مقابلاً لـ«العامة»، وليس مقابلاً لـ«العبيد»، وهو يحيل لا إلى «الخاصة» عموما، بل إلى فئة منها هي التي كانت تشكل قوام «المخزن» الموحدي. ذلك بأن لفظ «السيد» كان يطلق بالتخصيص على الموحدين الذين كانوا العمود الفقري للمخزن. أما المخزن نفسه، فهو يشمل، بهذا المعنى الاجتماعي، جميع أولئك الذين يتمتعون بقسط من «الجاه»، من الوزراء وكبار الموظفين إلى القضاة والعلماء والأعيان والعدول والقواد والإقطاعيين إلى من دونهم من «المخازنية» ومن في معناهم. جميع هؤلاء كانوا في موقع «السادة» يمعنون «في الاستيلاء على أموال العامة إلى أن يؤدي بهم الأمر أحيانا إلى التسلط»، حسب عبارة فيلسوف قرطبة.

على أن الاستيلاء على أموال العامة لا يكون بالتسلط وحده، بل يحصل أيضا بالخدمة، خدمة العامة للسادة. وهذا ما بينه صاحب «**المقدمة**» بوضوح في فصل عقده بعنوان «فصل في أن الجاه مفيد للمال». يشرح ابن خلدون سبب ذلك وما يترتب عليه، فيقول :

والسبب في ذلك أن صاحب الجاه مخدوم بالأعمال يتقرب بها إليه في سبيل التزلف والحاجة إلى جاهه. فالناس معينون له بأعمالهم في جميع حاجاته من ضروري أو حاجي أو كمالي، فتحصل قيم تلك الأعمال كلها من كسبه. وجميع ما شأنه أن تبذل فيه الأعواض من العمل يستعمل فيها الناس من غير عوض، فتتوفر قيم تلك الأعمال

(6) **المرجع نفسه**، ص ص. 175-176.

عليه، فهو بين قيم للأعمال يكسبها وقيم أخرى تدعوه الضرورة إلى إخراجها فتتوفر عليه. والأعمال لصاحب الجاه كثيرة فتفيد الغنى لأقرب وقت ويزداد يسارا وثروة.

والجاه بهذا المعنى يسري في جسم المجتمع من أعلى إلى أسفل ليس على مستوى الأفراد وحسب، بل وعلى مستوى الطبقات كذلك. وهذا ما يشرحه ابن خلدون قائلا :

«ثم إن كل طبقة من طباق أهل العمران من مدينة أو إقليم لها قدرة على من دونها من الطباق، وكل واحد من الطبقة السفلى يستمد بذي الجاه من أهل الطبقة التي فوقه، ويزداد كسبه تصرفا فيمن تحت يده على قدر ما يستفيد منه... وفاقد الجاه وإن كان له مال فلا يكون يساره إلا بمقدار عمله أو ماله ونسبة سعيه ذاهبا وآيبا في تنميته. فأكثر التجار وأهل الفلاحة في الغالب وأهل الصنائع كذلك إذا فقدوا الجاه واقتصروا على فوائد صنائعهم، فإنهم يصيرون إلى الفقر والخصاصة في الأكثر، ولا تسرع إليهم ثروة، وإنما يرمقون العيش ترميقا ويدافعون ضرورة الفقر مدافعة»[7].

نخرج من هذا النص بنتيجتين هامتين : أولاهما أن التصنيف الطبقي في دولة المخزن ليس أساسه المال، بل «الجاه المفيد للمال». فالطبقات طبقات سلطة، ليست طبقات إنتاج واقتصاد. والملاحظة الثانية أن السلطة والمال في المجتمع المخزني يسيران جنبا إلى جنب وبشكل متداخل، من أعلى إلى أسفل، على صورة هرم مقلوب ملابس لهرم السكان : قاعدة هرم الجاه والمال حيث يوجد أكبر قدر منهما ملابسة لقمة هرم السكان، ثم تأخذ تلك القاعدة في الضيق نزولا إلى قاعدة هرم السكان حيث تلتصق الأغلبية الساحقة بالأرض حيث لا جاه ولا مال.

الجاه هو مصدر الثروة في دولة المخزن، فكيف يتم الحصول عليه ؟

يجيب ابن خلدون : بالخضوع والتملق لذوي السلطان. ذلك بأن الجاه يبذله من هو فوق لمن هو تحت :

---

(7) ابن خلدون، **المقدمة، المعطيات السابقة نفسها**، ج 3، ص ص. 907-910.

«فيكون بذله بيد عالية وعزة، فيحتاج طالبه ومبتغيه إلى خضوع وتملق»[8].

ويلاحظ ابن خلدون أن هذا الخلق، خلق التملق، يحدث في الدول اضطرابا في المراتب، ذلك بأن :

«كثيرا من السوقة يسعى في التقرب من السلطان بجده ونصحه، ويتزلف إليه بوجوه خدمته، ويستعين على ذلك بعظيم من الخضوع والتملق له ولحاشيته وأهل نسبه، حتى يرسخ قدمه معهم ويَنْظِمه السلطان في جملته، فيحصل له بذلك حظ عظيم من السعادة وينتظم في عدد أهل الدولة».

ومن هؤلاء يتكون من يسميهم ابن خلدون بـ«المصطنعين الذين لا يعتدون بقديم، ولا يذهبون إلى دالة ولا ترفع، وإنما دأبهم الخضوع له والتملق والاعتمال في غرضه متى ذهب إليه، فيتسع جاههم وتعلو منازلهم وتنصرف إليهم الوجوه والخواطر بما يحصل لهم من قبل السلطان والمكانة عنده»[9]. ويضيف ابن خلدون قائلا : أما غير هؤلاء المتملقين «ممن يتخلق بالترفع والشمم، فلا يحصل لهم غرض الجاه، فيقتصرون في التكسب على أعمالهم ويصيرون إلى الفقر والخصاصة»[10].

خلاصة ما تقدم أن دولة المخزن دولة مركبة «من فضيلة وكرامة وحرية وتغلب» بتعبير ابن رشد، أو من تيموقراطية وأوليغارشية وديموقراطية واستبداد حسب المصطلح اليوناني. أما جوهر العلاقات في مجتمعها، فيقوم على مبدأين متلازمين : «الجاه المفيد للمال» بالتسلط أو بالخدمة، و«التملق المفيد للجاه» الذي يولد طبقة المصطنعين، حسب تعبير ابن خلدون.

هل نحتاج هنا إلى ترجمة لغة ابن رشد وابن خلدون إلى لغة عصرنا ؟

قد يكفي في هذا الصدد أن نلاحظ أن دولة المخزن في المغرب المعاصر قد شهدت خلال الخمسة والأربعين سنة الماضية فترات مختلفة، منها ما يطبعه التغلب

---

(8) ابن خلدون، **نفسه**، ج 3، ص. 911.

(9) **المصدر نفسه**، ص. 913.

(10) **المصدر نفسه**، ص. 911.

والاستبداد، ومنها ما ينتمي إلى مجال «الفضيلة» نوعا من الانتماء. أما الاغتناء بالدولة وبواسطتها حسب قانون «التملق مفيد للجاه» و«الجاه مفيد للمال»، فقد كان ومازال ظاهرة متفشية. وهي التي تقف وراء التفاوت الفاحش بين الأقلية من الأغنياء وأكثرية كاثرة من الفقراء.

والانتقال من المجتمع المخزني إلى الديموقراطية بالمعنى الحديث للكلمة معناه تدشين قطيعة نهائية مع «التركيب» الذي طبع دولة ابن رشد ودولة ابن خلدون ومع قانون «التملق مفيد للجاه، والجاه مفيد للمال» الذي شكل جوهر العلاقات فيها. وإذا كنا قد استحضرنا ابن رشد وابن خلدون، فلأن حاضرنا مايزال يقع ضمن أفقهما. دليل ذلك أننا نكتشف كثيرا من خصائص واقعنا في التحليل الذي خصا به مجتمعهما. وغني عن البيان القول : إن طموحنا الديموقراطي سيكون متخلفا عن عصرنا إن لم نضعه خارج أفقهما. ومع أن أفق ابن رشد يختلف عن أفق ابن خلدون من حيث إنه كان يؤمن بإمكانية الإصلاح لكون السياسة في نظره من الأمور التي تنتمي إلى الإرادة البشرية وليس إلى جبرية «طبائع العمران»، كما كان يرى ابن خلدون، فإن «المدينة الديموقراطية» التي تعني دولة المؤسسات التي ينتخبها الشعب بوصفه مصدر السلطات كانت تقع خارج أفق تفكيرهما، خارج مجال المفكر فيه خلال القرون الوسطى.

وإذن، فإذا كان ابن رشد وابن خلدون ضروريين لنا في التماس الجواب لسؤال : «من أين ؟»، فإن الجواب عن السؤالين الآخرين : «إلى أين ؟» و«كيف ؟»، يتطلب مغادرة أفقهما والارتباط بأفق الحداثة وإنجازاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

في غياب أفق الحداثة لم يكن أمام ابن رشد من أفق غير التحرك عكسا مع فلسفة أفلاطون من مدينة الطغيان والاستبداد إلى المدينة الجماعية التي يهيمن فيها وضع اللادولة، إلى مدينة العسكر إلى حكم الأرستقراطية، التي كان يرى فيه على غرار أفلاطون، النموذج الأمثل الممكن تحقيقه واقعيا. أما ابن خلدون الذي استقرأ التجربة الحضارية العربية الإسلامية بعيدا عن كل فرضية في الإصلاح، فلم يكن يرى من مصير للدولة المركبة غير الهرم المحتوم، على الرغم من كون هذه الدولة قد تضيف إلى عمرها عمرا آخر باعتمادها قوى جديدة أخرى لم يفسدها

الترف و«المجد»[11] حسب تعبيره.

فعلا، لقد تعرضت دولة المخزن للهرم المحتوم مع أوائل هذا القرن ثم حصل تجديدها، بإضافة عمر إلى عمرها، حسب عبارة ابن خلدون، مع محمد الخامس الذي انفصل عن عملاء الاستعمار من المخزن القديم وتحالف مع الحركة الوطنية، فتحقق الاستقلال وتجددت الدولة. ثم عرفت هذه الدولة مع الحسن الثاني نوعا من «التركيب»، شبيه بذلك الذي تحدث عنه ابن رشد، لينتهي بها المطاف إلى الشروع في تغليب «الفضيلة» على العناصر الأخرى، بإقرار ما عرف بـ«التناوب التوافقي». واليوم، مع محمد السادس، ينتظر أن يتم الارتباط بأفق الحداثة كاملة، عقلية وسلوكا ومؤسسات.

إن العالم اليوم ينظر إلى المغرب بوصفه البلد المرشح، أكثر من غيره، ليكون بلد الديموقراطية الحقيقية في العالم الثالث. وليس للمغرب من سبيل غير المضي بأسرع ما يمكن وأعمق ما يمكن للإعداد للانتقال من «التناوب التوافقي»، المؤقت بطبعه وطبيعته، إلى التناوب الديموقراطي بكل شروطه وآفاقه. لقد تميز المغرب من قبل بكون «المؤقت» فيه كان يتحول إلى ما يشبه «المؤقت الدائم». وأعتقد أن ذلك لم يعد اليوم ممكنا؛ فاستمرار المؤقت يعني استمرار نوع من «التركيب» الذي تحكمه عملية الانتقال التي تحدث عنها أفلاطون والتي تقوم على «التناوب»، ذهابا وإيابا، بين نظم الحكم التي عدّدها، والتي شبهها ابن رشد بـ«الانتقال» من الأسود إلى الأبيض، ومن الأبيض إلى الأسود، مع ما يلازم ذلك من «التملق المفيد للجاه والجاه المفيد للمال»، الذي يعني أيضا الاستظلال بمظلات، وهو ما يقع على طرفي نقيض مع دولة المؤسسات، «دولة الحق والقانون» التي هي شعار المرحلة.

لا جدال في أن المغرب يتمتع اليوم بقدر أكبر من الحريات العامة، حرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية المطالبة، مع التصفية شبه الكاملة لملف حقوق الإنسان. ومع ذلك فها نحن نتحدث عن «الانتقال إلى الديموقراطية في المغرب»، لا بصفته إنجازاً تم واكتمل بل بصفته مطلباً وشعاراً. وأكثر من ذلك هناك حكومة تحظى بدعم الملك وبتأييد شعبي ودولي واسع وبمساندة أغلبية برلمانية مريحة، ومع ذلك

(11) ابن خلدون، **المصدر نفسه**، ج 2، ص ص. 484–485.

فالأمور لا تسير كما ينبغي. والسبب هو ما عبر عنه جلالة محمد السادس في خطابه الأخير بالدارالبيضاء وسماه باسم يحمل دلالة عميقة هو : «المعوقات البنيوية».

وفي نظرنا المتواضع أن هذه «المعوقات البنيوية» تجد جذورها ومضمونها في الخصائص التي أبرزها كل من ابن رشد وابن خلدون في عصرهما : «التركيب»، و«التملق المفيد للجاه»، و«الجاه المفيد للمال». ونحن نعتقد أنه ما لم يتم تجاوز «التناوب التوافقي» إلى التناوب الديموقراطي الذي ينظمه دستور يضمن فعلا استقلال القضاء، وينقل مزيدا من الصلاحيات لكل من الحكومة والبرلمان، ويدقق في الاختصاصات ويحدد المسئوليات، فإن الديموقراطية في المغرب ستبقى سجينة قاعة انتظار لا تسمح إلا بنوع واحد من الحركة، هي الذهاب والإياب ضمن حدود.

إن الوضع في المغرب يبشر بالخير خصوصا منذ أن قرر جلالة الملك المرحوم الحسن الثاني الانتقال بالمغرب إلى مرحلة «التناوب التوافقي» وتأكيد جلالة الملك محمد السادس لهذا الاختيار الذي أرفقه بقرارات هامة جدّاً ومبادرات واعدة على صعيد تصفية حقوق الإنسان، كما على صعيد مقتضيات الإصلاح. وإذا كان كل شيء يبعث على الأمل، فإنه من الحقائق التي لا يجوز القفز عليها أن الإرث ثقيل والمشاكل الاجتماعية مستفحلة وعميقة الجذور — مما يتطلب قرارات جذرية تجتث «المعوقات البنيوية» وتمهد التربة لقيام دولة الحق والقانون، دولة المؤسسات المنتخبة انتخابا حرا نزيها والتي لها سلطة القرار والمحاسبة.

لقد دشن المغرب أخيرا عملية الانتقال إلى الديموقراطية، فليس له إلا أن يواصل السير بسرعة وثقة. إن الذي يخطو الخطوة الأولى ليس له إلا أن يواصل الخطو.

وقفة مع مفهوم الديمقراطية

ميلود بلقاضي

باحث ــ الرباط

ينتمي العمل الذي نقدمه اليوم، في هذه الندوة المباركة إلى عالم الإشتغال على المفاهيم، وبالمفاهيم الذي هو جزء من تخصص تحليل الخطاب السياسي وهو تخصص يعد في الغرب اليوم من أهم النشاطات المعرفية القائمة بذاتها التي تتعدى مجرد استهلاك المفاهيم، والاشتغال بها إلى ضبطها وتحليلها وإعادة تشكيلها، واعتبار حضور كل مفهوم سياسي في الخطاب أداة للمقاربة، واستراتيجية تمتلك كل المؤهلات لتغيير علاقاتنا بالواقع بقدر ما تتغير علاقتنا بالمفهوم.

ومن هذا الموقع، أقول بأني باحث اشتغل على المفاهيم لمساءلتها وتفكيكها ومقاربتها باعتبارها فضاء من فضاءات عمل الفكر.

وإن المتبع للحقل السياسي والإعلامي بالمغرب سيدرك مدى الحضور المكثف لمفهوم الديمقراطية في كل هذه الحقول، وسيندهش من الاستهلاك المجاني والفظيع لمفهوم الديمقراطية، وهو ما أثر سلبيا في حقلها الدلالي، حيث أصبح هذا المفهوم أكثر المفاهيم ضبابية ومطاطية.

ولم تقف ضبابية مفهوم الديمقراطية عند الحد، بل إن دلالة هذا المفهوم في الخطاب السياسي المغربي لا علاقة له بدلالة المفهوم نفسه عند المواطن المغربي، وهو ما يعني أن الخطاب السياسي المغربي سيثمر مفهوم الديمقراطية بعيدا عن دلالة الديمقراطية التي يطمح إليها المواطن، وهو ما يطرح إشكالية أخرى وهي : مشروعية الخطاب والواقع المغربي السياسي، حيث تفصل بينهما فراغات كبيرة ومساحات شاسعة، حتى يظن الباحث أن الخطاب السياسي المغربي ليس له واقع، والواقع المغربي ليس له خطاب.

وعندما أقول هذا الكلام، فإني لم أنطلق من الفراغ أو الاشتغال على مفهوم الديمقراطية كمفهوم مجرد، بل انطلقت للاشتغال عليه من بحث ميداني قمت به مع أحد الطلبة مباشرة بعد الخطاب الملكي للعاهل المغربي بمناسبة الذكرى 24 للمسيرة الخضراء، حيث حضر مفهوم الديمقراطية بشكل مثير في هذا الخطاب.

وإذا كان كل بحث ميداني تتحكم فيه مجموعة من الافتراضات ومن الشروط ومن المعايير، فإن الواجب العلمي يفرض علي أن أقدم ولو بإيجاز شروط وأهداف هذا البحث الميداني.

1 ــ أهـداف البحـث :

إذا كان لكل بحث أهداف، فإن من بين أهداف هذا البحث ضبط الحقول الدلالية لمفهوم الديمقراطية عند عينة من المواطنين المغاربة، وكيف تنظر إلى الديمقراطية وماذا تعني لها، لتقف في النهاية عند مقارنة هذه المعطيات مع معطيات الخطاب السياسي لتحديد أوجه التقارب والاختلاف بين مفهوم الديمقراطية عند المواطن المغربي وفي الخطابات السياسية للنخب المغربية.

ولا نحتاج في هذا السياق إلى تأكيد أهمية البحوث الميدانية للفاعلين السياسيين، وضرورة استثمار نتائج هذه البحوث في رسم الخطوط العريضة لسياسة البلاد وفي كيفية وضع استراتيجيات العمل.

2 ــ منهجيـة البحـث :

لسنا بحاجة هنا إلى أن نذكر بأن طبيعة المتن وطبيعة المعطيات هي التي تحدد منهج التحليل، وتفرض نفسها على الباحث، وليس العكس.

ومن هنا، فإن الدلالات التي قمنا بها لتفكيك هذه المعطيات، والحفر في ما تضمره، لا تنتمي إلى فضاء تحليل الخطاب الذي يتعامل مع المعطيات بصفتها وثائق يجب مقاربتها مقاربة علمية وليست مقاربة تأويلية.

3 ــ كيفية تكوين المتن :

لكل متن شروط إنتاجه، ولكل بحث ميدان سياقه، ولعل هذه الشروط هي التي تحد تشكيلة العمل أو الخطاب.

ومن هذه انطلقنا لطرح أربع أسئلة على عينة من المواطنين في مدينتي الرباط ومراكش، وبلغ عدد المستجوبين 500 فرد من مختلف الأعمار ومن مختلف الشرائح الاجتماعية لمدة أسبوعين، واجهنا خلالها عدة صعوبات لسنا بحاجة لذكرها في هذا السياق. وعند طرحنا لهذه الأسئلة، تركنا لكل فرد الحرية المطلقة للإجابة عن هذه الأسئلة وبالطريقة التي يريد. وكنا نود أن نقوم بهذا العمل داخل مجموعة أو خلية بحث، لنقارب هذه المعطيات من كل الزوايا، ولكن شروط العمل الجماعي بالمغرب، وثقافة العمل الجماعي في المغرب داخل الحرم الجامعي أو خارجه يعرفها الكل، ولسنا بحاجة للتذكير هنا بالغياب شبه التام للعمل الجماعي بالمغرب لأسباب لا يسمح السياق بالتعرض لها.

ولكن اقتناعنا بأهمية البحث الميداني، بالرغم من محدودية نتائجه وصعوباته، فرضت علينا للمشاركة في ندوة «التحولات الاجتماعية والديمقراطية بالمغرب» التي تنظمها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، بعمل ميداني، الهدف منه هو إثارة المسؤولين والفاعلين السياسيين والأحزاب السياسية، فإن «الدلالة الحقيقية» للمفاهيم تنبثق من «الشارع» ومن فهم الأغلبية المكونة للشريحة المغربية لها، ومن مدى مدلولاتها على مستوى الممارسة والفعل، وليس على مستوى الخطاب واللغو.

4 ـ أسئلة البحث والأجوبة والمقاربة :

1.4 ـ الأسئلة :

انطلقنا في هذا العمل من طرح أربعة أسئلة، بدت لنا مهمة ولها عمقها الاستراتيجي من الناحية المنهجية والعملية :

ما الديمقراطية ؟

هل تؤمن بالديمقراطية ؟

هل الديمقراطية ممارسة بالمغرب ؟

هل تمارس الأحزاب المغربية (الكتلة، الوفاق، الوسط) الديمقراطية في التسيير وفي التعامل مع القواعد ؟

2.4 ـ الأجوبة (أي النتائج) :

عن السؤال الأول : ما الديمقراطية ؟

هناك فئتان : الفئة الأولى رفضت الإجابة عما هي الديمقراطية، أو امتنعت عن ذلك، لأن هذا المفهوم «أي الديمقراطية»، يمثل لها مفهوما غريبا يعبر عن الاستلاب اللغوي الذي هو جزء من النسق، الاستعماري. أما الفئة الثانية، فقد أجابت على الشكل الآتي :

ـ 32 % لا أعرف ما الديمقراطية.

ـ 40 % هي الحصول على الشغل.

ـ 28 % هي الأكل والشرب وضمان لقمة العيش بكرامة.

أما عن السؤال الثاني : هل تؤمن بالديمقراطية ؟ فقد كانت الأجوبة على الشكل التالي :

ـ 44 % تعتقد أن الديمقراطية غير موجودة.

وبرهنت على ذلك :

* إفلاس قطاع العدل.
* إفلاس قطاع التعليم.
* إفلاس قطاع التشغيل.

ـ 22 % الديمقراطية هي اليوم الآخر، يوم الحساب عند الله.

ـ 25 % إنها تتجسد مع الملك محمد السادس.

ـ 11 % إنها بدأت تظهر منذ وصول حكومة التناوب إلى السلطة.

أما عن السؤال الثالث المتعلق : هل توجد ديموقراطية بالمغرب ؟ فقد كانت أجوبة هذه الفئة على الشكل التالي :

ـ 44 % نعم توجد بفضل الإرادة الملكية خصوصا محمد السادس.

ـ 33 % أنها توجد بجهود تضحيات الأحزاب الوطنية حكومة التناوب ؟

ـ 12 % تعتقد أن الديمقراطية غير ممارسة بالمغرب.

ـ 11 % امتنع عن الإجابة.

أما عن السؤال الرابع : هل توجد ديمقراطية داخل ممارسات الأحزاب المغربية (الكتلة، الوفاق، الوسط)، فقد كانت الأجوبة على الشكل التالي :

42 % أجابت بأن الأحزاب المغربية لا تمارس الديمقراطية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

33 % أنها تمارس نسبيا داخل أحزاب الكتلة (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، منظمة العمل، حزب الاستقلال).

13 % أجابوا بأنه لا توجد لا أحزاب ولا ديمقراطية.

12 % امتناع عن الإجابة.

إن مقاربة نتائج هذه المعطيات لا تفاجىء الباحث المشتغل على مفاهيم السياسة الثقافية بالمغرب، لأن المشهد السياسي المغربي لا يتداول الديمقراطية بصفتها مفهوماً مفتوحاً، بل بصفتها مفهوماً مطلقاً في الدلالات وفي الخيارات وفي قراءة الأحداث، وبعيدا عن التحقق على أرض الواقع، واستثماره في الممارسات السياسية وأي مفهوم يستثمر بصفته مفهوماً مطلقاً في الحقل السياسي، ومنقطعاً عن الزمان والواقع، يفتقد قدرة التجدد والمصداقية، ويتجمد مع الزمن.

وإن أهم ما نستنتجه من هذا البحث، وفي خضم التحولات التي يشهدها الحقل السياسي المغربي، هو تنبيه الفاعلين السياسيين إلى أن يعيدوا النظر في جل المفاهيم التي ينبون عليها خطاباتهم، لكي لا يكون مصير مفهوم الديمقراطية الذي أصبح شعار المرحلة كمصير باقي الشعارات الأخرى التي رفعت باسم «الحرية» و«العدالة» و«التقدمية» و«الليبرالية» و«القومية» حيث تجسدت «الإقليمية»، وتعثرت المشاريع التنموية، وتقوت الأصولية، وتوسعت الفوارق الاجتماعية، إلخ. وهذه ضريبة الثقة المفرطة بالمفاهيم وبالشعارات.

ونعتقد أن من أسباب ذلك الفشل، هو أن تراعى استعمال هذه المفاهيم من طرف الأحزاب والحركات والمثقفين لم يسبق لهم الاشتغال على هذه المفاهيم على النحو الذي يؤدي إلى تخصيبها، وإنما اقتصروا على تأويلها وتفسيرها وترويجها واستهلاكها.

وانطلاقا من البحث الميداني الذي قمنا به، وخوفا على مصير الديمقراطية، نريد اليوم أن نضع مفهوم الديمقراطية على نار الأسئلة، ونحدد دلالات هذا المفهوم لكي لا يعرف الرهان الديمقراطي بالمغرب ما عرفته الرهانات الكبرى التي راهن عليها المغرب على واجهات (التعليم، التعريب، التشغيل) منذ الاستقلال، حيث يحصد اليوم الإفلاس تلو الإفلاس في هذه الرهانات لأسباب متعددة من أهمها

بناء هذه الرهانات على المرجعيات الأيديولوجية بدل المرجعيات الميتولوجية الاستراتيجية والتكتيكية.

ولعل المرجعية الإيديولوجية مازالت إلى حد اليوم، تهيمن على الكثير من الحقول المعرفية والعديد من المجالات في السوق السياسي المغربي.

أما إذا رجعنا للبحث عن وضع مفهوم الديمقراطية في هذا السوق، فإننا نجد أن البعض مازال يتعامل مع مفهوم الديمقراطية بعقلية سحرية، وبآليات طقوسية، لاعتقاد البعض أن علة الديمقراطية هي إكراهات الواقع لا في الديمقراطية كمفهوم أو كممارسة أو كاستثمار تخلق وتؤسس وتكسب وتجدد باستمرار.

ودون شك، النتائج المتواضعة للبحث السابق الذكر، وفي خضم هذا الانتقال الديمقراطي، هناك أسئلة تفرض نفسها على جل المغاربة، خصوصا وأن المرحلة المقبلة ستكون ـــ دون شك ـــ مرحلة التفكير المعرفي، وإعادة النظر في العديد من القضايا، من الشعارات، وعلى أكثر من صعيد، أنها ستكون مرحلة التعرف على كل شيء من جديد وفي مقدمته المفاهيم التي تشتغل بها، ولماذا ؟

إن المسار الديمقراطي بالمغرب وما عرفه من تطورات سلبية وإيجابية منذ سنوات، وما عرفه أيضا اليوم من إخفاقات، ونحن نشارك في ندوة **التحولات الاجتماعية والديمقراطية** التي تدخل في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي والاقتصادي، وترسيخ الخيار الديمقراطي بالمغرب، يدفعنا إلى أن نتساءل :

1 ـــ أي ديمقراطية نريد أن نمارس في الألفية الثالثة التي ستكون العينة الديمقراطية ومنطق العولمة ونظام السوق العالمية الواحدة بامتياز ؟ إذ أن أكبر القرارات لن تصنعها البرلمانات أو الأحزاب ـــ كما يقول أحد الباحثين ـــ ولا أيضا الانتخابات والاستفتاءات، بل ستصنعها سلطات جديدة ستحكم بمصير القرار السياسي تتمثل في الشركات العملاقة والإمبراطوريات الاقتصادية والأسواق الاستراتيجية، بمعنى أن الناخب الفعلي سيكون السوق بدل المواطن، وهذا ما أصبح يتعدى الديمقراطية إلى ما بعدها، وهو ما يفرض على الأقل إعادة تحديد مفهوم الديمقراطية فكرا وممارسة.

2 ـــ على أي ديمقراطية نراهن ؟ وأي مغرب لأي ديمقراطية، هل نراهن على الديمقراطية بالآليات والعقليات والمفاهيم نفسها التي راهنا بها على ممثل التعريب

والتعليم والتحديث ؟ هل الأحزاب المغربية مؤهلة لأن تصنع الحدث الديمقراطي ؟ هل سنطرح الانتقال الديمقراطي بصفته خياراً مجتمعيّاً أم نخبويّاً ؟ والانتقال من أين إلى أين ؟ وهل بمقدور مكونات الحقل السياسي المغربي أن ترى الأمور كما هي عليه، وتسمية الأشياء بأسمائها دون صناعية أو تأويل أو حساسيات آنية أو حزبية ؟

3 ــ وعلى أي ديمقراطية نراهن ؟ هل نراهن على ديمقراطية الفكر الليبرالي بما هو منظومة للحقوق السياسية ؟ أو على ديمقراطية الفكر الاجتماعي الاشتراكي بما هو منظومة للحقوق الاجتماعية ــ الاقتصادية ؟ أو على الديمقراطية بمفهومها الأثيني ؟ أو نراهن عليها بصفتها مرادفاً لمفهوم «الشورى» كما هو متداول ــ اليوم ــ في الخطاب الإسلامي ؟ وعلى أية أسس ومبادىء نريد بناء هذه الديمقراطية ؟ هل نبنيها على المبادىء الكونية والديمقراطية نفسها أو ماذا ؟ وكيف ؟

قبل الإجابة عن ذلك، نريد أن نقدم للقارىء الأسس والمبادىء الكونية التي تبنى عليها الأنظمة الديمقراطية والتي يقوم عليها هذا النظام، والتي من دونها يستحيل قيام أي ديمقراطية. وهي مبادىء تكاد تكون مشتركة ومتداولة بين سائر الأنظمة الديمقراطية الحديثة في العالم وهي كالتالي :

1 ــ **وجود الدستور** : وهو النظام الأساسي للدولة والسلطةُ المرجعية والمصدر الأساسي المنظم للقوانين وللخدمات، ويعتبر الدستور في هذه الأنظمة وسيلة الاحتكام، ومنه تنشأ السلط وتتمايز بعضها عن البعض.

وتجدر الإشارة هنا، ونحن نتحدث عن الدستور بصفته ركناً من أركان الديمقراطية إلى أن غياب الدستور أو حضوره في بعض الدول التي لا تتوفر على دستور ــ كالمملكة المتحدة مثلا ــ لا تؤثر في أنظمتها الديمقراطية، لكن نظامها السياسي ديمقراطي، عكس العديد من الدول ــ منها الدول العربية ــ التي لها دساتير ولكنها بعيدة عن النظام السياسي الديمقراطي.

وإذا كان الدستور وثيقة تعاقد رسمية يتم عليها الإجماع بين مكونات الحقل السياسي، فإن هذا التعاقد سيكون شفهيا عند الدول التي لها تراكمات ثقافية ديمقراطية حقة.

أما في حالة الدستور المستفتى عليه شعبيا، فلابد أن تتوافر فيه شروط النزاهة، وإلا سيصبح دستورا شكليا، لأن النزاهة في هذا الصدد تؤمن تكوين دولة المؤسسات، خصوصا دولة الفصل بين السلط.

2 ــ **ضمان حرية الرأي والتعبير** : ويدخل فيها الأفراد والجماعات في التعبير عن أرائهم. فحق الحرية المكفولة بمقتضيات القانون ومنها حق معارضة السلطة وحق الأقليات. ومن دون هذه الحريات، لا يمكن تصور النظام الديمقراطي.

3 ــ **الإقرار بمبدإ التعددية السياسية** بصفته أولاً تعبيراً عن حرية التعبير وتأسيس الجمعيات كإرادة عن عدد احتكار الحقل السياسي من طرف فئة واحدة، أو حزب واحد، وهو ما يحول السياسة إلى شأن عام، والعمل السياسي إلى حق عمومي. هذا، شريطة أن تكون التعددية حقيقية، وليست شكلية لتفريغ الأحزاب وهو ما يسيء كثيرا إلى التعددية السياسية بصفتها مبدأ من مبادىء الأنشطة الديمقراطية.

4 ــ **مبدأ النظام التمثيلي** : بكونه إطارا يجسد الحقوق السياسية والمدنية والتعددية السياسية والمشاركة السياسية والذي على أساسه تقوم السلطة الدستورية والتشريعية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إجراء الاقتراعات الانتخابية غير كاف لإرساء مبدإ النظام التمثيلي، دون توافر كل الشروط والضمانات الدستورية والقانونية لإفراز مؤسسات تمثيلية حقيقية ذات مصداقية لدى عامة الشعب.

5 ــ **إقرار مبدإ التداول على السلطة** : هو ما سمي اليوم بالتناوب، وهو مبدأ يفتح مجال تسيير الشأن العام للقوى التي أفرزتها نتائج الانتخابات. ويعتبر مبدأ التداول على السلطة من أهم مبادىء النظام الديمقراطي، حيث أنه يعبر عن حق الشعوب في اختيار من يسير إدارة السلطة.

إذن، يتبين من هذه المبادىء أن الديمقراطية ليست دستورا فقط، وليست حقا في التعبير وفي التنظيم وفي المشاركة، بل أيضا في كيفية تداول السلطة بين القوى المشكلة للحقل السياسي. وهي مبادىء تكون في نهاية المطاف نسقا متكاملا، وكل من مس أحد مبادئها يعد عملا خارج قواعد الديمقراطية وأحكامها.

إن هذه المبادىء أساسية لكل نظام ديمقراطي، ولكل نظام آلياته في تطبيقها، لكن المهم في هذه المبادىء هو أن الديمقراطية ليست مجرد مبادىء أو صيغ تطبق، بل هي فكرة أولية قابلة للصرف والتحويل على أرض الممارسة، بحيث تخرج الفكرة بعد التجربة على غير ما كانت عليه قبلها. بهذا المعنى، كل تجربة ديمقراطية ناجحة تغير مفهومنا للديمقراطية، وطريقة ممارستنا للعمل الديمقراطي.

ومن هنا، فإن مفهوم الديمقراطية يدفعنا للتساؤل عن ممكنات الانتقال الديمقراطي، الذي يلزم ثقافة سياسية جديدة وصفقة سياسية جديدة بين مكونات الحقل السياسي، وتحويل المطلب الديمقراطي من مطلب نخبة إلى مشروع مجتمعي لكل فرد فيه له حقوق وعليه واجبات، ويجب أن يتم ذلك في حوار وطني سياسي صريح يحدد نوع النظام السياسي الديمقراطي الذي نراهن عليه. ولعل الرهان الديمقراطي هو الخيار الوحيد لإعادة المصداقية والشرعية لكثر من مكونات المشهد السياسي المغربي الذي بدأ يفقد المصداقية عند الشعب في إطار بعيد عن قواعد التسلط والاحتكار والإلغاء.

إذن، فالديمقراطية لا تحتاج إلى من يطالب بها ولا من يعلن عنها، لأن الديمقراطية يقع إلى الحدث، وتقترب من الواقع ومن الحقيقة. ولهذا فالعمل الديمقراطي يعلن عن نفسه بنفسه، والكلام عن وجودها ـــ أو عن عدم وجودها كما يقول أحد الباحثين ـــ لا يقدم ولا يؤخر.

المـراجـــع

عبد الإله بلقزيز، **العنف والديمقراطية**، كتاب الجيب، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 1999.

علي حرب، **أوهام النخبة أو نقد المثقف**، المركز الثقافي العربي، ط. I، 1996.

نقد الحقيقة، المركز الثقافي العربي، ط. II، 1995.

أسئلة الحقيقة ورهان الفكر، دار الطليعة، 1994.

عن الطابع «الغربي» أو الكوني للديمقراطية

خـالـد النـاصـري

كلية الحقوق ــ جامعة الحسن الثاني
الدارالبيضاء ــ مدير المعهد
العالي للإدارة ــ الرباط

تـمـهـيـد :

السؤال المحوري الذي يتصدى له هذا البحث يدور حول «هوية» الديمقراطية التي أضحت محط مناقشات عميقة تارة، وعقيمة تارة أخرى، شأنها في ذلك شأن كل الإفرازات الفلسفية النافذة، بحيث أنها لا تدع المرء غير مبالٍ بما تحبل به من حمولة تغييرية. لو لم يكن مؤدّى الديمقراطية زعزعة راحة الفكر، لما شكّلت إحدى أهم إنتاجات الفكر السياسي عبر العصور، ذلك بأنها تعدّ الإفراز الفلسفي المركزي الذي لاحق على الدوام بحث الإنسانية الأزلي، عن «المدينة الفاضلة». لذا يستحيل أن تتعامل معها المجتمعات ولا حتى الفكر السياسي، تعاملا «عادياً» بسيطا هادئاً، بل لا يمكن للديمقراطية إلاّ أن تثير مقاربات متحمسة، كثيراً ما تغلب عليها النزعة الذاتية لأنها مشحونة بشحنة «ثورية» بالمعنى الواسع؛ مما يفسر أن معالجة الموضوع تتأرجح في نهاية التحليل بين العمق والعُقم. ويحتدم اليوم بقوة هذا التجاذب بين عمق وعقم في زمن إعادة النظر في التراكمات الفلسفية والسياسية، بسبب اصطدامها بتعقيدات التحولات الاجتماعية المتصارعة والمتسارعة.

وفي عالمنا العربي والإسلامي، يضاف إلى هذه الإشكالية الشمولية إشكال خاص يكتنف الموضوع ويضفي عليه طابعاً معقداً إضافياً، هو سؤال «الهوية» : هل الديمقراطية «غربية» أو كونية، أي هل للديمقراطية قابلية للتصريف في فضائنا ؟

بتعبير آخر، هل الديمقراطية نتاج للحضارة الغربية، وبالتالي هل تتعارض مبدئيا مع التراكمات التراثية لمجتمعاتنا العربية الإسلامية ؟ اعتماداً على ذلك، هل الديمقراطية

منتوج العولمة الزاحفة، أو هل الديمقراطية إفراز تركيبي لإبداعات العقل البشري التواق إلى التطور والتقدم ؟... أسئلة ضخمة تتطلب إطلالة متأنية.

ما يخلص إليه العرض هو أن الخلط بين الطابع الغربي والطابع الكوني للديمقراطية لا يطال سوى المقاربات التحليلية الشكلية والتبسيطية التي لا تقدر على التمييز بين، من جهة، الديمقراطية كآليات، وهي فعلاً منتوج غربي لأن الحضارة الغربية سبقت الحضارات الأخرى تاريخياً، في ابتكار الميكانزمات الناجعة أو التي تتوخى النجاعة؛ ومن جهة أخرى، الديمقراطية كأخلاقيات، وهي نتيجة إسهام كل الحضارات الإنسانية التي تفرق بين الخير والشر، وتفضل تكريم الإنسان على استبداده (وبالتالي فالاختلافات بين الديمقراطية لا تنطبق على مبدإ الديمقراطية، وإنما على مساطرها).

لذا فالخيط الهادي الذي نعتمده منهجاً لتحليلنا هذا أن الشكل الذي يطرح به هذا التساؤل، لا يمكنه إلا أن يقود إلى إجابة مغلوطة، لأن السؤال التبسيطي لا يقود إلا للجواب التبسيطي الذي يؤسس للخطإ. لذا فمنهجيتنا في التعامل مع الموضوع أن الديمقراطية ما هي «غربية» إلاّ في ميكانزماتها وآلياتها العصرية، بينما تبقى كونية في عمق مرجعيتها الإنسانية وأخلاقياتها البشرية. وتسوقنا هذه المقدمة المبدئية إلى ملامسة الموضوع من زاويتين متكاملتين، لو تمّ استبعاد إحداهما لأفرغت الديمقراطية من حمولتها الحقيقية، ولتمّ إفقار موضوعها. الزاوية الأولى المعتمدة إذن ستعالج الموضوع من وجهة النظر الثقافية والاخلاقية، بينما ستتوقف المعالجة في مرحلة ثانية عند البعد المسطري والمؤسساتي.

الجزء الأول : الديمقراطية ثقافة ومرجعية أخلاقية :

1 ـ الديمقراطية ليست معطى طبيعيا :

أ ـ بحث الإنسانية الأزلي عن المدينة الفاضلة :

لابد من استهلال المعالجة في بدايتها الفلسفية، وهي ملاحظة أن المجتمعات العربية والإسلامية في بداية الألفية الثالثة لم «تكتشف» إشكالية الديمقراطية ولم «تخترع» من العدم، النقاش الدائر حالياً حول ضبط مواصفات النظام الاجتماعي والسياسي الأمثل، بل هذا سؤال عريض راود البشرية منذ أن التأمت في تجمعات،

أي منذ نواة المجتمعات. وإذا كانت الفلسفة اليونانية تؤرّخ لبداية التفكير في «المدينة الفاضلة» قبل 25 قرناً، فبصرف النظر عن أن التفكير في هذه القضية كان ولاشك قد بدأ قبل ذلك بكثير، فإنّه من الثابت أيضاً أن هذا التفكير لم ينته ولم يهدأ طيلة المدة التي تفصلنا عن كتابات أرسطو وسقراط وأفلاطون.

بل يمكننا أن نجزم أن هذا النقاش لن يعرف له نهاية، والجدل سيظل قائماً بين بني الإنسان طالما أن الإنسان يعيش في مجتمعات تنتابها الصراعات والتناقضات، أي إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

لذا وجب التحلي بكثير من برودة الدم والهدوء في التعامل مع قضية الديمقراطية، لأنها في الجوهر قضية الحياة، أي قضية الصراع.

ب ــ الديمقراطية ليست نظاما أفرزته طبيعة الإنسان وإنما صراع مع الذات :

مما يضفي على الديمقراطية هويتها الأخلاقية المتميزة أنها «منتوج» العقل السامي، تختزل ما راكمه العقل البشري من تصورات معنوية راقية، تأتي قطيعة فاصلة (ولو تدريجية) مع ما ذهب عليه تصرف البشر في العهود السالفة، من نزوع نحو الأنانية المتطرفة والذاتية المرهفة والتسلط الأعمى والقوة القاهرة المتجبّرة.

فكل الدراسات الأنتروبولوجية تؤكد أن «التعامل الطبيعي» الأول للمجتمعات البدائية كان أشبه إلى النزوع الحيواني منه إلى الموضوعية، من حيث ترجيح تحكيم كل أنواع القوة لفرض النفس (القوة العضلية، ثم قوة السلاح، ثم قوة الحيلة وقوة الذكاء المجرّد، وهي كلها مقاربات بعيدة عن الأخلاق والموضوعية).

لذا يحق القول إن الديمقراطية ليست نظاما طبيعياً للإنسانية، وإنما هي صراع مرير مع الذات. وقد ساهمت الديانات السماوية تدريجياً في إرجاع الأمور إلى نصابها بإثارة انتباه البشر إلى ضرورة التمييز بين الطيب والخبيث، بين الحلال والحرام، بين حسن المعاشرة والظلم الاجتماعي، وكلها مداخل تؤسس للمرجعية الأخلاقية التي يكتسب الإنسان بواسطتها إنسيته. نتيجة ذلك أن الديمقراطية، إلى يومنا هذا، تظل مشدودة في منطلقاتها الفلسفية، إلى تلك الحمولة الأخلاقية العظمى التي تسمو بالإنسان، ليقترب قدر المستطاع ــ دون أن يفلح أبداً في إنهاء مساره ــ من الخالق عز وجل، وهو وحده الذي تنطبق عليه صفة الحق.



2 ــ الديمقراطية مقاربة أخلاقية :

أ ــ الحضارات الإنسانية الكبرى، انطلقت من تصور للفضيلة وابتكرت قواعد مؤدية إليها :

يتجلى مما سبق أن المجتمعات الإنسانية، التي تسعى لإقامة القطيعة الأخلاقية، كي تجعل منها إطاراً للديمقراطية، تشترط من أفرادها مجهوداً فردياً جباراً لتحكيم تلك المقاربات الأخلاقية. وهو مجهود شاق ولاشك، لأنه يتطلب من الإنسان صراعاً دائماً مع الذات حتى لا يتطاول المرء على ما هو لغيره، وتلك بالذات السمة الرئيسة للديمقراطية.

هذا بالضبط هو ما يفسر أن الحضارات الإنسانية الكبرى انطلقت في تعامُلها مع قضية التنظيم الاجتماعي (بالمعنى الواسع)، من تصور للفضيلة التي كانت حاضرة بقوة، وابتكرت نتيجة لذلك المنطلق مجموعة من القواعد والمعاملات يفترض أنها تؤدي لبلوغ تلك الفضيلة. فهذه الأخيرة تكون دائماً جاثمة بظلالها في مختلف محاولات البناء الفلسفي، كانت تلك المحاولات ذات انسجام كبير أم لا.

هذه هي القراءة التي نرى بها فيما يخصنا مثلا «مدونة حامورابي» في بلاد الرافدين قبل سبعة وثلاثين قرناً أو تصورات أفلاطون «للمدينة الفاضلة» قبل أربعة وعشرين قرناً.

وهذا بالضبط هو المعنى الذي ذهبت عليه بعد ذلك كبريات الحضارات الإنسانية، وفي مقدمتها الديانات السماوية، بما فيها على وجه الخصوص المسيحية ثم الإسلام، حتى وإن اكتفى ديننا الحنيف مثلاً برسم إطار أخلاقي عام دون تفصيل. ولعل في ذلك حكمة إلاهية عظمى؛ ذلك بأن القرآن الكريم الذي أنزل كتاباً يضبط العبادات والمعاملات، والذي خاض في تدقيق العديد من التفاصيل والحيثيات اكتفى بالحث، في الميدان السياسي، على أخلاقيات «الجدل بالتي هي أحسن» و«الشورى»، تاركاً للمسلمين عبء البحث عن الآليات الكفيلة بإعمال تلك التوجيهات الإلاهية المقدسة. (وفي تحليلنا، نرى أن الآليات الديمقراطية التي تبتكرها هذه الحضارات أو تلك، ما هي سوى إجراءات ظرفية، قابلة للمناقشة والتحسين، ويراد من خلالها إعمال تلك المرجعية الأخلاقية السامية التي تنطلق من إنسانية الإنسان).

ب ـ الديمقراطية في كنهها تختزل التقاطع بين السياسة والأخلاق :

اعتماداً على الملاحظات التأسيسية سالفة الذكر، نصل إلى خلاصة محورية هي أن النواة الصلبة للديمقراطية اختزال لتقاطع بين السياسة والأخلاق، وفي ذلك يكمن بكل تأكيد المعنى الروحي والسياسي للديمقراطية.

إن السياسة بلا مرجعية أخلاقية مجرد عبث ميكيافيلي بالمعنى القدحي للميكيافيلية، أي تبرير مطلق ودون ثوابت لكل ما يمكن تسطيره من مرام. أما المرجعية الأخلاقية دون انخراط صريح أو ضمني في الحركية الاجتماعية ومضامينها السياسية، فهي طوباوية مطلقة بأبعاد «تصوفية». لاشك أن الطوباوية والصوفية اختياران فلسفيان محترمان، لكنهما منعدما التأثير على الحقل السياسي، مما يجعلهما لا يشكلان مدخلا للعمل السياسي، الشيء الذي يفسر توجهنا نحو ذلك «التقاطع» بين الأخلاقي والسياسي، علماً أن الواقع المعيش لا يفرز اليوم الأخلاق دون سياسية (ولو حصل ذلك ما كان من شأنه أن يشكل ضرراً على الحياة الاجتماعية) بقدر ما يفرز، وبكثافة، السياسة دون أخلاق. (وفي ذلك ضرر كبير على المجتمع ولاشك).

مؤدّى هذا التحليل أن الفعل السياسي «الفاضل» هو ذلك الذي يستنبط مرجعيته من الأخلاق ويروم إعمال الديمقراطية التي هي مستقاة أصلا من تكريم الله عز وجلّ للإنسان). ﴿**ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا**﴾ (سورة الإسراء الآية 70).

ولعل هذه الآية الكريمة تختزل في معانيها السامية كل قيم الفضيلة الإلاهية التي تعد في العمق الإطار المؤسس لما يصطلح عليه اليوم بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

إلاّ أن الديمقراطية ليست مجرد ثقافة ومرجعية أخلاقية. فإذا كانت المرجعية الأخلاقية هي المجال الفلسفي للتأسيس، فإنها عملياً ضوابط وإجراءات قانونية ومؤسساتية.

الجزء الثاني : الديمقراطية ضوابط وآليات مؤسساتية :

1 ـ الديمقراطية فكرة حديثة من حيث مساطرها :

أ ـ مسألة سبق الغرب في تحديد الآليات :

إذا كانت الديمقراطية من حيث المرجعية الأخلاقية قديمة قِدَم التفكير الفلسفي

المعمق للإنسانية، فإن أدوات إنجازها فوق أرض الواقع «حديثة» نسبياً. والمقصود هنا الآليات العصرية بالتأكيد، وليس أنماط «الديمقراطية البدائية» التي كانت أثينا قد باشرتها قبل خمسة وعشرين قرناً.

من باب تحصيل الحاصل الإقرار بأن المساطر الديمقراطية العصرية تحمل بصمات الفضاء الفلسفي والسياسي للغرب وتراكماته التاريخية الخاصة.

فمساطر التمييز بين الأغلبية والأقلية وإسناد السلطة السياسية للفئة الاجتماعية الفائزة من خلال إفراز لرأي الأمة عن طريق الاقتراع الذي ضُبطت ميكانيزماته عبر مخاض عسير، وآليات توزيع السلطة بين «تشريع» و«تنفيذ» و«فصل للنزاعات»، وطرق مراقبة السلطة والتوازن بين مكوناتها. (مسؤولية الحكومة أمام رئيس الدولة والجهاز التشريعي في النظام البرلماني، ونظام ضبط الحريات، إلى غيرها من التقنيات الدقيقة لمزاولة الحكم في نطاق معقلن؛ (ولا حاجة إلى ذكر لائحتها وشكلياتها العديدة والمعروفة، إذ يكفي مراجعة أي كتاب في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية). فكل هذه الضوابط التي أضحت متداولة اليوم، في كل بلدان العالم تقريبا، غربية كانت أم غيرها ؛ هذه الضوابط، سواء أحسن استعمالها أم لم يحسن، فهي ضوابط وآليات من إنتاج تراكمات البلدان الغربية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانفصام الذي يعيشه القانون الدستوري في معظم بلدان العالم الثالث، والذي يتجلى ظاهرياً في الشكليات القانونية المفرطة على حساب العمق الديمقراطي، إنما مردُّه الحقيقي إلى «استيراد» نمط مؤسساتي من البلدان الغربية، دون استيعاب المرجعية الإيديولوجية لذلك النمط، مما يعطي في نهاية المطاف صورة مشوهة للعملية المؤسساتية في البلدان «المستوردة».

فالديمقراطية النيابية مرتبطة في نشأتها بالفضاء الغربي وليس بفضاء آخر.

ب ـــ الديمقراطية النيابية ابتكار مسطري أفرزه التطور التاريخي والفلسفي للمجتمع في الغرب :

سبب الوقوف هنا عند قضية الديمقراطية النيابية أنها أحسن ما كان بإمكان الفلسفة السياسية أن تبتكره، مهما كانت عيوبها، علما أن الملامسة الأولية لفكرة الديمقراطية تقود، لا إلى الديمقراطية النيابية، ولكن إلى «الديمقراطية المباشرة». وقد أكدت التجربة أنها ضرب من ضروب الطوباوية والمثالية ليس غير.

لقد انطلقت فلسفة طوماس هوبز وجون لوك في أنجلترا النصف الثاني من القرن السابع عشر، وفلسفة مونتسكيو وجان جاك روسو في فرنسا القرن الثامن عشر، وحسب مداخل متنوعة، من الفرضية الفلسفية لل‍ «عقد الاجتماعي» التي تفترض الحرية الأصلية المبدئية للبشر، وبالتالي امتلاك الجسم الاجتماعي للسيادة الأصلية. ومؤدّى هذا البنيان الفلسفي أن السلطة السياسية لا يمكن أن تأتي من خارج المجتمع، وإلا لا افتقدت لكل شرعية ومشروعية، الشيء الذي يعني أن المجتمع يجب أن يدبر أموره بكل تلقائية وحرية، وذلك مدخل مبدئي نحو الديمقراطية المباشرة. لكن سرعان ما تبين أنها بصرف النظر عن جمالها ومثاليتها، فهي أمر مستحيل الإنجاز، مما يقود توّاً نحو صياغة مساطر الانتداب، أي تفويض السلطة من المجموعة البشرية إلى نخبة تنتدب للاضطلاع بمهام التمثيل والتدبير (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية) تحت مراقبة هيئة محايدة تسهر على احترام قوانين المجتمع (القضاء المستقل).

هذا هو المدخل الفلسفي لقيام الديمقراطية النيابية، تمت الإشارة إليه باختصار شديد، حتى وإن كانت هذه الهيكلة الفلسفية قد اعتمدت بصفة صريحة أو ضمنية على معاينة التطور المؤسساتي والسياسي القائم في أنجلترا منذ بداية القرن الثالث عشر والاختمار التدريجي للمؤسسة البرلمانية هناك، انطلاقا من صدف تاريخية وليس من مقدمات تنظيرية.

على كل حال، فإن ما يهم في هذا التحليل هو أن الديمقراطية النيابية كما نشهدها اليوم مرتبطة فعلاً بالتطور التاريخي والفلسفي للمجتمع في البلدان الغربية.

2 ـــ الديمقراطية تقنين منسجم للحرية والمسؤولية :

أ ـــ الديمقراطية تقوم على فصل السلط لتفادي الاستفراد بسلطة تصير مطلقة:

فصل السلط إطار للعقلنة والتقنين يهدف إلى ضبط مسؤول لممارسة السلطة حسب طرق تحفظ لهذه الأخيرة هويتها الديمقراطية، أي طرق تتفادى منزلقات الحرية بلا حدود (وهي فوضى)، وانحرافات السلطة بلا حدود (وهي استبداد).

من جهة أخرى، تتوخى تقنية فصل السلط معالجة أحد أهم عيوب ممارسة السلطة، وهو عيب الاستفراد بها انطلاقا من معاينة مونتسكيو الشهيرة : «كل ممارس للسلطة ميال بطبيعة الحال إلى الإفراط في استعمالها». وذلك ماحدا به إلى

تأكيد ضرورة «تقسيم» السلطة بين أجهزة مختلفة، حتى لا تظل في يد جهاز فريد، وهو المدخل للسلطوية.

المهم في تحليلنا هذا ليس التذكير بهذا الموضوع الكلاسيكي الشهير في القانون الدستوري، وإنما الوقوف عند معانيه العميقة التي تتجاوز الإطار الكلاسيكي للقانون الدستوري وأدبياته الاعتيادية، لتسمو بإشكالية الفصل بين السلطات إلى مستوى كوني، بكل معنى الكلمة، بحيث أنه بات من اللاّفت للانتباه أن أي نظام سياسي في العالم يجهر بأنه يرفض اليوم مبدأ ومساطر فصل السلط؛ وفي ذلك ما يؤشر على أن فصل السلط اليوم لم يعد مجرد تقنية أبدعها الفكر السياسي الغربي، وإنما أداة لتفعيل الممارسة الديمقراطية للحكم أينما كان.

ب ـ الديمقراطية تنبني على الحد من السلطة (جدلية السلطة والحرية):

طالما أن الديمقراطية فضيلة وإجراءات، فمساطرها تسعى بطبعها إلى اختزال تلك الازدواجية من خلال محاولة التوفيق بين مبدئين شبه متنافرين، هما مبدأ السلطة ومبدأ الحرية. ذلك بأن الحرية في أقصى مداها تُلغي السلطة، كما أن السلطة في أقصى أبعادها تناهض الحرية. فجاءت الديمقراطية لتحاول بالضبط إقامة توافق خلاّق بينهما، وبرز إجراء فصل السلط بصفته آلية تساعد على بلوغ ذلك الهدف.

وهذه الاشكالية ملازمة لإنتاجات الفكر السياسي عبر العصور، وستظل تؤرّق الفلاسفة إلى ما لا نهاية، وهم يبحثون دون كلل ولا ملل عن تلك المدينة الفاضلة التي ما فتئت الإنسانية تحلم بها.

يجد هذا الهاجس الفلسفي ترجمة مؤسساتية تتخذ شكل آليات الحدّ من السلطة حتّى لا تبقى مسيطرة. وذلك ما يفسر وجود «القوى المضادة» (Contre-pouvoirs)، وهي الصحافة الحرة والمسؤولة، الأحزاب السياسية، جمعيات ومنتديات المجتمع المدني، وقوة الرأي العام اليَقظ، والنقابات، إلى غيرها من المؤسسات التي تهيكل المجتمع وتضغط على السلطة حتى لا تنتشر دون فرامل. وفي تلك الحركية المؤسساتية إبراز لجدلية السلطة والحرية التي تقوم عليها الممارسة الديمقراطية.

ثلاث خلاصات مختصرة :

1 ــ الديمقراطية غربية في ميكانزماتها الأكثر انتشاراً، لكنها كونية من خلال ارتباطها بفضيلة الإنسانية من حيث منطلقاتها الفلسفية وهويتها المبدئية ولا يجوز الخلط بين هذين المستويين.

2 ــ المجتمعات العربية الإسلامية قادرة، بل مدعوة لتصريف الموضوع من خلال تعميق التفكير لابتكار آليات متفردة جديدة إن اقتضى الأمر، شريطة عدم الزيغ عن الأخلاقيات المؤسسة.

3 ــ الميكانزمات الغربية ليست بضاعة شيطانية تهدّدنا بالاستلاب ولا قرآنا منزلا يحرم علينا الإبداع فيه، بحيث أن الشورى مدخل أخلاقي وسياسي نحو الديمقراطية.

«حدود» الديمقراطية وقوة التحولات

محمد نور الدين أفاية

كلية الآداب ـــ الرباط

1 ـــ تقديم

ثمة التباس كبير بين الديمقراطية والليبرالية السياسية. وإذا كانت هذه الأخيرة عبارة عن نظام سياسي يضمن إجراء انتخابات «حرة ونزيهة»، ويفترض دولة للحق يفصل فيها بين السلطات، ويحمي الحريات الأساسية، فإن جماع هذه الشروط، في واقع الأمر، تحيل على «الليبرالية الدستورية»، التي قد لا تعبر عن الاختيار الديمقراطي الذي يستدعي مراعاة حقوق تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لذلك نلاحظ ازدهاراً للخطاب الليبرالي، ذي النزعة الدستورية، وتراجعا للديمقراطية، حتى في داخل بعض البلدان الغربية التي جربتها، وما تزال فئات عدة تعمل على تطويرها وتحسين أدائها.

للكلمات أهمية خاصة في النظام الديمقراطي منذ اليونان إلى الآن، وتتعرض الديمقراطية للتهديد كلما تعرضت دلالات الألفاظ للفساد والتشويه. لهذا يعمل الديمقراطيون، دوماً، على الدفاع عن المعاني الجوهرية للكلمات، بمقتضى الوعي بأن التنازل عنها يتضمن تخليا عن ماهيتها، وقبولا بتحويلها إلى ديمقراطية شكلية، لا روح فيها ولا حياة. غير أن المهتم بدلالات الألفاظ ـــ في الديمقراطية ـــ ليس ديمقراطيا بالضرورة، لأن أساس الديمقراطية، فضلا عن أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، يتمثل في الشفافية والإعلام والاستشارة، وأخذ الكلمة بحرية، وبعبارة أخرى ممارسة حرية النقد والرقابة الشعبية.

ومع ذلك، كثيرة هي المفاهيم التي تجد نفسها في حاجة إلى إعادة صياغة، ولاسيما في ضوء ما يعرفه العالم من تقلبات تواكب حركية العولمة. تنتصب أسئلة حول نجاعة الفكر السياسي، ووظائف الآليات الديمقراطية، وأهمية الفاعل السياسي

في توفير شروط ملائمة لاتخاذ وتنفيذ برامجه، وتدبير الشأن العام. بدأ هامش المناورة يضيق يوما بعد يوم نظراً للإكراهات المتنوعة التي باتت تحاصر العمل السياسي، بل وبدأت الهوة تتعمق بين عالم الاقتصاد ومؤسسات اتخاذ القرار السياسي.

اعتباراً لذلك، كيف يمكن فهم التمظهرات الجديدة للعمل السياسي ؟ كيف يمكن الانخراط في إيقاع العالم دون تقديم تنازلات اجتماعية وثقافية كبرى ؟ ما حظ الديمقراطية التمثيلية في مقاومة تدخلات فوق الدولية تشوش على آليات اشتغالها، بل وعلى عوامل مشروعيتها ؟

أسئلة عديدة تعبر عن قلق فعلي يساور الديمقراطيين حول واقع الديمقراطية، ومستقبلها، في أكثر من جهة في العالم، بما فيها البلدان ذات التقاليد الديمقراطية. ذلك بأن مفاهيم الميثاق الاجتماعي، والتقدم، والإصلاح، والعمل الإرادي، إلخ. تبدو في حاجة إلى إعادة تحديد في ضوء تنامي «الرأسمالية السلطوية» بفعل العولمة. لاشك أن هناك مصادر متعددة ومتنوعة للثقافة الديمقراطية، وذاكرة تعددية للديمقراطية يصعب، في ضوئها، فرض نموذج جاهز، لكن قلقا حقيقيا بدأ ينتشر في الأوساط الديمقراطية في شأن الحقوق، والرأي العام، والتمثيلية، أو على صعيد التحكم في الصراعات، واقتراح أساليب جديدة لتدبير قواعد العقد الاجتماعي، إلخ. فالديمقراطية، في نظر أوليفيي مونجان، ليست مكسبا نهائيا لأي كان، لأن الديمقراطيين هم الفاعلون الحقيقيون للديمقراطية، شريطة عدم السقوط في اعتبارها مجرد واجهة لحماية التقنية والرأسمال، أو لتبرير الأوتوقراطية «الليبرالية» والتقليد. فاللامساواة، التي بدأت تظهر علاماتها الجديدة، لا تتمثل في الاقتصاد والاجتماع فحسب، بل تتمثل في التفاوت في المشاركة والاقتدار أيضا. لذلك تصعب إعادة النظر في العقد الاجتماعي دون أفق جماعي، أو الدخول في مشروع إصلاحي دون تنشيط سياسي للديمقراطية في إطار تمثيلي حقيقي[1].

فالمعطيات العالمية الجديدة تفترض إعادة طرح سؤال الديمقراطية. ذلك بأنه إذا كان النظام الديمقراطي يتمثل في مجموع القواعد والقوانين والمؤسسات المعبرة عن إرادات جماعية، فإن دور التقنيات والتقنيين بدأ يطرح أكثر من سؤال في

(1) Olivier Mongin, «La révolution libérale et ses avatars», Esprit, oct. 1998, p. 67 —

تدبير النظام الديمقراطي، ولاسيما وأن عقلانية جديدة بدأت تتكون بطريقة تتنافى مع مبدإ التمثيل، وتكشف عن التباين الواقعي الصارخ بين الخطاب التقني وعيش المواطنين. وهذا ما يدفع المرء إلى القول بوجود أزمة مشروعية، وإلى الانتباه إلى الهشاشة التي بدأت تظهر على النظام الديمقراطي، وعجزه عن حلّ مشاكل التشغيل، والتربية، والمالية العمومية، والسكن، إلخ.، الأمر الذي ولّد نوعا من الكفر بالخطاب الرسمي، سواء كان من وضع سياسيين محترفين، أو من إملاء خبراء تقنيين. مما يطرح قضية جوهرية تتعلق بأزمة المرفق العام، والمصلحة العامة، وبالتبرم من سلطة العقلانية التقنية على مقدرات السياسة، خصوصا في البلدان الغربية، وما ينجم عن ذلك من مخاطر على الديمقراطية، وعلى مسألة التمثيلية واتخاذ القرار. صحيح أنه لا وجود للحقيقة في الديمقراطية. فهي بقدر ما تنظم المجال العمومي، تساهم كذلك في تفكيك الحقل السياسي وما يحمله من صراعات. فاللعبة الديمقراطية تخلق مجموعة من الممكنات من دون أن تعرف ما الممكن القابل للتحقيق بالضرورة. إذ ليست هناك قواعد مطلقة في هذا الشأن، لأن هناك حالات تتوقف فيها المناقشة، ويتأزم فيها الخطاب السياسي، ولاسيما وأن السياسة لا تستجيب دائما لما هو عقلاني. وقد أنتجت عمليات تمييع الممارسة الانتخابية في بعض البلدان، أو اللجوء إلى استخدام التقنيين في بلدان أخرى، ردود أفعال أغلبها سلبي لا يساعد على تعزيز العمل السياسي الديمقراطي، منها شعور شرائح واسعة من المجتمع بالغربة عن المجال السياسي المركزي، وعزوف عدد كبير من الناس عن المشاركة في العمليات الانتخابية.

2 ـــ في بعض مظاهر المجتمع المركب :

إذا كانت معطيات السياسة العالمية تفترض إعادة النظر في مجموعة من القيم المرتبطة بالديمقراطية، كيف يمكن، اعتباراً لذلك، الاقتراب من فهم الحالة المغربية ؟ وما نوع العلاقات التي تشكلت بفعل تأثيرات العمل السياسي على الحياة الاجتماعية ؟ وهل كان للمؤسسات «التمثيلية» دور في خلق شروط التحول ؟ أو أن للتحولات مساراً لا دخل للإرادة السياسية فيه ؟

لقد كان المغرب، باعتباره موضوعاً للتفكير، مدار بحث مئات من الكتب والأطاريح والكتابات والخطب، سواء ما تركه الإرث الاستعماري الفرنسي من

كتابات، أو ما أنجزته المدرسة الانغلوساكسونية من دراسات، أو ما أنتجه الباحثون والكتاب المغاربة من بحوث ومؤلفات. كان المغرب السياسي، بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، وما يزال، موضوع مناقشات وسجالات عديدة. غير أن الأبحاث السوسيولوجية والأنتروبولوجية التي كثفت أهم التمثلات التي صيغت حول المغرب، نجم عنها تكوين ثلاثة أنماط من النظر : النمط الوظيفي والنمط التطوري والنمط الأنتروبولوجي النسبي.

يفترض الاقتراب من المغرب، من وجهة نظر التصور الأول، الالتزام بمنهج لا يفرق بين المعرفة والثقافة أو بين المعرفة والدين. وبذلك يكون المجتمع المغربي، عند الآخذين بالمنهج الوظيفي، موجها بمقاييس ذات مراجع دينية. يحتل المقدس الدور المركزي في الإدارة السياسية للمجتمع، لأن السلطة والمعرفة متمفصلتان داخل نظام رمزي يرجع، بشكل رئيس، إلى الدين مصدراً للشرعية[2].

وترى الأطروحة التحديثية أن انتقال المغرب، باعتباره مجتمعا تقليديا عتيقا، إلى مجتمع حديث حاصل بالضرورة، وأن التغيير أمر حتمي. ويمكن للمجتمع المغربي أن يولد كل إمكانات التجاوز والنمو، شريطة مناهضة مختلف أشكال المقاومة التقليدية : بإقامة مؤسسات قادرة على خلخلة ما هو عتيق، وبتحديث العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبنهج ثقافة تدعو إلى العقل والعلم والحرية، إلخ. وتمثل الدولة وحدها الأساس الأنسب لبناء المجتمع المغربي الحديث. ونظرا لأن النخب المغربية منقسمة إلى نخب تقليدية وأخرى تحديثية، فإن ذلك ينعكس، بكيفيات متفاوتة، على المستويات الاجتماعية والسياسية والثقافية. ومادام الموقف التحديثي التطوري يرى أن التنمية التدريجية هي المخرج الوحيد للانفلات من الانحطاط والانتماء إلى العصر، فإنه أنتج مقومات تفاوضية مع التقليد بغية تحقيق هذا الهدف.

النمط الثالث من المعرفة الذي اتخذ من المغرب موضوعا له هو الذي يتميز بتبنّي النظر الأنتروبولوجي النسبي. أن تدرك المغرب معناه أن تدرك بنيته الاجتماعية المتعددة. ذلك بأن تنوع المجتمع المغربي وتعدد فاعليه واختلاف أنماطه المعرفية

---

(2) Voir Saadia Sabah, «Formes du savoir au milieu local et national, bilan et perspectives de recherche», in **La sociologie marocaine contemporaine; bilan et perspectives**, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat, 1988, pp. 77-78.

يفترض مقاربة تأخذ بوجهة النظر النسبية. تحرك المغرب قوى تحديثية وقوى تقليدية. وللمظاهر المحلية والجهوية أهمية خاصة في التوازن الوطني. ويمثل الثراء الرمزي وتنوعه حقلا محدداً في فهم أنماط التبادل والتواصل في المجتمع المغربي. لذلك يتعين على الباحث، في هذه الحالة، تفكيك الأنظمة الرمزية، وإبراز بنيات الدلالة التي تدخل ضمن عملية بناء المعرفة.

إزاء هذا التراكم المعرفي ـــ ذي الأبعاد الايديولوجية الواضحة ـــ، اكتسبت النخبة المغربية الحالية وعيا حادّاً بضرورة القيام بنقد مزدوج : نقد النظرات الغربية التي تكونت إبان الفترة الاستعمارية أو في مرحلة الاستقلال، ثم تأسيس اجتهاد نقدي للثقافة والمجتمع المغربي كما يتقدم في مكوناته التراثية الكابحة للفعل والمبادرة، وكما تكوّن في سياق الاحتكاك المتوتر مع النماذج الفرنسية والغربية.

ومع ذلك، يبقى المغرب بلد متناقضات. وهو ليس كذلك بسبب موقعه الجغرافي أو بإيكولوجيته، لأنه يعرف أشكالا متعددة من المتناقضات بين الإسلام والغرب، بين الوحدة الوطنية والتعدد الواقعي، بين الغنى الفاحش والبؤس الاجتماعي الواسع. تنعكس هذه المتناقضات ـــ لا محالة ـــ على عملية فهم المغرب السياسي. يجد الباحث نفسه في مواجهة مظاهر متعددة يعسر عليه أمر الإحاطة بها في الآن نفسه، مثل تحليل أجهزة الدولة، وماديتها الخصوصية، وإيديولوجيتها، وأنماط اشتغالها، وصيغ المشروعية، ومشكلة الشرعية، وموقع الدين في التشكيلة السياسية، إلخ.

وبما أن هذه الموضوعات تعرضت للبحث من طرف دارسين مغاربة وأجانب[3]، فإننا نكتفي بالإشارة إلى أن واقع النظام السياسي المغربي المعاصر يتحدد اعتماداً على ثلاثة اعتبارات أساسية : الدين، التقاليد المغربية، ومتطلبات المرحلة. مقابل هذه الاعتبارات الثلاثة، نجد ثلاثة أنماط من التشريع : المصدر التاريخي، والمرجع العرفي والدستور المكتوب. بعض المراقبين للشأن السياسي

(3) نشير، على سبيل المثال، إلى :

Claude Palazzoli, **Le Maroc politique, de l'indépendance à 1973**, Ed. Sindbad, Paris, 1974;

ـــ محمد ضريف، **النسق السياسي المغربي**، دار إفريقيا الشرق، الدارالبيضاء؛ محمد معتصم، **النظام السياسي المغربي**، نشر خاص، الدارالبيضاء.

المغربي يعتبرون أن أصالة الملكية المغربية تكمن في التفاعل الذي تأسس على نمطين من المشروعية : الأول تاريخي مرتبط بمفهوم الخلافة، والثاني تعاقدي مستمد من الديمقراطية الليبرالية. وبذلك يركب النظام السياسي المغربي حقلين متكاملين : حقل التقليد، وحقل «الحداثة». من هذه العلاقة ينتصب التباس هائل، وتداخل يصعب إدراك بعض تعبيراته : إذ قد يواجه المرء تصوراً تقليديا داخل مجال من التدخل الحديث؛ أو على العكس من ذلك، يعثر على نظرة تحديثية توجه حقلا تقليديا.

والظاهر أن الحياة السياسية المغربية، على رغم أشكال الصراع التي شهدتها بين الفينة والأخرى، تتميز بدرجة كبيرة من الحس التوافقي بين المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة السابقة، إذ أنه بعد مناقشات ومفاوضات، توقفت ثم استؤنفت، حول شروط إمكان نظام التناوب على الحكومة، حصل بالفعل يوم 14 مارس 1998. ومن المؤكد أن التحولات العميقة التي يشهدها المغرب، على جميع الأصعدة، تعمل، بقوة، على خلخلة كثير من المسلكيات السابقة. هناك مقاومات بارزة تعبر عن نفسها بأشكال مختلفة، وجماعات المصالح والضغط المستفيدة من الواقع القائم. إلا أن المغرب، في هذه المرحلة من تاريخه، يتقدم بوصفه مجتمعا يتطلع إلى التجاوز وإعادة البناء. وأمام هذا الاندفاع الداخلي، وفي ضوء الشروط الخارجية، يجد التقليد نفسه مضطرا إلى التفاوض، وإدخال أكثر ما يلزم من عناصر المشاركة، حتى ولو لم تراع قواعد الثقافة الديمقراطية الحديثة، ونزاهة الاختيار.

فضغوط البنك الدولي والمؤسسات المالية العالمية، والمديونية الثقيلة، والتزام المغرب المتوسطي (في إطار مؤتمر برشلونة واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي) بإدخال إصلاحات جذرية في الاقتصاد والاجتماع والسياسة لخلق منطقة للتبادل الحر سنة 2010، والميل اللافت الذي بدأت تعبر عنه شرائح اجتماعية متعددة، ونخب مثقفة تدعو إلى المشاركة وأخذ الكلمة خارج الأطر التقليدية، إضافة إلى الرهانات الكبرى التي بدأت تطرح على المغرب سياسيا ولغويا وثقافيا، إلخ.

وما لم تتجدد اللغة السياسية، ويتحرر الفاعلون من مواقعهم التقليدية، ويتأسس إجماع عصري جديد، ولاسيما في ضوء الخطاب السياسي الذي يعمل الملك محمد السادس على صياغته بهدوء، فإن الإيقاع البطيء للقرار واحتقان الحياة

السياسية في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية الجارفة سيؤدي ـــ لا محالة ـــ إلى إضاعة فرص أخرى، وإلى تشجيع عوامل نمو التخلف.

3 ـــ مفارقات التحولات الاجتماعية :

من أيّ زاوية يمكن النظر إلى المجتمع المغربي بعدما تعرض له من صدمات ورضات وتحولات بفعل التدخل الخارجي، والتأثير الغربي في أنماط تنظيمه وأساليب تسييره ونماذج تدبيره في الاقتصاد والسياسة والاجتماع ؟ ما مكونات هذا المجتمع، وكيف يمكن تحديد ما هو قديم وما هو حديث داخل أنسجته التواصلية ؟ هل القول بالقديم تواكبه إجراءات فعلية في الحفاظ على مقوماته ومظاهره، وهل ادعاء الحديث تتساوق معه تدخلات تستجيب، واقعيا، لشروط الحداثة والتحديث ؟ وهل تمكنت السلطة المغربية من إقامة تنظيم اجتماعي متراكم ومنسجم ؟ وما انعكاسات التنظيم الاجتماعي المختل على أساليب تأطير الجسد، وعلى التعبيرات الثقافية الجديدة ؟

منذ أكثر من ربع قرن تقريبا، عند دراسته لتكون المجتمع المغربي، لاحظ الأستاذ «بول باسكون» أن المرء إذا تساءل عن «ماهية المجتمع المغربي»، أو إذا قرأ صحفا في المغرب أو خارجه، أو رجع إلى كتب متخصصة تتناول هذا الموضوع، فإنه يندهش من العدد الهائل من الأجوبة المتناقضة، بل ومن الأجوبة التي تنقصها الدقة، وتجانب المعالجة العلمية. ويضيف متسائلا : «لماذا لا نحصل إلا على أجوبة غير مقنعة عن مسألة بهذه الأهمية البالغة ؟»[4].

أسئلة «بول باسكون» ـــ وهو من أكثر المتخصصين دقة ورصانة في دراسة المجتمع المغربي بشهادة الجميع ـــ صيغت قبل أكثر من ربع قرن، ولكنها ماتزال تمتلك راهنية لافتة للنظر. فالعمل السوسيولوجي، عند باسكون، يمثل سلاحا للفهم والتحليل في خدمة المجهود التنموي والتغييري. وبما أنه استثمر أكثر من ثلاثين سنة من عمره في التنقيب والبحث عن بنية المجتمع المغربي وعن آليات اشتغاله، وأنماط تحوله، وعلاقات أفراده، فإنه انتهى إلى الإقرار ـــ كما لاحظ ذلك

---

(4) Paul Pascon, «La formation de la société marocaine», **BESM**, N° 120-121, Janvier – Juin, 1971, p. 9.

جاك بيرك بنظره الثاقب ـــ بأن المجتمع المغربي يعاني من خصاصة حقيقية في التحليل.

لا تحركنا أيّ نية لتقديم تركيب عن الأعمال التي اتخذت من المجتمع المغربي الحديث موضوعا لها؛ كما أننا لا ندعي معالجة التحولات المجتمعية التي يشهدها المغرب على طريقة عالم الاجتماع، لأن الأمر ليس سهلا؛ أضف إلى ذلك أن الموضوع في غاية التشابك والتعقيد.

إذا كان المغرب بلد المتناقضات في كافة الأبعاد المؤسسة لكيانه، فإن طبيعته التناقضية تبرز، بشكل صارخ، على الصعيد الاجتماعي. ذلك بأن أعضاء هذا المجتمع، الذي يمثل حقل منازعاتهم ومجال كفاحهم من أجل العيش والارتقاء الاجتماعي، غالبا ما يخفون واقعهم الاجتماعي الحقيقي فيما بينهم[5]. ولذلك، فإن دراسة المجتمع المغربي تعني، من بين ما تعنيه، مواجهة تنوع صعب المعالجة، وكأن الأمر يتعلق بتراكب للثقافات وللمجتمعات. تتواجه في هذا المجتمع جملة من نماذج التنظيم الاجتماعي متكاملة في ذاتها، لدرجة أننا لا نجد أنفسنا أمام مجتمع واحد، وإنما إزاء مظاهر جزئية لمجتمعات متعددة تتعايش، أحيانا، في اللحظة نفسها وفي المكان نفسه[6].

وعلى رغم أشكال التنوع والتعارض بين بقايا النماذج الاجتماعية الماضية والعناصر الجديدة، التي عمل الاختراق الأوروبي الكاسح على إدخالها، فإن المجتمع المغربي يفرز أنسجته الخاصة في التضامن. وهكذا نجد «التضامن العصبوي» (البطريركي)، والصوفي الإيديولوجي (اللاهوتي، الطرقي الديني)، والتضامن السياسي ـــ الإقليمي (القبلي)، والوصائي ـــ الإقطاعي (القائدي)، والتضامن التقني ـــ الاقتصادي (الصناعي). غير أن الشكل الأول يفرض نفسه، بوضوح، على باقي الأشكال الأخرى»[7].

يتعلق الأمر بمجتمع مركب ومعقد، وإذا كان كل مجتمع ينتج نظامه القيمي

---

(5) **Ibid.**, p. 9

(6) **Ibid.**, p 9

(7) Paul Pascon, «La nature composite de la société marocaine», in **30 ans de sociologie au Maroc**, BESM, N° 155-156, 1986, p. 214.

الخاص، وقواعده السلوكية، فإن الإنسان المغربي، الخاضع لأطر التحالف الاجتماعي المتنوعة، له قدرة لافتة على اللعب على جميع السلالم وفي جميع مجالات التدخل. إنه يتعقب أهدافه الشخصية والفردية، وأحيانا الجماعية، دون التحقق من مدى تكريس أو خلخلة هذا النظام الأخلاقي والقيمي أو ذاك بسبب هذا السلوك أو ذاك. وبعبارة أخرى، فإنه يستخف، في الواقع، من قيمة كل نظام اجتماعي، حتى ولو افتخر، من ناحية أخرى، بكونه إنسانا حديثا أو مراعيا للتقاليد أو رجلاً «فعالا» أو اشتراكيا. والجهر بهذه الآراء لا يترتب عليه، تغيير في السلوك لدى عدد كبير من الناس، إذ أن الأفكار لا تخلق لدى الذين يحملونها التزامات سلوكية محددة[8].

يتقدم المغرب، اليوم، حسب ما يظهر، بوصفه بلداً تسكنه حركية فائرة. وبالرغم من الرضات، والقلق الذي يسكن النخب، كل أصناف النخب، باتت الحداثة اختياراً لا رجعة فيه، ولاسيما على الصعيد الاقتصادي، وحتى على المستوى السياسي ــ وإن كان يواجه مقاومات جمة. أما في المجال الاجتماعي، فإن العائلة المغربية أصبحت كيانا مغايراً تماماً. لقد اختفت طبقات اجتماعية، وظهرت شرائح جديدة. أما الطبقة الوسطى، وبحكم كونها نتاج تأثير مباشر للوجود الفرنسي والغربي، فإنها تمثل عامل توازن أساسي، سياسيا واجتماعيا وثقافيا. تجري اهتزازات عميقة في صلب المجتمع المغربي بدأت تفرز ظواهر وحالات تفترض طرقا جديدة في النظر والتحليل، ولاسيما فيما يتعلق بالمجال الحضري، وبمختلف الاستراتيجيات التي تستهدف، بقصد أو دون قصد، تأطير الأجساد وتنظيم وضبط تحركها؛ وبالعائلة بوصفها إطاراً يتميز بحساسية قوية اتجاه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو بظاهرة ما ينعت بـ«المجتمع المدني»، بحيث بدأت مجموعة من الصيغ التنظيمية تظهر مطالبة بأخذ الكلمة والتعبير عن حقها في الجهر بالرأي والمراقبة والتدخل. وهو ما يفترض التساؤل عن قدرة السلطات العمومية على التعامل معها ومع حركات التجديد في المجتمع. وهكذا، بالإضافة إلى أسئلة التمدن والتحضر والأمن والتسيير الثقافي للمجال، يبدو المغرب الاجتماعي مخترقا، في الوقت الراهن، باهتزازات بنيوية قوية، وباختلالات «مرضية» تمثل العائلة، والعلاقات الزوجية مرآتها الصادمة.

(8) Paul Pascon, «La formation de la société marocaine», op. cit, pp. 24-25

4 ـــ المرأة والعائلة وعوائق التحديث :

يبدو أن الظاهرة الحضرية في المغرب تمثل، في واقعها الحالي، المجال الأبرز الذي تجري فيه مختلف أشكال التفكك والانحلال، وكذا أنماط التنظيم الجديدة في المجتمع. ومنذ الستينيّات إلى اليوم، وفي ضوء التغيرات الاجتماعية الكبيرة، تبدو العائلة الممتدة وكأنها إطار اجتماعي في طريقه إلى الانقراض. إذ يشهد النظام القيمي الذي يسندها اختراقات هائلة، واختلالات متعددة الأشكال والمصادر جعلت منها نسقا يفقد، بالتدريج، قاعدته المادية التي يرتكز عليها. حتى وإن بدا، في بعض الحالات، وكأنه يقاوم هذا التحول الجارف، بفضل أنماط التساند الاجتماعي، أو التعاضد العائلي ذي الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، فإن كل المؤشرات تبين أنه بدأ يفقد كثيراً من صلابته المبدئية، ومن قوته القيمية والمعنوية. فالمدينة، بوصفها مسرحا لهذه التحولات، تفرز قيمها الجديدة، أو قيما هجينة يختلط فيها القديم بالجديد، ولاسيما أن العائلة لم تتمكن من مقاومة القوة الكاسحة والسريعة لهذه التحولات.

وإذا كانت المدينة والمجتمع الحضري يظهران درجة التحديث التي وصل إليها بلد ما، فإن المرأة تمثل، أيضا، مقياساً حاسماً في تحديد درجة هذا التحديث. إنها «تِيرْمُومِيتْر» التحولات المادية والقيمية. لقد استقرت علامات كبيرة في النسيج التواصلي المديني الحالي في المغرب، مثل المدينة، المرأة، العائلة النووية، الفرد، المال، الاستهلاك، الشباب، أنماط اللباس، إلخ. والزمن وحده، لربما، ينفلت، بطرق متعددة، من ضبط العقلانية الرأسمالية. ومع ذلك، لا شيء حسم بشكل نهائي. تبرز أشكال مختلفة من الترددات والتوترات والتمزقات على كل مستويات العلاقات الاجتماعية، وعلى الصعيد التذاوقي أيضا، ما بين المرأة والرجل، الأب والابن، الأم والبنت، بين المجتمع والسلطة السياسية، إلخ. ويشهد المغرب، في هذا السياق، مرحلة انتقالية ممتدة، لاشيء مسموح له بالاكتمال. تقام المؤسسات وتفرغ من محتوياتها. تنظم الأطر المناسبة للتحديث، ويشوش على اشتغالها، ويبقى الالتباس سيد الموقف في الاقتصاد والسياسة والثقافة، في البون الشاسع بين الخطاب والممارسة، وفي دلالة اللغة كذلك.

تركز التطور الذي شهده المغرب على امتداد خمسين سنة على الأقل، لأن

العوامل الاقتصادية والثقافية تم استيرادها من الخارج. وحصلت عملية «التغريب»، تدريجيا، من خلال مجالين اثنين : يتمثل الأول في الاقتصاد الحديث، مع ما افترضه من إقامة صناعة جديدة حتى وإن كانت محدودة؛ ويظهر الثاني في التأثير القوي لمثل ونماذج وقيم الثقافة الغربية، ولاسيما الفرنسية منها.

بدأت الطبقات الاجتماعية القديمة تنسحب، وشرعت طبقات جديدة في البروز. وأما الطبقة الوسطى، فهي الإنتاج المباشر للتأثير الغربي. وتكونت بورجوازية جديدة بموظفيها الكبار، وبأطرها العليا بفضل الأنماط الجديدة للتعليم وللمدارس الحديثة. وانحلت، تقريبا، العائلة الممتدة، وتمكنت المرأة من الانفلات من وضعية الارتهان التي كانت ضحيتها طيلة قرون، بسبب خروجها إلى العمل، وعجز الرجل عن تلبية كثير من حاجاتها المتزايدة من جراء ثقل الأزمة الاقتصادية وإغراءات السوق. اهتزت صورة المرأة في المجتمع المغربي، إذ أصبحت تحتل مواقع مهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتلعب أدواراً لا تستجيب، ضرورة، لنظام القيم المعلن[9].

ومع ذلك، لاشيء بديهي، لأن المفارقات تبدو أكثر صلابة من أي حكم قيمة، وخارج أي تأثير لإجراءات الدولة، أو لنمط التراكم في الإنتاج الاقتصادي، أو لدور المؤسسات التمثيلية، يظهر «أن التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المغرب، وموقع المرأة في العملية الجارية على صعيد التنظيم والقيم، تبرز، بشكل قوي، في التوسع التدريجي للعائلة النووية. وكان للمدرسة ولتعليم البنات تأثير كبير على حركة التغير، ودور بارز في الأبعاد التي يكتسبها، كما أن التراتب الجنسي فقد القوة التي كانت تمنحها للرجل امتيازات السن والتعليم والنشاط الاقتصادي. أما تراتب الأجيال، فقد غدا متعارضا مع انتشار التعليم»[10].

هل تدل نهاية سيطرة الرجل على بروز ميثاق جديد للمساواة أو أنها تعبر عن بداية نمط جديد من العنف يمارس على الجسد في المغرب؛ إذا كان النظام الأبوي

---

(9) André Adam, **Casablanca, essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'Occident**, Ed. C.N.R.S, 2ème édition, 1972, p. 661.

(10) Philippe Fargnes, «Explosion démographique ou rupture sociale», in **Démocratie sans démocrates, politiques d'ouverture dans le monde arabe et islamique**, Ed. Fayard, Paris, 1994, p. 186.

للبنية العائلية قد اهتز، بالفعل، وأن خروج المرأة إلى العمل خلخل التراتب التقليدي، ألا تؤشر هذه المعطيات الجديدة على إنتاج اختلالات «مرضية» جديدة داخل بنية العائلة، وفي نسيج المجتمع كله ؟

بات من المؤكد إذن أن العمل، فضلا عن كونه أسعف المرأة على التحرر والتفتح، ساهم، بكيفية أو بأخرى، في خلخلة بعض تراتبيات السلطة داخل العائلة والعلاقات الاجتماعية، وأحيانا على المستوى السياسي. فالإمكان النسبيّ المتوافر للمرأة لأخذ الكلمة ــ والذي جاء نتيجة عملية تطور بطيء وشاق ــ غير تماما الفهم التقليدي للخاص والعام، وانتزع من الرجل السلطة الاستثنائية التي كانت له في السابق للتحكم في العلاقات الزوجية. نلاحظ مقاومات هنا وهناك، سواء بشكل فردي أو من خلال الاستخدام السياسي لها من طرف تيارات تمارس السياسة باسم الدين. لكن الظاهر أن التحولات، في عمقها، أكبر من الخطاب.

إزاء مفارقات العلاقات الزوجية الحالية في المغرب، ونزوع المرأة إلى التحرر من قيود الماضي، ومن الضغوط الاقتصادية والنفسية التي تستدعيها العلاقات الزوجية ذات المرجعية الأبوية، تجد المرأة ذاتها منشدَّة، في حالات كثيرة، إلى الإطار التضامني المرتبط بالعائلة. فبمجرد ما «تتزوج المرأة وتنخرط في عالم الأمومة، تعتبر أن كل تدخل خارجي، أو كل شكل من التضامن النسائي النوعي، قابل لأن يصبح عنصر تهديد لانسجام المجموعة العائلية، بله وحتى للعلاقة الزوجية»[11]. وهكذا فعلى رغم التغيرات الكبرى التي تشهدها العائلة المغربية في الوسط الحضري، يبقى سؤال العلاقة الزوجية رهين الصراعات العميقة التي تعبر المجتمع في كليته. فالعلامات الظاهرة للحداثة، والتغير الذي حصل على بعض أدوار الفاعلين الاجتماعيين، والأزمة الاقتصادية والقيمية التي تجتاح المعايير المختلفة للمجتمع، كل ذلك لم يعمل على تغيير الخطاب المؤسس للعلاقات تغييراً ملموساً. فالاطمئنان إلى المظاهر الخارجية لا يسعف في فهم حقيقة ما يتفاعل في عمق الروابط، وما يمور في أنسجة المجتمع. إذ ما يزال الخطاب المهيمن مشدوداً إلى المرجعية التقليدية بالدرجة الأولى؛ يدور نقاش حاد، بين الفينة والأخرى، حول إدماج المرأة في التنمية، وحول مضمون «مدونة الأحوال الشخصية» ومقاصدها، وحقوق المرأة

(11) Thérèse Benjelloun, **Femme, culture, entreprise au Maroc**, Ed. Wallada, Casablanca, p. 20.

والطفل فيها، بل ويستثمر هذا الموضوع، بطرق ميكيافيلية في المساومات السياسية، ولاسيما من طرف بعض الجهات الإسلامية.

يحصل هذا في سياق من التصنيع والحياة الحضرية ـــ دون أن يعني ذلك حياة ثقافية حضرية ـــ، ومن انخراط المرأة في التعليم والعمل، إلخ. وهي عوامل أثرت، عمقيا، في العلاقات الزوجية دون أن تغير، في بعض الحالات، في مرتكزات المؤسسة، أو في الامتيازات التي يتمتع بها الرجل داخل الأسرة، أو في دور المرأة بصفتها مربية ومسؤولة داخل المنزل. لكن هل معنى ذلك أن بروز العائلة النووية في المغرب سيخلخل السلطة الأبوية في المجتمع بكل ما يفترضه ذلك من استقلال مادي للمرأة، ومن علاقات حرة مع الأبناء، ومن مساواة جنسية ؟

سؤال من هذا النمط يستوجبه كل حديث عن تغيرات البنية العائلية في المغرب، ويجد لنفسه أكثر من مبرر. إلا أن المرء يبقى مشدوها أمام الأشكال المتنوعة من المقاومات، العدوانية أحياناً، ضد هذا النزوع المساواتي. إذ تمثل العلاقات الزوجية مقياساً حقيقيا للتحولات الاقتصادية والاجتماعية الصارخة. فالضغوط الاقتصادية، والفراغ الثقافي في الأوساط الحضرية ـــ ناهيك عن البادية ـــ، كلها عوامل تعيق استقرار العائلة وتفتحها، بل إن أزمة السكن، والغلاء المهول، وبطالة الشباب، ولاسيما الحاصلين على الشهادات منهم، وتفكك العائلة، والدعارة المتنامية، وأنماط السلوك الانتهازية، والتعامل مع المال بوصفه القيمة الحاسمة في الوجود، إلخ.، معطيات متنوعة تحكم، واقعيا، على العلاقات الزوجية والاجتماعية بالانحلال، وعلى القيم الإيجابية، التقليدية أو الحديثة، بالتفتت.

تعبر نزوعات التغيير في أبعادها البناءة عن ذاتها داخل سياق من التوتر والمقاومة والتراجع والصراع، وتحصل قطائع مهمة، وتبرز أنماط سلوكية عتيقة. ذلك ما دفع ببعض المحللين إلى اعتبار «المجتمع المغربي يستند إلى ثقافة للخداع، تعلي من شأن المظهر قياسا إلى الوجود، ومن المثال قياسا إلى الواقع، ومن الأسطورة قياسا إلى تحليلها، تعيق المظاهر الخادعة إرادة التطور الشامل في اتجاه ثقافة جديدة، بل إنها تمثل مقاومة هائلة أمام حسن المبادرة»[12]. وهذا على جميع الأصعدة.

(12) Thérèse Benjelloun, op. cit., p. 173

ألم يؤكد بول باسكون أن المجتمع المغربي يعاند إرادة التحليل. ومع ذلك، وعلى الرغم من مقاومة السلطات العمومية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، بسبب وظيفتها النقدية، والتباس العلاقات الاجتماعية، فإن التغيرات الجارية في المغرب، في ضوء الأهمية المتنامية للمدينة، وتأثير وسائط الاتصال والتعليم، والموقع الجديد ــ ولو أنه موضع نقاش ــ للمرأة، إلخ.، كل هذه العوامل الظاهرة للحداثة تخترق عمق البنيات الاجتماعية والسياسية والأخلاقية، بما يترتب على ذلك من أشكال مختلفة من الانفصال والاختلال، وإعادة ترتيب الأدوار.

إزاء التحولات الكبيرة والمتسارعة التي يشهدها المغرب، تشتغل أجهزة النظام السياسي ببطء شديد، سواء من طرف مؤسسات النظام السياسي أو من جهة التشكيلات السياسية المختلفة. فتعدد بنيات السلطة، واختلاف الثقافات السياسية التي تسندها، والمرتبطة بالطبيعة الجمعية والمركبة للمجتمع المغربي، تجد نفسها أمام نزوعات متنوعة، ومن جميع المستويات والشرائح، تطالب بحقها في المشاركة والشفافية. الأمر الذي يدعو إلى القول بأن المجال السياسي يجتاز مرحلة حاسمة في تاريخه. فتوازنه يبدو وكأنه متوقف على إصغاء حقيقي قياساً إلى مستويات اتخاذ القرار. فضغوط الاقتصاد النيوليبرالي، وحضرية المجتمع، وتمدرس فئات من الشباب ــ على رغم النسبة المفزعة للأمية التي تصل إلى 65 % ــ، وانتزاع حق الكلام من طرف المرأة، ومنظمات حقوق الإنسان، إلخ.، كل هذه التحركات تعبر، بطرق مختلفة، عن حيوية المجتمع المغربي إزاء تقاليد سياسية عتيقة، وعادات انتظارية سلبية، لدرجة يجد فيها المغرب نفسه أمام اختيار تاريخي : الانخراط في عملية تحديث شاملة، مفكر فيها بكيفية واعية تفتح المجال لقوى الخلق والمبادرة والإبداع، وتعيد النظر في نظام التمثيلية لبناء تجربة ديمقراطية حقة، أو أن يسقط في عملية ارتكاسية تراجعية تزج بكيانه في منطقة العواصف والتوترات.

فالمجتمع المغربي، في ارتباطاته وامتداداته المختلفة، يفترض دولة تتجدد بتجدد قواه الفاعلة، وتتطور بفضل الإنصات لانتظاراتها. وأما معاندة التحول، أو التظاهر ببعض علاماته، والارتكان إلى الانتظارية، والاطمئنان إلى سلامة اللحظة، والتعامل الدائم مع المجتمع بوصفه خادما ممتثلا لتعليمات الدولة، فإن ثقافة من هذا النوع لا تعمل سوى على تشجيع مختلف أشكال «التكفير والهجرة».

المؤسسات الأهلية بين الإسلام والديمقراطية

أحمد الريسوني
كلية الآداب ـــ الرباط

الديمقراطية من حيث جوهرها، هي نزعة إنسانية فطرية، عززتها التجارب والضرورات الاجتماعية. فالناس يلجأون بشكل تلقائي إلى الاستشارة والتداول مع الغير كلما أحوجهم إلى ذلك أمر. كما أنهم دائما يرون أن ما يمسهم ويعنيهم، يجب أن يكون لهم فيه شأن ورأي ونصيب، في تدبيره وتسييره. وفي جميع الأمم والشعوب، بل في جميع الجماعات والتجمعات البشرية توجد وتمارس هذه الفكرة، وتتخذ لها أشكالا وأنماطا متعددة. وقد تهيمن النزعة والإرادة الفردية والاستبدادية، فتضيق أو تلغي فكرة التشاور والتداول. ولكن هذا السلوك كان دائما ممجوجا ومكروها ومستنكرا لدى الجماعات والشعوب التي يفرض عليها.

أما الديمقراطية اليوم، فقد أصبحت بصفة خاصة عنوانا على نمط معين من التنظيم والتسيير لأجهزة الدولة وللحقل السياسي والفاعلين فيه بصفة عامة. هذا النمط بمفرداته ونظمه وطرائقه، لاشك أنه جديد طارىء على المجتمع المغربي الذي هو مجال هذه الندوة.

ولاشك أن الثقافة الديمقراطية والممارسة والتجربة الديمقراطية، قد أصبح لها رواج وتقبل على صعيد المجتمع. وهذا شيء جيد لا شك. ولكن لابد أن نعترف أن الممارسة الديمقراطية تعاني من كثير من التشوه والتعثر، يجعلها أحيانا تبدو أقرب من الفشل منها إلى النجاح... وحديثي هذا يرمي إلى تعزيز الفكرة الديمقراطية والممارسة الديمقراطية، والدفع بها نحو التجذر بدل التعثر، وإلى آفاق الأمل، بدل أسباب الفشل.

1 ـــ الديمقراطية بين الشعبية والنخبوية :

من أسباب التعثر والقصور في الممارسة الديمقراطية ببلادنا ـــ وفي بلدان أخرى

طبعا ـــ بقاء الديمقراطية مرتبطة بالعمل السياسي الموسمي، المتعلق بشؤون الدولة والأحزاب، في محطات و«استحقاقات» محدودة ومتقطعة. فضلا عما يسود تلك المحطات من زيف وتلاعب وتمييع، وهو ما لا أريد التطرق إليه، لأنه الجانب الذي يدركه ويعيشه الخاص والعام، والقريب والبعيد. ولكنني أتحدث الآن عن كون الممارسة الديمقراطية والثقافة الديمقراطية ـــ حتى في تشوهها ـــ مازالت نخبوية وفوقية، ولم تصبح بعد ـــ خلافا لما يظن ويروج ـــ ثقافة شعبية وممارسة جماهيرية وسلوكا يوميا للمجتمع المغربي. فمازال الناس يرون الديمقراطية تنزل إليهم من أعلى وتخاطبهم من فوق، وأنها قضية النخبة الحاكمة والنخبة السياسية، وأن الجمهور إنما هو زبون موسمي يخاطبه ويخطب وده السياسيون لكي يشارك في اقتناء البضاعة «الديمقراطية» ويشارك في استهلاكها. وفي أبعد الحالات رواجا واستهلاكا للممارسة الديمقراطية، تتحول هذه الممارسة إلى أداة عصرية لإدارة المنافسات المصلحية للأفراد وللكتل الحزبية أو العائلية أو القبلية، وينخرط فيها الجمهور بقدر ما له من روابط ومنافع، أو مشاكل وخصومات، مع هذا الطرف أو ذاك. ومن ليس له شيء من هذه الروابط أو المنافع، فقلما يهتم وقلما يستجيب.

ومن هنا فكثيرا ما نجد الناس يفرحون، أو يتشفون، أو على الأقل لا يبالون، حين تتم الإطاحة بالمنتخبين، أو تتم معاقبتهم، بما في ذلك بعض رؤساء الدول، وبعض الحكومات، وبما في ذلك حل البرلمانات بقرار فردي، أو إجراء انقلابي ﴿فما بكت عليهم السماء والأرض وما كانوا منظرين﴾[1].

وهذا إنما يعكس مدى النخبوية، ومدى العزلة، التي عليها الديمقراطية والديمقراطيون في عدد من الأقطار، من بينها الأقطار العربية والإسلامية.

فكيف السبيل إلى إخراج الديمقراطية من نخبويتها وفوقيتها، وجعلها ثقافة شعبية وممارسة جماهيرية ؟ وكيف السبيل إلى تجذيرها وتوطينها في الحياة الاجتماعية اليومية ؟

إن إحدى المشاكل التي تعاني منها الديمقراطية هي أن «الديمقراطية» ـــ أو كثير منهم على الأقل ـــ لا يعرفون من الديمقراطية إلا النوع المعلب، الذي تحمل علبته : اسمه، واسم منتجه، وتاريخ الإنتاج، وأمد الاستهلاك، وطريقة الاستعمال، والعناصر

(1) سورة الدخان، الآية 28.

المكونة للمنتوج، ووزن كل عنصر منها، مع حفظ الحق الصناعي والتجاري للمنتج... هكذا ـــ عندهم ـــ تكون الديمقراطية، وإلا فلا !

وأنا أرى أن الديمقراطية لكي تنجح وتتجذر، يجب ملاءمتها وليس مجرد التلاؤم معها، بل يجب استنباتها واستخراجها من التربة المحلية ومن البيئة الأهلية.

وفي هذا الإطار نجد في مبادىء الإسلام وفي المؤسسات الإسلامية مجالا خصبا لتعميق الممارسة الديمقراطية وتفعيل السلوك الديمقراطي، كما يتضح من خلال العناصر والأمثلة التالية.

2 ـــ الدمج بين الشورى والديمقراطية :

يصر كثير من الديمقراطيين ومن الإسلاميين، على إعلان القطيعة التامة بين الشورى والديمقراطية، وعلى أن لكل منهما انتماء خاصا، ومعنى خاصا، ووظيفة مختلفة عن الأخرى...، وأنه لا مجال للجمع والتقريب بينهما. والحقيقة أن هذه المفاصلة لا تخدم لا الشورى ولا الديمقراطية. وحين ننظر إلى الجواهر والمقاصد والوظائف لكل من الشورى والديمقراطية، وحين نتحرر من أسر الألفاظ والأنماط، ومن التاريخ والجغرافية، فسنجد المؤتلف كثيرا، والمختلف يسيرا، وهو ما يسمح لنا بجعل الشورى والديمقراطية وجهين لعملية واحدة، إن أردنا خدمتها معا والاستفادة منهما معا. وحينما أقول : إن الشورى والديمقراطية يمكن جعلهما وجهين لعملة واحدة، فأنا أستحضر أن الوجهين في العملة الواحدة يكونان عادة مختلفين، ولكنهما معا، ومع اختلافهما، يشكلان عملة واحدة، ويؤديان وظيفة واحدة.

فللشورى أصالتها وشرعيتها الدينية، ولها في النفوس عمق إيماني وبعد تاريخي، مما يجعل التجاوب معها والاستجابة لندائها ومقتضياتها يتمان على قدر كبير من الاحترام والتسليم، وفي إطار من الركائز والثوابت التي تمنع من أي تفكك أو انجراف أو انحراف.

والشورى بانتمائها الإسلامي وعمقها التعبدي، تفرض أن تكون ممارستها مشبعة ومحفوفة بالقيم الخلقية الكريمة، كالصدق والنزاهة والعفة...

والشورى من حيث هي خطاب ديني يشمل الحياة الخاصة والسلوك الفردي،

مثلما يشمل الشؤون العامة والعلاقات الجماعية، فإنها أقدر على التغلغل في الضمير الفردي والسلوك اليومي للناس...

وللديمقراطية اليوم مكانتها وصيتها، ولها نتائجها ومكتسباتها، حتى أصبحت أملا للفئات المظلومة وملاذا لذوي الحقوق المهضومة.

أما الديمقراطية فلها تجاربها الغنية المتراكمة، في التنظيم والتسيير والتنفيذ، مما جعلها في ترق مستمر على نطاق واسع في الزمان والمكان.

والديمقراطية أضفت على أساليب الحكم ومؤسساته توازنات وضمانات، تحد من نزعات الاستبداد والطغيان والأثرة فيه، وجعله أقرب إلى العدل والاعتدال.

فكيف لا يتسارع العقلاء إلى الجمع بين هذه المحاسن والفوائد ؟!

3 ـ مؤسسة الأسرة :

بالرغم من جميع التطورات والتقلبات، تظل مؤسسة الأسرة في المجتمع الإسلامي ذات دور وتأثير بالغين في الحياة الفردية والاجتماعية. ولا أتصور إمكانية لتجذير الممارسة الشورية الديمقراطية دون الاعتماد على الأسرة والمرور من خلالها. والمقابل، فإن إقامة الأسرة وإدارة شؤونها على أساس من التشاور والتدبير المشترك يجعل منها مدرسة للتربية الديمقراطية ونواة صلبة لمجتمع ديمقراطي حقيقي.

وفي الإسلام، تبدأ ممارسة الشورى والتدبير المشترك لمؤسسة الأسرة منذ اختيار الزوج أو الزوجة. فالوضع الطبيعي والسوي ـ إسلاميا ـ هو أن لا يقدم ولد على الزواج دون مشاورة والديه ومباركتهما المبدئية والفعلية. بل إن الزوجة وأهلها عادة لا يمضون مع طالب الزواج منهم ولا يطمئنون إليه إلا بحضور والديه ومباركتهما.

وكذلك البنت لا يمكنها إنفاذ زواجها دون رضى والديها وموافقتهما. وليست الولاية التي سنها الإسلام في الزواج لفائدة البنت سوى ضرب من الممارسة الشورية الرشيدة التي تمنع من التسرع والاندفاع في قرار هو بكل المقاييس «قرار العمر».

والذي لاشك فيه أن كل مشروع زواج تم تقويمه وتم قبوله من الزوجين معا، ومن الأسرتين معا، يكون أكثر سعادة واستقرارا، وأكثر نجاحا وإثمارا. وكل زواج

تفرد بحسمه وإمضائه المتزوجان أو أحدهما، دون مشاورة ولا مباركة عائلية يكون عكس ذلك، كما هو مشاهد ومعلوم.

ولو كان الزواج دائما ينجح، والعواطف دائما تصمد، والأحلام دائما تصدق وتتحقق، لما كان الابن بحاجة إلى مشورة ورضى، ولا البنت بحاجة إلى ولاية وموافقة. ولكن الواقع لا يرتفع بالأماني وكثرة التهاني.

والآباء والأولياء أيضا ممنوعون من التفرد أو الإكراه في تزويج بناتهن من غير مشورة ولا رضى منهن ومن أمهاتهن، بل هم مأمورون بالتشاور والتفاهم معهن، أي مع البنات والأمهات، مما يجعل قرار تزويج الأبناء، والبنات خاصة، قرارا تداوليا شوريا لا قرارا فرديا أحادي النظرة والتقدير.

وهذا هو المسلك الرشيد الذي عمل على إشاعته وترسيخه نبي الإسلام عليه الصلاة والسلام، من خلال توجيهاته ومواقفه العملية. فقد أمر وحث في أحاديث كثيرة على ضرورة مشاورة البنات وأخذ رأيهن في زواجهن، ومنع من تزويجهن بمن لا يرتضين. وفي كتاب «**المصنف**» لعبد الرزاق الصنعاني المتوفى سنة 211 للهجرة — على سبيل المثال — أحاديث ووقائع كثيرة في أبواب مطولة، تؤكد هذا التوجه في السنة النبوية القولية والفعلية. ومنه أنقل هذه الأمثلة[2] :

1 — «... عن عكرمة : كان رسول الله ﷺ يستأمر بناته إذا أنكحهن». والاستئمار هو التشاور وأخذ الرأي.

2 — وعن المسيب قال، قال رسول الله ﷺ : «استأمروا الأبكار في أنفسهن، فإنهن يستحيين، فإذا سكتت فهو رضاها». وقال : «آمروا النساء في أنفسهن».

3 — وعن عائشة قالت : سألت رسول الله ﷺ عن الجارية ينكحها أهلها، أتستأمر أم لا ؟، قال : «نعم تستأمر...».

4 — وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : «ليس للولي مع الثيب أمر، واليتيمة تستأمر، فصمتها إقرارها»[2].

---

(2) **المصنف**، للإمام أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، الجزء 6، ص 141 وما بعدها، تحقيق حبيب الرحمان الأعظمي، الطبعة الأولى 1392/ 1972، المكتب الإسلامي، بيروت.

والتعبير عن الرضى والإقرار بالصمت، إنما هو للخروج من الحياء والحرج، الذي قد يغلب البنت فيمنعها من التعبير والإفصاح، وإلا فإن التعبير بالكلام والنقاش والتداول هو الأصل، وخاصة حين يكون في الأمر تحفظ أو رفض أو استيضاح...

وقد خصص الإمام عبد الرزاق في مصنفه المذكور بابا مطولا سرد فيه الحالات التي كان النبي ﷺ يبطل فيها عادة تزويج البنات بغير رضى أمهاتهن، وعنوانه «باب ما يكره عليه من النكاح فلا يجوز» وفيه عشرون حديثا وواقعة، بعضها متكرر...

ثم حين ينعقد الزواج وتلتئم الحياة الزوجية، تصبح الشورى والائتمار بين الزوجين مبدأ شرعيا لازما وعملا يوميا لا محيد عنه. وهو مبدأ شرعي لازم، لأن نصوص الشورى في القرآن والسنة لا تختص بمجال دون غيره، ولا تستثني من حياة المسلم شأنا من الشؤون المهمة، فكيف بالحياة الزوجية وما ينبني عليها ؟ وحسبنا من ذلك قوله تعالى : ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾[3].

ومن المؤسف غاية الأسف أن يشيع ويستقر في كثير من الأذهان أن هذا النص إنما يتعلق بالحكم والحكام والساسة والسياسة، وما يتصل بهذا المجال. وهذا غلط محض لا أساس له. فالشورى مبدأ وخلق دائم ملازم للمسلم الفرد، وللمسلمين جماعات، في كل ما له شأن في حياتهم وأمورهم. وهذا ليس مجرد استنباط من الآية، وليس مجرد مفهوم ضمني لها، بل هو نصها وصريح منطوقها.

والشورى في الحياة الزوجية خاصة لم يقصرها الإسلام على حالات الوفاق والوئام، بل أمر بها وأسسها حتى في حالات الشقاق والخصام، بل وفي حالة الطلاق والفراق أيضا.

قال الله عز وجل : ﴿وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما﴾[4].

فهذا النص الكريم يجعل مجالا للتداول والتدبير الجماعي العائلي للخلافات

(3) سورة الشورى، الآية 38.

(4) سورة النساء، الآية 35.

الزوجية، ابتداء من اختيار الحكمين، مرورا بتحرياتهما ومشاوراتهما، وانتهاء بالتحكيم والصلح المنتظر منهما. وهكذا يصبح للأسرة مؤسسات وآليات للتداول وفض للنزاعات، بدل المسارعة كل مرة إلى المحاكم وتأجيج الخصومات خارج رحاب الأسرة.

وحتى حينما يتحتم الفراق ويقع الطلاق، فإن المجال يبقى مفتوحا للتشاور وتدبير الأمور المعلقة، وخاصة عندما يكون بين المفترقين أولاد. ففي شأن الإرضاع يقول الله تبارك وتعالى : ﴿فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن وائتمروا بينكم بمعروف﴾[5].

والائتمار بالمعروف هو التشاور والتفاهم بالتي هي أحسن.

وقال سبحانه أيضا : ﴿فإن أرادا فصالا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما﴾[6].

4 ــ مؤسسة المسجد :

والمسجد مؤسسة جماعية وملكية جماعية، لا يملكه شخص، ولا يتحكم فيه شخص ولا مجموعة أشخاص، إلا بمقدار ما تكلفهم أو تفوضهم جماعة المسجد. والمسجد كما هو معلوم يسمى «بيت الله»، حتى لا يظن أحد أن له عليه تملكا خاصا، لكونه مثلا : بناه، أو موله، أو ينفق عليه، أو يؤم فيه، أو يقع في دائرة إمرته، أو تحت وصايته.

المسجد ليس ملكا لبانيه، وليس ملكا للدولة، وليس ملكا لوزارة الأوقاف. بل هو لله تعالى. وما كان لله تعالى فهو لعامة عباده. والمحبسون حينما يحبسون المساجد، فإنهم يجعلونها أساسا لجيران المسجد وأهل منطقته القريبين منه.

ولهذا فالمسجد في أي حي أو قرية أو بلدة، إنما هو شأن مشترك بين أهل الحي أو القرابة أو البلدة، ممن هم رواده وعُمّاره، وشؤونه داخلة في قوله تعالى : ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾، فيجب أن يكون مؤسسة للشورى وللديمقراطية المحلية المباشرة اليومية. والأحاديث النبوية تدفع في هذا الاتجاه وترشد إليه وترشّده.

(5) سورة **الطلاق**، الآية 6.

(6) سورة **البقرة**، الآية 231.

فمن ذلك نهيه ﷺ من كان أجنبيا عن المسجد وأهله عن أن يتقدم لإمامتهم. لأن الأصل في الإمام أن يكون من أهل المسجد ومن أهل البلد. فعن النبي ﷺ قال: «من زار قوما فلا يؤمهم، وليؤمهم رجل منهم»[7].

وكان الصحابي مالك بن الحويرث إذا زار مسجدا للوعظ والتعليم، فقدمه أهل المسجد، امتنع عن إمامتهم واستدل بهذا الحديث[8].

وقد وردت عدة أحاديث يعضد بعضها بعضا — من حيث الثبوت — يلعن فيها رسول الله ﷺ «من أمّ قوما وهم له كارهون»[9].

قال الإمام الترمذي في جامعه «كره قوم من أهل العلم أن يؤم الرجل قوما وهم له كارهون. فإذا كان الإمام غير ظالم فإنما إثمه على من كرهه». وقال أحمد وإسحاق في هذا: «إذا كره واحد أو اثنان أو ثلاثة فلابأس أن يصلي بهم، حتى يكرهه أكثر القوم»[10].

ومعنى هذا أن الإمام يجب أن يكون مقبولا لدى أهل المسجد كلهم أو معظمهم على الأقل. أما أن يُفرض عليهم، أو يفرض نفسه عليهم وهم له كارهون، فهذا لا يجوز.

ومن هذا الباب يصبح لزاما على جمهور أي مسجد أن يتشاوروا ويتداولوا في اختيار إمامهم وتغييره عند الاقتضاء. ولكن أيضا لابد للسلطة الوصية على المساجد أن تتيح هذه الفرصة للناس، وأن تسهم في تنظيم هذا السلوك والتشجيع عليه، بدل إلغائه لفائدة التعيين المركزي والتسيير المركزي، الذي أصبح عاجزا ومتجاوزا، فضلا عن كونه لا شعبيا ولا شوريا ولا ديمقراطيا.

وكما أن عددا من الوزارات تتعامل مع الجمعيات والهيئات الشعبية ذات الصلة بمجالات اختصاصاتها، فتساعدها وتشرف على أعمالها (وزارة الثقافة، وزارة الشبيبة والرياضة، وزارة الصحة...) فإن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

---

(7) رواه أبو داود في **كتاب الصلاة** من سننه، والترمذي في **أبواب الصلاة** من جامعه.

(8) الترمذي، **أبواب الصلاة**، باب ما جاء فيمن زار قوما لا يصلي بهم.

(9) انظر: الترمذي، **أبواب الصلاة**، باب فيمن أم قوما وهم له كارهون.

(10) **عارضة الأحوذي**، بشرح صحيح الترمذي، لأبي بكر بن العربي، 153/1، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

مدعوة إلى الاعتماد التدريجي على المواطنين وإشراكهم شيئا فشيئا، بواسطة جمعيات أو لجان أو مجالس، في إقامة المساجد وفي اختيار أئمتها والقيمين عليها، وفي إدارة شؤونها وتسيير أنشطتها ووظائفها، مع احتفاظ الوزارة ومصالحها بأدوار محدودة يصعب على الجمهور الاضطلاع بها.

وبهذا ندفع نحو تجذير الممارسة الشورية والاستفادة من الأنماط الديمقراطية، لجعلها أكثر شعبية وأكثر رسوخا في مجتمعنا وحياتنا اليومية.

ولحسن الحظ، فإن تجربة التسيير الجماعي ـــ أو الجمعوي ـــ الأهلي لبعض المساجد قد عرفت انتشارا ونجاحا ظاهرين في حالات كثيرة بمختلف المدن المغربية وغير المغربية. وهذه المساجد المسيرة أهليا ومحليا عادة ما تكون أكثر حيوية وفاعلية في وظائفها، وأكثر كفاية في حاجياتها المادية والمعنوية.

هذا مع العلم أن عددا من القرى المغربية، ومن الأحياء الهامشية في المدن، تستمر إلى الآن في اتباع أسلوب تقليدي قديم يتمثل في أن «الجماعة» هي التي تجتمع وتتفق على إمام مسجدها وخطيبه، أو على *تغييرهما*، وتتشارط معهما على ما سيقومان به، وعلى حقوقهما... وتتضامن الجماعة من أجل توفير كافة النفقات الراتبة أو الطارئة للمسجد وطلابه...، كما تجتمع بمبادرة من الإمام أو من بعض الأعيان، للنظر في كل ما يحتاج إلى ذلك من شؤون المسجد، ومن شؤون الجماعة ومشاكلها...

وللأسف، فإن السياسة المركزية للدولة، والديمقراطية الفوقية المستوردة بالكامل، وربما أيضا الهواجس الأمنية، تضافرت على إضعاف أمثال هذه الممارسات الديمقراطية الشعبية وتقليص مساحتها ووظائفها، بدل تنميتها وتعزيزها وتطويرها، وهو ما نحسب العودة إليه قد أصبحت ضرورية إذا أردنا للديمقراطية التجذر بدل التعثر، وإذا أردنا المسميات والجواهر وليس مجرد الأسماء وتحرير المحاضر.

5 ـــ المؤسسات الخيرية :

الإسلام دين الإنسان بكل أبعاده، وبكل جوانبه واحتياجاته. ونبي الإسلام عليه السلام حتى قبل بعثته عرف بالشهامة والنجدة والريادة في العمل الخيري الاجتماعي. ففي صحيح الإمام البخاري، أن رسول الله ﷺ لما نزل عليه أول

ما نزل من الوحي، اهتز لذلك وفزع، ورجع إلى بيته «يرجف فؤاده، فدخل على خديجة بنت خويلد (زوجته) رضي الله عنها، فقال : «زملوني زملوني» فزملوه حتى ذهب عنه الروع، فقال لخديجة ـــ وأخبرها الخبر ـــ: «لقد خشيت على نفسي»، فقالت خديجة : كلا والله لا يخزيك الله أبدا : إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق...»[11].

ونصوص القرآن الكريم ـــ مثل نصوص السنة تماما ـــ لا تفرق بين العبادات والمعاملات، ولا بين الماديات والروحيات، ولا بين حقوق الله وحقوق عباد الله..، قال الله تعالى : ﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم﴾[12].

وفي الحديث الشريف : «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»[13].

وفي الحديث الآخر ـــ عند ابن ماجة ـــ قال عليه السلام : «إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته : علما نشره، أو ولدا صالحا تركه، أو مصحفا ورّثه، أو مسجدا بناه، أو بيتا لابن السبيل بناه، أو نهرا أجراه، و صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه من بعد موته».

هذه النصوص ـــ وأمثالها بالعشرات قرآنا وسنة ـــ من شأنها أن تجعل أفراد المسلمين وجماعاتهم كخلايا النحل حركة وتكتلا وتكافلا وخدمة وتعاونا...

ولقد كان الأمر كذلك إلى حد كبير، حيث عاش المسلمون قرونا على التكافل العائلي، والتكافل المحلي، والخدمات الإحسانية الطوعية للأهالي، في مجالات التغذية والمياه، والصحة، وكفالة الأيتام، والأرامل، والفقراء والمعاقين، والتعليم بمختلف مستوياته، والطرق والجسور...

والذي يعنيني الآن هو كيف تحولت هذه الوظائف والأعمال، وكيف تتحول

(11) **صحيح البخاري**، كتاب بدء الوحي، الحديث رقم 3.

(12) سورة **النساء**، الآية 36.

(13) الحديث متفق عليه.

اليوم، إلى أعمال مؤسساتية منظمة، تنعم بالتدبير الجماعي وتعزز ممارسته في مجتمعنا ؟

إن أهم مؤسسة عرفها تاريخ الشعوب والمجتمعات الإسلامية في هذا المجال هي مؤسسة الوقف. وقد نمت المؤسسة ـ أو المؤسسات ـ الوقفية وتضخمت وتشعبت عبر العصور، حتى أصبحت كما وصفها الشيخ محمد الغزالي «دولة داخل الدولة»، يقول عن الأوقاف المصرية : «فهي تزرع عشرات الألوف من الأفدنة، وتؤجر مثلها للفلاحين، بل دخلت بعض الصناعات الزراعية، وأصبحت في الواقع وزارة زراعة واستصلاح، وبلديات ومرافق، وتعليم وثقافة، وصحة، وهندسة، وذلك كله لحساب جهات البر الإسلامية»[14].

وإلى حدود الثلاثينيات من القرن العشرين، يصف العلامة الأستاذ محمد الطنجي مدير جريدة «**الحياة**» الصادرة أيامئذ بتطوان، يصف جوانب من حركة الوقف الإسلامي فيقول : «ففي كل ناحية من مدن المغرب أو قراه تجد مبرة من مبرات الجدود بالدين وما يرجع إلى الدين. وكذلك القول في باب الإحسان إلى الضعفاء والمساكين. فأحباس الكسوة والإطعام وافرة في هذه البلاد، والملاجيء التي أحدثوها في نواحي المغرب خاصة بضعفاء الأبدان أو بضعفاء العقول متعددة ومزودة بالأحباس الكافية حتى لا تتعطل فائدتها في أي زمن من الأزمان...» إلى أن يقول رحمه الله : «هذا صنيع أجدادنا وقصدهم النبيل. وقد مضوا إلى ما قدموا من عمل صالح راجين أن نسير على أثرهم في تتميم ما أسسوا، أو على الأقل أن نحسن النظر فيما خلفوه حسب وصيتهم التي جعلوها أمانة في أعناقنا»[15].

وأنا أوردت هذه الإشارات وهذه الكلمات المقتضبة ليس لبيان أهمية الوقف ودوره العظيم، وإنما لبيان أن حركة الوقف الإسلامي نمت ونضجت حتى أصبحت مؤسسات أهلية منظمة قائمة بذاتها، لها إدارتها وقوانينها وأعرافها في التدبير والتسيير والاستثمار والإنفاق...

ولكن حينما تسلط علينا الاستعمار، ثم تبعه الاستقلال، تعرضت المؤسسات

(14) «قصة حياة، مقتطفات من مذكرات الشيخ الغزالي»، مجلة إسلامية **المعرفة**، العدد 7، يناير 97، ص 190-191.

(15) انظر مقالته الكاملة في الموضوع، في كتاب **الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية**، للشيخ محمد المكي الناصري، ص 105 وما بعدها، نشر وزارة الأوقاف المغربية، 1412/1992.

الحُبُسية إلى حرب لا هوادة فيها، من أجل القضاء عليها، وفي أحسن الحالات من أجل خنقها وتضييق مجالات عملها، مع إخضاعها لإدارة الدولة.

وأنا لا أنكر أن المؤسسات العصرية التي أحلت محل المؤسسات الوقفية، واستحوذت على وظائفها واختصاصاتها، وأحيانا على أموالها وممتلكاتها، قد سدت بعض الفراغ الذي تركه غياب المؤسسات الحبسية، ولكن ــ من جهة ــ ليست النائحة كالثكلى. فشتان بين من يعمل راغبا متطوعا متحمسا، لا يرجو إلا رضى الله وثوابه. يبادر من تلقاء نفسه ويتفانى ويخلص من ذاته، وبين هيئات حكومية وموظفين حكوميين... والبقية معروفة...

ومن جهة ثانية، فقد حرم المجتمع من إمكانات المجتمع، من خيراته وأخياره، من موارده وقدراته التي لا تعد ولا تحصى، وأحيلت الاحتياجات كلها، والمشاكل كلها، والمطالب كلها، على الدولة وخزينة الدولة، وهيهات هيهات !

ومن جهة ثالثة، وهي الأهم عندي الآن، فقد حرمت مؤسسات المجتمع ــ المؤسسات الأهلية ــ من فرص التجديد والتطوير. بل حرم المجتمع نفسه من فرص التجدد والتطور الطبيعيين.

ها نحن اليوم، بعد عقود من الاستعمار، وبعد عقود أخرى من الاستقلال، تم فيها القضاء على معظم البنيات والمؤسسات الاجتماعية الشعبية، أو تم تهميشها، لفائدة الأنماط والبنيات الفوقية السطحية، ها نحن نسمع الحديث يتكاثر عن «مؤسسات المجتمع المدني». ومرة أخرى يتجه الخطاب وتتجه المبادرات والمحاولات إلى تجاهل الرصيد الشعبي، والثقافة الأصيلة المتجذرة، والمؤسسات والأنماط الأهلية ذات العراقة في الوجدان والتاريخ.

وإن المحاولات النهضوية التي تتجاهل الإمكانات والعناصر الذاتية المحلية الأصيلة، وتصر على استبعادها والقطيعة معها، إنما تزرع بذور الفشل بجانب بذور الأمل، وهكذا دواليك...

وأنا لا أدعو أبدا إلى استبعاد المستجدات والمستحدثات، ولا أقلل من أهميتها وفائدتها، ولكني أدعو أولا إلى استثمار ثرواتنا وأرصدتنا، وإلى تفعيلها وتطويرها، مع التلقيح والدمج بينها وبين كل ما هو صالح ومفيد ومناسب من تجارب الأمم والشعوب، وفي مقدمتها التجارب الديمقراطية.

في تكوُّن المجال السياسي الحديث في المغرب :
محاولة في التحقيب

عبد الإله بلقزيز
كلية الآداب بنمسيك
الدار البيضاء

مع مطالع القرن العشرين، دشنت النخبة الإصلاحية المغربية التفكير في مسألة المجال السياسي الحديث. ليس ضروريا أن تكون قد وعت وعيا نظريا متكاملا دلالة ما قامت به، حين فتحت باب القول في المسألة الدستورية، ولا النتائج التي يمكن أن يطلقها ذلك على صعيد إعادة تشكيل مشهد السياسة والسلطة في مغرب تقليدي، ولا الانعطاف الفكري الذي أحدثته في الوعي السياسي المغربي. المهم أنها أدخلت إلى مجال النظر السياسي موضوعات جديدة، متوسلة في ذلك بتجارب إسلامية حديثة (تجربة «التنظيمات» العثمانية، والتجربة الدستورية في تونس...)، ومستثمرة سياقاً سياسيا داخليا أطلقته «البيعة الحفيظية» وشروط عقدها. ولا ينال من الأهمية الريادية لهذه اللحظة الفكرية الدستورية أنه لم يكتب لها النجاح في الصيرورة إصلاحا سياسيا ودستوريا للدولة المخزنية ـــ لأن البلاد سقطت بعدها في قبضة الاستعمار ـــ ذلك أنها شهدت أشكالاً من الاستئناف والتجدُّد في الفكر السياسي الوطني في مراحل لاحقة، وكانت ـــ بالنسبة إليه ـــ لحظة مرجعية لا سبيل إلاّ للبناء على سابقتها.

وفي هذا الهزيع الأخير من القرن العشرين، تنتهي البلاد إلى اجتراح صيغة سياسية لتَوْسعة مجال المشاركة في إدارة السلطة، بقيام حكومة ائتلاف في أبريل 98، في أعقاب التعديلات الدستورية لعام 96، وتشكيل غرفتي البرلمان، وهي ثاني حكومة يرأسها أحد قادة المعارضة منذ استقلال البلاد. وما بين التاريخين اللذين يفتتحان ويختتمان القرن : تاريخ ميلاد الفكرة الدستورية في الوعي، وتاريخ تجربة ما سوف يعرف ـــ في القاموس السياسي المغربي ـــ بـ«التناوب»، تدفقت

مياه كثيرة تحت جسور المعمار السياسي، فشهدت البلاد جدلية من التطور حادة في مسارات تكوين وبناء المجال السياسي، عبّرت عن نفسها في تجاذب مستمر بين آليتين : آلية صيانة المواريث والتقاليد والارتفاع بها إلى مستوى التّمأسُس، وآلية إطلاق مفاعيل التغيُّر في شبكة العلاقات الناظمة للسياسة والسلطة؛ وهو تغيُّر حصل أحياناً بتلقائية من داخل منطق تطور المجال السياسي، مثلما أتى — في أحايين أخرى — بتأثير عوامل خارجية.

لا يسعنا فهم هذه الجدلية دون وصف مجرى الدولة والسياسة وجداوله وأفرعه المختلفة — منذ مطلع هذا القرن — قصد بيان دور وفاعلية هذا التكوين في تشكيل ملامح التطور، ومنها ملامح ذلك التجاذب بين الآليتين الذي ألمعنا إليه، وكيف «فُضَّ النزاع» بين تينك الآليتين على نحوٍ لا يخلو من فرادة وتميز، وصولا إلى تفسير الأسباب التي تدعو إلى ملاحظة ظاهرة التوسع في جغرافية المجال السياسي الحديث في المغرب.

I — مواريث التاريخ السياسي :

في مطلع هذا القرن، كانت الدولة المغربية قد خرجت من تجربة الإصلاح والتحديث — التي دخلت فيها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر — بحصيدة هزيلة ! كانت الاندفاعة قوية، في عهد السلطان محمد الرابع، وزادت قوة وزخما في عهد السلطان الحسن الأول. وكان السبيل يبدو سالكا — منذ هزيمة المغرب في حرب تطوان عام 1860 — أمام انتقال برنامج الاصلاحات من تحديث الجيش، إلى عصرنة الإدارة، إلى إرسال البعثات التعليمية إلى الخارج، إلى إصلاح النظام المالي والجبائي. لكن ذلك البرنامج لم يتّسع لهدف الإصلاح السياسي والدستوري لأسباب قد يكون منها أيلولة السلطة إلى وصاية «ابا احماد»، بعد وفاة السلطان الحسن الأول، وما شهدته عملية الإصلاح من ركود واستنقاع بل ومن تراجع في عهد «الوصيّ»؛ وقد يكون منها تزايد المداخلات الأجنبية في شؤون البلاد، وما عناه ذلك من فقدان الدولة التدريجي لاستقلالية القرار الوطني؛ كما قد يكون منها اندلاع الفتن والتمردات في الأطراف، وعلى تخوم المركز، غبّ مباشرة السلطان عبد العزيز لأمور الحكم، وهو ما أنهك الدولة واستنزف قواها في محاولة منها لإخماد الفتن واستعادة سيطرتها على مناطق التمرد؛ كما قد يكون منها تردّد المخزن

في الذهاب بعيداً في برنامج الإصلاحات إلى الحدّ الذي قد يهدّد بأن «يعيد النظر» في جوهره السلطاني المطلق، إلخ.

في كل حال، انهارت عملية الإصلاح، واستعاد السلطان المخزني جوهره التقليدي وإن لم يَستَعِد سلطانه السياسي على مناطق التمرُّد في مطلع القرن العشرين. وبين مطرقة الفتن وسندان الضغوط الأجنبية، ضاعت على الدولة والبلاد فرصة الظفر بمؤسسات حديثة تغذي مَنَعَتَها في وجه التآكل الداخلي والأطماع الاستعمارية. ولعل الصرخة الدرامية للفقيه المصلح **محمد بلحسن الحجوي** في كتابه : «**انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره**»، كانت آخر صيحة تحذير يوجّهها العقل في وجه اجتماع أهلي متمرّد ومجنون، كما في وجه دولة ذاهلة عن وظائفها، منصرفة عن متطلبات تطورها. ولم تكن — في حساب الواقع والأشياء — أكثر من صيحة في واد، إذ سرعان ما وقعت الواقعة !

يهمُّنا في هذا السياق أن نشدد على أن الإصلاح، الذي سرت مفاعيله في بعض أوصال الدولة، وقف عند حدود متواضعة ما اجترأ على تخطيها. والنتيجة أن الدولة السلطانية استمرت — بمحتواها المخزني التقليدي — واجتازت امتحان الإصلاح «بنجاح» لتعود إلى جوهرها : دولة مطلقة تحتكر المجال السياسي وتقيم سلطانها على مقتضى ثوابتها : القيادة والإمامة ! ولم تستطع «الثورة الحفيظية» — وقد تقرّر لها السلطان في البلاد ببيعة مشروطة — أن تغيّر شيئا في هذا المشهد المخزني التقليدي. حتى الدعوات المتعاقبة إلى الدستور — في عهدها — لم تلْق إليها بالاً، بل سرعان ما تخلّصت من قيود عقد البيعة (نصّ بيعة فاس وليس نصّ بيعة مراكش)، لتستعيد «أملاك» المخزن السياسية التي وضعت البيعة عليها شروطا مكتوبة هي الأولى من نوعها في تاريخ الدولة المخزنية.

واليوم، مستفيدين من المسافة الزمنية والسياسية والنفسية، نستطيع أن نفهم ونتفهّم ظاهرة أساءت فهمها القراءة الوطنية الرسمية للتاريخ السياسي، هي انقلاب بعض رموز النخبة المخزنية — من الإصلاحيين — على المخزن العزيزي والمخزن الحفيظي، بعد احتلال فاس وتوقيع عقد «الحماية» الاستعمارية في العام 1912، وتبني ذلك البعض لإصلاحات الدولة «الحامية» (فرنسا)، بل واحتسابها المنقذ من

الفوضى بعد إفلاس الدولة المخزنية وانهيارها. ومن هؤلاء كان الفقيهان **محمد بلحسن الحجوي** وغريمه **أحمد بن المواز** : محرّر نصّ البيعة الحفيظية.

* * *

أقرّت معاهدة «الحماية» الموقعة في فاس ــ مارس 1912 ــ من السلطان عبد الحفيظ والسلطات الاستعمارية الفرنسية، احترام سيادة المغرب، ورمزها : السلطان، واحترام الإدارة السياسية لشؤون البلاد من طرف حكومة المخزن. في المقابل، التزمت فرنسا ــ نصّاً ــ بإجراء إصلاحات في البلاد تعيد النظام وتقوّي الإدارة والمالية، وتساعد حكومة المخزن على بسط نفوذها وتنمية البلاد. وبذلك، تكون السلطة الاستعمارية **هي التي نهضت بإجراء برنامج الإصلاحات بعد أن أخفق المخزن في ذلك** ! ومع أن المقاومة الشعبية للوجود الأجنبي استمرت قوية في شكلها المسلح، في الريف والأطلس وسفوح الجبال، واقتضت من فرنسا خوض حروب طويلة امتدت لأزيد من عشرين عاما ــ وبتحالف مع اسبانيا ــ، فإن الدولة «الحامية» نجحت أخيراً في إنجاز ما سمّته بسياسة **التهدئة**، لتتفرغ لعملية اختراق واسعة النطاق للنسيج الاجتماعي والاقتصادي في سعيها إلى تحصيل ثمرات احتلالها للبلاد.

ليس لدينا من شك في أن أي حديث عن مشروع التحديث الاستعماري للمغرب يمتنع أو يستعصي دون اعتبار الدور التأسيسي الذي قام به الماريشال **ليوطي** في رسم استراتيجية ذلك المشروع، وتعيين مداخله، وجدْولة أولوياته. ونحن لا نتزيّد حين نقول إنه وضع مداميك الدولة الحديثة في المغرب، في الوقت نفسه الذي حرص على صون ثوابتها السياسية السلطانية، أو قل على تجديد نظامها السلطاني الذي اهتزت صورته في البلاد جرّاء معاهدة فاس 1912 ! وفي الظن أن هذه **الكيمياء السياسية** الفريدة، التي ركّبها مشروع **ليوطي** من عناصر متباينة في التكوين والطبيعة، **ستظل كيمياء السلطة والدولة في البلاد لفترات طويلة،** خاصة عقب الاستقلال السياسي.

كان الماريشال **ليوطي** ملكيّ النزعة السياسية. لذلك حفظ للملكية حرمتها في المغرب، ولم يساوم عليها مع من راهنوا من الفرنسيين على قوى أخرى محلية غيرها. رفض أن يلعب لعبة العصبيات الداخلية، **فيلتجيء إلى القبائل ومفاتيحها**

من القواد والزعماء، أو إلى الزوايا وشيوخ الطرق، كما سيفعل كثيرون غيره في ما بعد، خاصة في الأربعينيات والنصف الأول من الخمسينيات...؛ بل استمرّ يراهن على المؤسسة السلطانية، وتفاهمها، سبيلا إلى إنجاز مشروعه السياسي. وكما أطلقَ برنامج التحديث الاقتصادي والاجتماعي في البلاد ــ بصفته برنامج تهيئة البنى التحتية الأساسية للتمكين للاحتلال الاستعماري ــ، كذلك أطلق برنامج تزويد الدولة المخزنية بالطاقة اللازمة لاستمرارها بمحتواها التاريخي والرمزي الموروث.

في امتداد سياسة **التهدئة**، سينتقل مركز العمل السياسي من الأرياف (= المقاومة المسلحة) إلى المدن، وستنشأ نخبة إصلاحية مدينية غير ثورية (من خريجي القرويين أساساً)، سرعان ما ستتصدر المشهد السياسي بعد «معركة» «وادي فاس» ومعركة «الظهير البربري» (1930)، لتتحول إلى ناطق باسم المجتمع الأهلي. أما حين سيكون على هذه النخبة الإصلاحية الجديدة أن تعلن عن برنامجها السياسي، فإن ذلك سيتم على نحو لم يتجاوز «الخطوط الحمر» التي رسمها عقد «الحماية»، ولا اخترق سقف الأهداف المنصوص عليها فيه ! وآي ذلك أن «دفتر مطالب الشعب المغربي» ــ الذي قدّمته الحركة الوطنية للسلطات الاستعمارية ــ لم يتمرد على صيغة «الحماية»، ولا أعاد فيها النظر، بمقدار ما سعى إلى مطالبة فرنسا بتنفيذ التزاماتها التي وقعت عليها في عقد «الحماية»، وفي قلب تلك الالتزامات : إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية في البلاد...

وبصرف النظر عن محتوى هذا «البرنامج» الوطني الإصلاحي للحركة الوطنية، وعمّا إذا كان يُسْبغ الشرعية على «الحماية» أم يتصرف بمقتضى واقعية اضطرارية، فإن الذي لا يداخله شك هو أن النخبة الوطنية الجديدة وجدت ــ موضوعيا ــ في برنامج الإصلاحات الاستعماري ما كانت سابقتها تطالب به المخزن قبل ذلك التاريخ بثلاثة عقود. والمستفاد من ذلك أن الدولة «الحامية» لقيت استعداداً مغربيا : من المخزن والحركة الوطنية، لاستقبال سياساتها التحديثية في البلاد. وهو استعداد سيستمر لفترة عقد ــ فاصلة بين «دفتر مطالب الشعب المغربي» و«عريضة الاستقلال» ــ وحين سينتهي أمره إلى ممانعة مغربية ضد الاستعمار، ومن أجل الاستقلال، سيجري ذلك في سياق تفاهم كامل بين الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية : تفاهُمٌ استفاد من ظرفية دولية مؤاتية هي بداية تصفية الاستعمار، ودور

السياسة الأمريكية في إنضاج شروط تلك التصفية لوراثة نفوذ الإمبراطوريات الاستعمارية الهرمة : بريطانيا وفرنسا.

بالجملة، انتقل عبء بناء الدولة الحديثة من جدول الأعمال الإصلاحي المطروح على المخزن ــ منذ منتصف القرن 19 ــ إلى جدول الأعمال الاستعماري الذي أنجزته سلطات «الحماية». ومع أن هذه لم تنجز عمليات التحديث والعصرنة من أجل سواد عيون المغرب أو المخزن، بل بهدف تأمين بنى ارتكازية لشبكة المصالح الفرنسية في البلاد، فإن ذاك التحديث الاستعماري بدَا ــ في النهاية ــ وكأنه أشبه ما يكون بـ«غنيمة حرب»؛ ولعل ذلك في أساس حماسة مثقفي المخزن (الحجوي، ابن المواز...) ومثقفي الحركة الوطنية ــ في الثلاثينيّات ــ لإصلاحات «الحماية» وحرصهم على مطالبة سلطاتها بتنفيذ التزاماتها في وثيقة «الحماية».

* * *

على قاعدة حصيلة مواريث التاريخ الحديث تلك، سيرتفع الستار عن مشهد سياسي، في مغرب الاستقلال، لا يخلو من فرادة وتميز : استمرار البنى السياسية التقليدية جنبا إلى جنب مع البنى السياسية الحديثة؛ ثم التعايش بينهما تعايشاً مديداً لم تهدِّده في الصميم لحظات صدام ستجري بعض وقائعه في مناسبات سياسية مختلفة، وخاصة في الفترة الفاصلة بين مطلع الستينيات ومطلع التسعينيات.

II ــ جدليات التعايش والصِّدام :

انطوى المجال السياسي لمغرب الاستقلال على تكوين مثير لم يخرج إلى الوجود عَفْواً، بل كان حصاداً موضوعيا لسياق سياسي ولد مع الجراحة الاستعمارية للبلاد، ونما في كنف معطياتها السياسية : دولة سلطانية تقليدية متشبعة بنزر ما من العلاقات السياسية والإدارية الحديثة، الموروثة عن التنظيم الإداري الاستعماري، ثم حركة وطنية حديثة في الفكرة، والبرنامج، والاستراتيجية، والوسائل السياسية، وإن جاءت من أصول تقليدية ــ سلفية (= القرويين، ابن يوسف...) ! تعايشت المؤسسة الملكية ــ الوريثة للمؤسسة السلطانية المخزنية ــ مع الحركة الوطنية المتشبعة بفكرة حديثة عن السياسة والدولة. لكن هذا التعايش بين القوتين كان يخفي ــ في تضاعيفه ــ تعايشاً **تأسيسياً وتحتيا** داخل كل طرف

منهما : تعايش التقليد والحداثة داخل المؤسسة الملكية، وتعايش السلفية والليبرالية داخل الحركة الوطنية. بل إن التشابه في المعطيات بينهما كان من جملة ما أسّس للعلاقة بينهما وسوّغها بعيداً، وفضلاً، عن المشترك السياسي والجامع الوطني في وجه خصم أجنبي واحد.

لم تكن النخب الوطنية، منذ النشأة، بعيدة عن المخزن؛ كانت جزءاً منه، لكنه الجزء الإصلاحي فيه. وكما كان هذا التكوين ـــ بل هذه الطبيعة ـــ سببا في حلف بين الطرفين بدَا قويّا إلى حدّ، منذ توقيع عريضة المطالبة بالاستقلال ـــ في 11 يناير 1944 ـــ، فإنه برر أيضا التعاون والتفاهم الوثيقين اللذين قاما بين الملك الراحل محمد الخامس وقيادة حزب الاستقلال، ثم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بعد الاستقلال وإلى حين إعفاء حكومة الأستاذ عبد الله إبراهيم من مهامها في مطلع الستينيَّات. وعلى الرغم مما حصل من صدام في مراحل لاحقة، امتدت إلى نهاية النصف الأول من السبعينيَّات ؛ إلاّ أن التعايش بينهما ظل علاقة رئيسة لم ينقطع حبلها.

يترجم ذلك التعايش السياسي بين قوتين وإرادتين، في الاجتماع الوطني المغربي المعاصر، **تعايشاً بين آليتين سياسيتين** : بين آلية **إنتاج وإعادة إنتاج التقليد** في النظام السياسي، بل ومأسسته، وبين آلية **توليد قيم وعلاقات سياسية حديثة في ذلك النظام**. كان المنحى جارفاً وقويا في اتجاه إحياء منظومة العلاقات المخزنية التقليدية في المجال السياسي، في الوقت نفسه الذي كانت فيه العلاقات السياسية الحديثة تخترق ذلك المجال وتجترح لنفسها فيه موقعاً. ومع أن آلية الشدِّ والجذب بين التيارين كانت قوية، فإنه اهْتُدي دائما إلى تنظيم «التوازن» بينهما : لم تتجاهل قوى التقليد مطالب قوى التحديث أو تضرب صفحاً عن موجبات تجديد علاقات السياسة والسلطة؛ كما أن قوى التحديث ـــ أو قل القوى المطالبة به ـــ لم تتجاهل حقيقة الجذور التاريخية العميقة للمؤسسات التقليدية. لذلك جنحت العلاقات السياسية إلى العمل بقاعدة التنازل المتبادل، والحلول الوسطى، بل وحتى أنصاف الحلول. ولعل تجربة حكومة الائتلاف الحالية تعبير مركز وأمينٌ عن هذه العقيدة السياسية.

خرج مغرب الاستقلال ـــ إذاً ـــ بمجال سياسي مزدوج الشخصية، مع غلبة

واضحة لعلاقات التقليد. ومع أن التفاهم الضمني على احترام هذا المشهد حصل، وجرى امتصاص الكثير من تناقضات البنية السياسية، قبل انفجارها، وأثناءه، وبعده، وصولا إلى ترشيد الصراعات والنزاعات الداخلية ــ بدءا من النصف الثاني من السبعينيّات ــ وإرساء أساساتها على أرضية المنافسة الديمقراطية...، فإن هذا التعايش بين القوى المختلفة ــ وقد نشأ عن وعي وإرادة ــ كان عرضة لتيار التناقض الحادّ **والموضوعي** بين الآليتين بعيداً عن إرادات اللاعبين؛ بل كان على ذاك التناقض أن يتحول إلى صدام بين منطق حديث تفرضه ــ موضوعيا ــ وقائع اندماج الاقتصاد الوطني في النظام الاقتصادي العالمي، وثورة المعلومات والنظام الإعلامي السمعي ــ البصري، وحركة التمدن الواسعة التي هزت التوازن بين الأرياف والمدن، وتعاظم قاعدة المتعلمين في المجتمع...، وبين منطق تقليدي يحاول المقاومة لاستثناء مجال السياسة والسلطة من علاقات التحول نحو الحداثة. و لم يكن التناسب ممكنا بين المنطقين، لأن تيار التحول كان أقوى. ومع ذلك، لم يستسلم تيار التقليد، ولا تراجع الطابع المخزني للدولة، بل ظل قادراً على ممارسة ممانعة حيوية، والتأقلم مع متغيرات المشهد الداخلي والمشهد العالمي !

لنكتف ــ في ما يهم موضوعنا ــ بوصف آلية واحدة من جدليات التعايش والصدام تلك، نعني : الآلية الدافعة نحو توسِعة رقعة المجال السياسي الحديث منذ حقبة الاستقلال، أي منذ انقشعت ملابسات الحقبة الكولونيالية عن مشهد الازدواجية السياسية في شخصية الدولة والمجال السياسي الوطني : علاقات تقليدية وعلاقات حديثة في صورة تحايث ووصل متبادل !

III ــ المجال السياسي الحديث : مسارات التكون :

مثل التحديث السياسي والإداري للدولة المغربية في الحقبة الكولونيالية **النواة الأولى** الأساسيَّة لتكوين مجال سياسي حديث. لكن حقبة الاستقلال شهدت توسُّعا أكبر لذلك المجال من خلال عملية من التراكم السياسي لوقائع التطوير التي شهدتها بنى السياسة والسلطة خلال هذه الحقبة. وكما حافظ التحديث الكولونيالي للدولة على ثوابتها السلطانية التقليدية، كذلك حافظ مسار التحديث ــ في مراحل ما بعد الاستقلال ــ على الكثير من تلك الثوابت، إن لم يكن قد أحاطها بالكثير من مظاهر الصيانة ! وليس يسع المؤرّخ لتطور المجال السياسي الحديث في المغرب

ــ منذ النصف الثاني من الخمسينيَّات إلى النصف الثاني من التسعينيَّات ــ إلا أن يقف أمام ملمحين مركزيين، في مسار ذلك التطور، يمثلان التعبير الأكثف عن التحول الذي شهدته بنى الاجتماع السياسي الوطني في نصف القرن الأخير هذا. والملمحان اللذان نعني هنا هما : نشوء مجال سياسي مؤسساتي حديث، وتحول بنى التمثيل الاجتماعي.

1 ــ في ميلاد مجال مؤسساتي :

فتح استقلال البلاد مسألة بناء الدولة : دولة الاستقلال. ومن جملة ما كان في أولويات ذلك البناء إقامة مؤسسات ديمقراطية تمثيلية تحظى بثقة الشعب والملك. ومع أن النصف الثاني من الخمسينيَّات لم يشهد اتجاهاً واضحاً نحو وضع دستور للبلاد، وإجراء انتخابات، وإقامة مؤسسات تمثيلية، فإنه لم يخل من إشارات سياسية قوية دالة على الرغبة الجماعية (رغبة المؤسسة الملكية، والحركة الوطنية، والشعب) في ذلك؛ ولعل من أقوى وأبلغ تلك الإشارات تشكيل «المجلس الوطني الاستشاري» وإسناد رئاسة الحكومة إلى أحد رموز المعارضة والحركة الوطنية (الأستاذ عبد الله إبراهيم) في العام 1959.

ستكون مطالع الستينيَّات موعداً سياسيا مع التداول الوطني على مسألة الدستور؛ وستنجم عن ذلك انتخابات لتشكيل برلمان؛ ثم ستشهد البلاد ــ منذ منتصف الستينيَّات ــ مدا وجزرا في مسألة المؤسسات إلى حين حسم الموضوع نهائيا في منتصف السبعينيَّات باختيار طريق التنمية الديمقراطية وتكريس المؤسسات التمثيلية، وصولا إلى مراجعة الدستور، وإدخال إصلاحات في الكثير من النصوص، وإنتاج أجهزة للرقابة على عملية الانتخابات. ولقد كانت هذه الإجراءات ــ بما لها وما عليها ــ المدخل الضروري نحو فتح الباب أمام شكل ما من أشكال التداول على السلطة، أتت تعبر عن «حكومة التناوب» الحالية.

على كل حال، وكائنا ما كان الموقف النقدي من تجربة مسار البناء الديمقراطي وبناء المؤسسات في المغرب، فإن الذي يمتنع على الشك أن هذه التجربة وسعت من مساحة المجال السياسي الحديث، ومكنت وقائع كثيرة من السياسة والصراع السياسي من أن تجري على مقتضى قواعد حديثة، كما ساهمت في كسر احتكار المجال التقليدي لصناعة السياسة وإدارة وتدبير شؤون الحكم في البلاد. إذ بات

الاحتكام إلى الدستور والقانون أكبر من ذي قبل، لتتراجع بذلك وتيرة تحكم الاستثناء والعرف في الشأن العام؛ وبات الاحتكام إلى المؤسسات تقليدا جديدا يتنامى وتضعف ــ في امتداده ــ تقاليد الفردية والمزاجية في إدارة السلطة؛ ثم بتنا نشهد ــ بوضوح ــ تكوّنا تدريجيا للرأي العام، وتناميا مطّردا في قوته وفعاليته، ومشاركته السياسية، جنبا إلى جنب مع تزايد السلطة المادية والرمزية للصحافة وقوى المجتمع المدني في مختلف قضايا «الشأن العام».

2 ــ التحوّل في بنى التمثيل الاجتماعي :

مثلما شهد الصعيد السياسي تقدُّما هائلا في مجال تحديث البنى والمؤسسات، شهد الصعيد الاجتماعي تقدما أكبر على مستوى تحول علاقات التمثيل وتعبيراتها المؤسسية. كان المجتمع المغربي التقليدي ــ شأن أيّ مجتمع تقليدي ــ مجتمعاً عصبويا، أو مجتمع عصبيات. وكانت القبيلة فيه رأس تلك العصبيات جميعاً؛ ولم يكن من الممكن للتمثيل الاجتماعي إلاّ أن يكون قبليا بحكم المرجعية الاجتماعية والاقتصادية والرمزية للقبيلة. ويصدق الشيء نفسه على المؤسسات «الدينية»، من زوايا وطرق صوفية. فهذه كانت في جملة مؤسسات التمثيل الاجتماعي السائدة في المجتمع المغربي التقليدي. ولقد كان من الطبيعي أن تسيطر العلاقات المحلية والمناطقية وتنسج مؤسساتها في سياق مجتمع لم يكن قد حقق انصهاراً وتجانساً اجتماعيا ووطنيا بالقدر الكافي إلى حدود الأربعينيَّات، وربما إلى ما بعد.

غير أن موجة التحديث الكولونيالي، والتعميم المتعاظم للنظام الرأسمالي وعلاقاته الإنتاجية، ونجاح الإدارة الاستعمارية في التوحيد الاقتصادي والإداري للمجال الترابي...، كل ذلك ساعد على إضعاف البنى الاجتماعية التقليدية وتهيئة الأجواء أمام توليد بنى تمثيلية جديدة. هكذا نشأت قوى اجتماعية ــ اقتصادية مدينية جديدة (التجار، الصناع التقليديون، برجوازيات زراعية، عمال مصانع) أفرزت أطراً للتمثيل جديدة (أمناء الحرف، غرف تجارية، نقابات، إلخ)، وكان تشكيل الأحزاب السياسية ذروة تلك الأطر جميعاً. لذلك لم يكن مستغربا أن تخرج الحركة الوطنية ــ في الثلاثينيَّات ــ من المدن (فاس، مراكش، الدارالبيضاء، الرباط، سلا) بعد أن كانت سابقتها (الحركة الوطنية المسلحة) في البوادي؛ ولا أن تصبح الدارالبيضاء، منذ منتصف الأربعينيَّات، معقلا للعمل النقابي والسياسي.

إن هذه السيرورة الاجتماعية ــ الاقتصادية التحديثية دفعت ــ ولأول مرة في تاريخ المغرب ــ بقوى جديدة إلى السطح، ودفعت هذه إلى قطع أواصر علاقتها بالبنى التقليدية التي كانت مشدودة إليها، والاتجاه نحو تأسيس أطر مختلفة للتمثيل الاجتماعي : أحزاب، نقابات، جمعيات، إلخ.

اتسع هذا المدى والأفق على نحو أكبر منذ الاستقلال، وأخذ وتيرة نموّ أكثر تسارعاً منذ ثلاثة عقود. فانضافت إلى الأحزاب السياسية والنقابات منظمات اجتماعية جديدة في مختلف حقول النشاط المدني، هي ما بَات يُعْرَف اصطلاحاً باسم مؤسسات المجتمع المدني. وكما سجلت فاعلية محسوسة على صعيد مبادراتها، تحوّلت ــ بمقتضاها ــ إلى قوة ذات اعتبار في صناعة القرار، سجّلت توسّعا كبيرا في بناها التمثيلية، بل إن هذا التوسع هو الذي يفسّر تلك الفاعلية التي بدت بها. وبظهور قوى وأطر المجتمع المدني، ونجاحها في تأطير قاعدة شعبية عريضة، تكون ملامح مشهد المجال السياسي الحديث قد اكتملت نضوجا.

* * *

لم ينته المجال التقليدي لإدارة السياسة والسلطة، بل استمر في شكله الموروث وفي أشكال متجددة، ومتكيفة مع المتغيرات. ولم يكن التصرف في الخارطة الانتخابية، ومحاولة الحدّ من إيقاع التراكم الديمقراطي، إلا شكلا من أشكال مقاومة المجال التقليدي لصعود المجال السياسي الحديث. وعلى النحو نفسه، لم يبرح المجال التقليدي ــ معزّزا بتراكم السلطة لديه ــ يمارس رقابة صارمة على تنمية المجال الحديث بصورة كان فيها على هذا الأخير أن يعيش تطوراً محسوباً لا يسمح له بالصيرورة مجال السياسة الرئيس.

لم يقع تغيُّر حاسم في نسبة القوى بين المجالين، ومعنى ذلك أن التعايش بينهما سيستمر. لكن الذي لا يداخلنا فيه شك أن موقع المجال السياسي في ذلك التعايش سيصبح أفضل، ولعله سيترجح أكثر مع توالي الزمن.

التغيير الاجتماعي
والمطالب الديموقراطية في عهد الحماية

إبراهيم بوطالب
كلية الآداب ــ الرباط

لايزال علماء الاجتماع لم يهتدوا بعد للحل الفاصل في معرفة أسباب التغيير في الكتل الاجتماعية هل هي أسباب داخلية من تلك التي ينطوي عليها كل كائن حي الذي قوامه مما يحمله من مرحلة إلى أخرى ومن طور إلى طور، بناء على طبيعة الكون، فالتغيير قانون الحياة، والنهر يجري كما رأى بعض فلاسفة اليونان حتى وإن بدا الماء على جانب كبير من الركود ؟ أم أن التغيير الاجتماعي لابد فيه من حافز خارج عن الكتلة يدخل عليها فيحول مجراها أو يزيد في سرعة سيرها ويأتيها بأدوات مادية ومعنوية لم تكن تخطر لها على بال فيجعلها على درب ما كانت لتدخله من تلقاء نفسها، إن هي دخلته، إلا بشق الأنفس ؟ وقد تناول كل عالم هذه الإشكالية من منظوره الخاص به. فقال بعضهم بحتمية التغيير على كل حال، وقال البعض الآخر بضرورة الحافز الخارجي. وهل كانت الثورة الشاملة التي مرت منها بلدان أوربا الغربية منذ منتصف القرن الثامن عشر مترتبة على ما صار يجري في شرايين تلك المجتمعات من أسباب التغيير ونبذ التقاليد الموروثة ؟ أم جاء ذلك نتيجة انكشاف المعمور بكامله أمام الأوربيين واستحواذهم على كل الخيرات فتكدس لديهم من الأموال ما مكنهم من تجديد صرح مجتمعاتهم ؟ وهل انتقل التيار الثوري من فرنسا إلى ألمانيا وإيطاليا مثلا بفضل الفتوحات النابليونية أو كان ذانك البلدان سائرين حتما نحو التغيير، سواء كانت الملحمة النابليونية أم لم تكن ؟ وأحرى إذا تساءلنا هل فتح باب التغيير وإعادة النظر في التنظيمات التقليدية في الإمبراطورية العثمانية عامة وفي مصر على وجه التخصيص جراء التغلغل الأوربي فيهما والضغط عليهما ليغيرا ما كانا عليه من الأنظمة والأعراف ؟ أم جاء

ذلك نتيجة حركة باطنية كانت تدب خفية في تلك المجتمعات، فلما كانت حملة نابليون بونابارت على مصر وترتب عليها حملة محمد علي وأولاده على قلب الدولة العلية، نتج عن ذلك ما يشبه عند بعض العلماء مفعول لعبة الدومينو التي يرتبط فيها الشيء بمثله ليفضي إلى تركيب جديد ؟ ومعلوم أن الجنرال ليوطي قام في المغرب مقام بونابارت في مصر بعد مرور أزيد من قرن. فهل كان المغرب في طور التغيير عندما فرضت عليه الحماية أم كان لابد له من عنف الحجر والاستعمار ليحيد عما كان جاثما عليه من التقاليد والأعراف التي لم تعد تحميه مما أصبح يحدق به من أخطار العصر الجديد ؟ ولما كان كل سؤال عن أسباب النزول سؤالا ميطافيزيائيا، فإننا سنكتفي بالوقوف عند الفزياء وعندما ما يمليه علينا تتبع الوقائع التاريخية لمعرفة وجوه الصلة بين التغيير الاجتماعي الذي طرأ على المغرب أثناء الحماية وبين المطالب الديموقراطية على شكل ما أدركنا منها في سنوات الكفاح ضد الاستعمار. ولاشك أن مفهوم الديموقراطية ولفظها دخيلان علينا. ولكن لاشك أيضا أن المغرب بلد أصيل البنيان الحضاري، بعيد الأغوار في التاريخ، كان فلاسفة عصر التنوير مثل فولطير وكوندورسي يعترفون له بقصب السبق مستغربين ما آلت إليه أحوال سكانه من الجهل والخمول. فلا مناص من أن نقف أولا وقبل كل شيء على بعض جوانب الإرث المغربي قبل أن نستقصي ما أتت به الحماية من أسباب التغيير على العموم، وما ترتب على ذلك من وجوه الانقلاب الاجتماعي التي حاولت سلطات الحماية عبثا التصرف بها والخروج بها عن منطقها التاريخي، فكانت كمن يدفع بعجلة إلى الأمام فتتجاوزه سرعتها فيحاول إيقافها بالتعرض لها في الطريق فتدوسه وتدكه دكا.

التراث المغربي :

كان بعض أعوان ليوطي، وهو الكولونيل بيريو المتوفى سنة 1918، يقول لمواطنيه الفرنسيين عن المغاربة إنهم ليسوا دوننا وإنما هم يختلفون عنا[1]. وكان المغرب يختلف حتما عن فرنسا سنة 1912 من عدة وجوه، وبخاصة منها وجوه

(1) هانري بيريو Henri Berriau، «أدوار ضابط الاستعلامات أثناء الحماية في المغرب»، تعريب إبراهيم بوطالب، **مجلة كلية الآداب** والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، 1993، العدد 18، ص 141-167.

التشكيلة الاجتماعية ووجوه العقيدة وجوانب التنظيم السياسي. ولكن كما أن سكان بعض البوادي الفرنسية مثل الهضبة الوسطى أو إقليم بريطاني كان لا فرق بينهم يومئذ وبين سكان دكالة أو أهل زايان من حيث السلوك والعقلية، بشهادة بيريو نفسه، فكذلك لم يكن التباين بين البلدين من حيث الأنظمة الاجتماعية والدينية والسياسية لينفي ما كانت عليه تلك الأنظمة في المغرب من الرسوخ والفعل. ولئن كانت فرنسا يومئذ هي بلاد اكتمال الصرح الديموقراطي بكل مقوماته، فإن المغرب لم يكن موطن الاستبداد المطلق وانعدام الجدلية بين الراعي والرعية. وللتأكد من ذلك نكتفي بالتذكير ببعض البديهيات في المجتمع والعقيدة والسياسة.

التشكيلة الاجتماعية :

كان المجتمع المغربي مركبا من مجموعة من القبائل منها ما هو أمازيغي ومنها ما هو عربي ومنها ما هو سوداني. وقد مر على تعايشها في البلاد مئات السنين دون أن تحيد عن انتماءاتها القبلية، تعتمد قوة التضاريس للتمسك بروح المحافظة، وتساير الهزات التاريخية لتمتزج وتنصهر. فكانت هذه القبائل تتحرك أفقيا أكثر مما تستطيع التغيير العمودي. ولا أدل على تلك الحركية الأفقية من قراءة ولو خاطفة لخريطة القبائل سنة 1912. فإنك تجد نفس الأسماء تتردد في مختلف جهات البلاد. فكم من صنهاجة وكم من هوارة وكم من مصمودة وكم من الوداية وبني سجعة متناثرين هنا وهناك في أطراف البلاد، نعرف تارة متى ساقهم التاريخ إلى ما يحتلون من الأرض ونجهل ذلك تارة أخرى[2]. ولكن الذي لا يحتاج إلى كبير بيان هو أن التشكيلة القبلية قائمة على الحركة والنجعة لأن مصدر عيشها من تربية الماشية والتنقل بحثا عن المراعي وعن الأسواق التي تتزود منها الجماعة مما لا تنتجه مقابل فائضها من الماشية. ولما كانت القبيلة كيانا متحركا بالضرورة، فلا مناص لها من حرية التصرف ومن التحكم في شؤونها العامة تحكم الجيش المنعزل عن القيادة العليا الملزم بشق طريقه وسط المخاطر والأوعار. ولذلك كان كل أفراد القبيلة من الذكور البالغين ومن الكهول يحملون السلاح. ويومئذ لا معنى للرجولة بغير سلاح، إلا إن كان الرجل من أهل الذمة أو كان جبانا خائرا.

(2) Berque, J., «Qu'est-ce qu'une tribu nord-africaine ?» in **Maghreb, Histoire et sociétés**, S.N.D et Duculot, 1974, pp. 22-34.

وكانت جماعة الرجال المسلحين القادرين على القتال هي الجماعة المسيرة لشؤون القبيلة، فتختار بشكل منتظم من يقودها في الملمات الكبرى وإلى ساحة القتال، سواء ذلك بين الأمازيغ أو بين العرب، بدليل ترادف الأمغار والشيخ في اللغتين، اللذين يحيط بهما مجلس من أولي الحل والعقد تختلف أسماؤه من جهة إلى أخرى دون أن تختلف وظائفه، حيث كان معهم التشاور والتداول واتخاذ القرار الناجع الذي يلزم الجميع، مما كان ضربا من التسيير الجماعي على اعتبار أن الديموقراطية هي سلطة الجماعة. ولم يكن ذلك يختلف عما كانت عليه قبائل ضفاف البحر الأبيض المتوسط منذ أيام هيمنة اليونان والرومان، حتى إن الرسام الفرنسي ديلاكروا ظن أنه وقع بغتة في الوسط الروماني يوم جاء إلى المغرب في مطلع عهد السلطان المولى عبد الرحمان ورأى من سلوك المغاربة ومن لباسهم ما كان يحكي عيشة الفطرة المتوسطية الأولى.

وحيث إن السلطة المحلية قلما تختلف عن السلطة المركزية، فإن القبيلة كانت في جدلية دائمة مع صاحب السلطان، فإما أنها منه وإليه (وتلك قبائل الجيش، بعقد الجيم ومده)، وممن تنالها أحكامه، وإما أنها لا تنالها الأحكام السلطانية لتوغلها في القفار أو في الأوعار الجبلية. مما لا يعني أن هذه القبائل السائبة كانت تعيش في الفوضى. وإلا لوجب أن نفرض أنها كانت لاتزال على الجاهلية الأولى لم تعتنق بعد الإسلام. والحالة هذه، فإنها كانت قبائل صلح إسلامها منذ زمن بعيد، حتى صارت عقيدتها هي التي ينبعث منها المجاهدون والمصلحون وأمراء المومنين القادرون على تجديد صرح الدولة والدين في بلاد المغرب عند الاقتضاء. وآخر ما كان من ذلك قيام الشرفاء العلويين في واحة تافيلالت وتقدمهم للإمامة منذ القرن السابع عشر (م) دون أن يتأتى لأي قبيلة أن تزاحمهم في الملك منذ تلك اللحظة. ولقد كان المغرب إذن ينعم بتمام الاستقرار السياسي في أواخر القرن التاسع عشر. ولم يكن الإنسان المغربي لا مضطهدا ولا مقهورا حيث إنه كان حرا في حمل السلاح. أليس حمل السلاح يعتبر في الولايات المتحدة إلى يومنا ركنا من أركان حرية الفرد ؟

الإســـلام :

نزل الإسلام في بيئة قبلية، فهو مطبوع بتلك الفطرة الأولى التي لا فضل لأحد

فيها على أحد إلا بالتقوى. ولكنه انتشر وترعرع بين مجال كسرى ومجال قيصر فمال به الحكام إلى الطغيان والاستبداد الذي تشهد النصوص الشرعية كلها على أن الإسلام منه براء. وكيف لا والله عز وجل قد استخلف البشر عامة على الأرض : ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة﴾[3]، وجعلهم شعوبا وقبائل ليتعارفوا، وجعل أمرهم شورى بينهم وحملهم مسؤولية ما يأتون وما يذرون كاملة غير ناقصة فتسأل كل نفس عما اقترفت يوم الحساب، سيما بعد بعثة النبي ونزول الرسالة التي غايتها الكبرى تعليم الإنسان الواجبات والحقوق وكيف ينظم أموره ويقيم صرح الحياة الجماعية. والإنسان ضعيف من طبعه : ﴿وخلق الإنسان ضعيفا﴾[4]، فلابد له من رادع، والردع درجات، ردع من ذات النفس كلما تمسك المرء بالاستقامة : ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره﴾[5]. ثم إن الإنسان يرتدع بأخيه الإنسان : ﴿ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾[6]. أما الدرجات العليا من الردع فبطاعة الله وطاعة الرسول وأولي الأمر : ﴿ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم﴾[7]. وما الرسول وأولي الأمر سوى وكلاء عن الشرع المنزل يتقدمون على الجماعة ليأخذوا بيدها ويسلكوا بها سبل الرشاد. ولذلك تعددت الآيات بكون النبي ﷺ ليس على الأمة بمسيطر وبأنه مجرد نذير وبشير : ﴿ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوءة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون﴾[8].

وهكذا فإن روح الحكم في الإسلام نبوة. وما النبوة في الحكم إلا تلك اللحظة المعجزة التي يستوي فيها القول والفعل والعبادات والمعاملات والسياسة والأخلاق. مما ظلت الأمة الإسلامية تتوق إليه بعد عصر الرسول والخلفاء الراشدين وتجتهد

(3) البقرة، 30.

(4) النساء، 28.

(5) الزلزلة، 7-8.

(6) البقرة، 249.

(7) النساء، 13.

(8) آل عمران، 79.

في السير في خطاه، فتأتى لها ذلك تارة واستحال عليها تارة أخرى. وكانت النتيجة العامة أن أقيم صرح الإمامة باكرا حول الخليفة أو السلطان، وهو على كل حال أمير المومنين، بناء على ما ذهب إليه الفقهاء المنظرون أمثال الماوردي وابن خلدون، للجماعة المومنة التي لا تصلح بغير إمام، ولأن الإمامة مبنية هي أيضا على خمس : إقامة الصلاة الجامعة وقيادة الجهاد والحكم بالعدل وجمع صدقات المومنين وصرفها في وجوهها في الداخل والخارج. وفي ماعدا ذلك فالجماعة مسؤولة عن باقي شؤونها مصداقا لقوله تعالى : ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾[9]، وبناء على الحديث الصحيح عن تأبير النخيل، يوم استشير النبي ﷺ بشأن بعض النخيل فأشار بنظره فلم يناسب فرجع المستشير إليه فقال ﷺ إنما قلت بنظري.

الواقع التاريخي :

وهل كانت الدولة المغربية ملتزمة بهذه الروح في ممارسة السلطة ليلة انعقاد الحماية ؟ فلا مناص من أن نطرح السؤال. والجواب عندي بنعم، والشك في ذلك كالشك في وجود الدولة المغربية وفي قيام السلطان المولى حسن الأول بين 1873 و1894 وجلوس ولديه بعده على العرش المولى عبد العزيز من 1894 إلى 1907 والمولى عبد الحفيظ من 1907 إلى 1912. وكانوا كلهم من القوامين الصوامين الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر بالسيف والقلم واللسان. والدولة في المغرب لا يمكن أن تكون إلا مسلمة منذ أن دخل سكانها في زمرة المتمسكين بالحنيفية السمحة. ولكن هل كانت هذه الدولة موفقة دائما في تطبيق الشرائع في كل ربوع البلاد وعلى جميع طبقات الأمة ؟ فذلك سؤال آخر إذ : ﴿وما يستوي الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور﴾[10]. وكان المغرب في حالة من التخلف العلمي والجمود الفكري وانتشار نوع من الجاهلية الثانية، المتقنعة بالإسلام في الظاهر المتمسكة بالخرافات والأوهام في الباطن، بما أوهنه وأنهك قواه ومكن الدعوة الاستعمارية من التسرب إلى أعماقه واستكناه عوراته وقصفه بنفس ما كان الجهلاء فيه يرونه وسيلة للصد والصمود. وقد تعرض لذلك محمد بن الأعرج السليماني في كتابه «**البيان المعرب عن تهافت**

---

(9) الشورى، 38.

(10) فاطر، 19، 20، 21.

الأجنبي على المغرب»، وأيضا السلطان المولى عبد الحفيظ في كراسه عن **«داء العطب قديم»**. وأحسن ما نوجز به ما كان عليه الحكم قبل الحماية ويوم اشتد الضغط الأجنبي، نازلتان من عهد المولى حسن ونازلة من عهد المولى عبد العزيز، فإنهما تصوران بأوضح ما يكون من التصوير لعلاقة الراعي بالرعية. فأما النازلة الأولى فقضية إلحاح الأوربيين على المولى حسن في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي ليخفف من الواجبات الجمركية المفروضة على بعض الصادرات مثل الحبوب والقطاني والأنعام التي كان من واجبات الإمام عدم بيعها لدار الحرب، فكتب كتابا إلى الأمة تلي على المنابر يستشيرهم في الأمر، نقف فيه على ما كان يتحلى به الإمام من روح المسؤولية ومن التواضع للشرع وللجماعة ومن الإدراك بكونه جزءاً لا يتجزأ منها وفردا مقدما عليها ولكنه فرد على كل حال. قال السلطان المولى حسن :

> «وهذه مدة من خمسة أعوام ونحن ندافع ونسدد ونقارب بما يقتضيه الوقت والحال عملا بقول سيد الوجود ﷺ في وقائع وقضايا، سددوا وقاربوا لإبقاء ما كان على ما كان إذ لا أقل من ذلك [...] وحاشى لله أن نسبب للمسلمين في غلاء أو نوافق لهم على ضرر وكفى بالله شهيدا»[11].

ثم مضت بضع سنوات وجاء سفير انجلترا ذات يوم ببرنامج شبه حماية يأمر السلطان بإقراره في أجل لا يتعدى يوما واحدا يخرج أثناءه السفير المذكور للاستمتاع بالصيد. فما كان من المولى حسن مرة أخرى إلا أن جمع كل من كان في مراكش من العلماء والفقهاء والصلحاء ليقيموا ليلة من الدعاء والابتهال إلى العلي القدير بأن يلهمهم سبيل التخلص من تلك الورطة وليردّوا كيد السفير الانجليزي في نحره بالتي هي أحسن. وما أن صار ظلام تلك الليلة ينقشع حتى جاء الصريخ بل النذير بل البشير يبشر السلطان ومن كان حوله من المقربين بوفاة السفير فجأة بنوبة قلبية[12].

---

(11) الناصري، أحمد بن خالد، **الاستقصا**، الدارالبيضاء، دار الكتاب، ج 9.

(12) السباعي، محمد بن إبراهيم، **البستان الجامع لكل فن حسن ونوع مستحسن في عد بعض مآثر مولانا الحسن**، مخطوط الخزانة العامة، د. 1346.

أما النازلة الثالثة، فهي من عهد المولى عبد العزيز أورد جميع تفاصيلها الأستاذ علال الخديمي[13]، يوم جاء مبعوث فرنسا سان ريني طاياندي إلى فاس محملا بمشروع حماية. فرأى المولى عبد العزيز من الضروري استشارة ممثلي الأمة فاستدعى من يتكلم باسمها من كل جهة وإقليم فاجتمعوا لديه واستمعوا ووعوا. لكن الجواب كان بأن الخير فيما يختاره السلطان، وهو جواب يوحي بأن الأمة المغربية لم تكن عاجزة من جهة المشورة أو من جهة صلة الراعي بالرعية، وإنما كانت عاجزة من جهة العلم والعرفان والقدرة على الإبداع : ﴿فإنها لا تعمى الأبصار وإنما تعمى القلوب التي في الصدور﴾[14]. على أن التكالب الاستعماري على البلاد ما كان إلا ليزيد الطين بلة. فكأن التغيير وقع في قفص مغلق صار يتجاذبه قوتان غير متساويتان، قوة المخزن بكل ما كانت عليه من الضعف والعجز، وقوة فرنسا وهي من أعظم الأمم في بداية القرن العشرين. ولذلك كان أنصار التغيير في المغرب يعدون على رؤوس الأصابع، لخوف الجميع من أن يكون باب التغيير هو باب دخول العدو. كما كان أنصار التغيير من الخارج قلة لأن الذي يعني عامة الأوربيين من المغرب هو أن يقحم في السوق العاملية وأن تستغل خيراته بدون قيد ولا شرط.

مكانة الحماية في تاريخنا المعاصر :

من البديهي أن لا معنى للو، بصفة كونها أداة الشرط، في التاريخ لأن علم التاريخ علم الواقع وليس علم التوقع. والثابت الذي لا جدال فيه أن الحماية فتحت أبواب التغيير في المغرب على مصاريعها. ويكفي في هذا المقام الضيق أن نقارن بين بعض أحوال البلاد سنة 1912 وبينها يوم ألغيت الحماية سنة 1956 لنقف على بعض وجوه التغيير. ونحن إذ نستعرض ذلك لا نجزم بأن كل تغيير صالح ولا أن كل جديد حسن، وإنما غايتنا الوقوف على بعض جوانب الربط بين ما حصل من التغيير في ظل الحجر الاستعماري وبين بلورة الفكر الديموقراطي بين ظهرانينا.

---

(13) الخديمي، علال، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، 1894-1910**، الدارالبيضاء، إفريقيا الشرق، 1991، 413 ص.

(14) الحج، 44.

التغيير الاجتماعي :

لعل أخطر ما يثير الانتباه في هذا الصدد تجريد القبائل من سلاحها. فقد ترتب على ذلك الكثير من المضاعفات، إذ رصت الخريطة القبلية بصفة نهائية وأصبح من المستحيل على القبائل أن تتحرك من ثم فصاعدا من تلقاء نفسها. ومن لم يتحرك في السياسة فلا وزن له ولا عبرة به. وبذلك انتهى ما كان للقبائل من الأدوار في اللعبة السياسية المغربية. وطويت صفحة الاقتتال المستمر بسبب أو بغير سبب. ولما جعل حد للاقتتال وانتشرت أسباب الوعي الصحي والعلاج السريع، تغير وجه الديموغرافية المغربية، وارتفع عدد السكان من أربعة ملايين في مطلع القرن على أبعد تقدير في مجال كان يحتسب فيه واحات توات وواحات شنكيط، إلى أزيد من ثمانية ملايين نسمة محصاة إحصاء علميا سنة 1956 في مجال محصور عند المنطقة السلطانية دون منطقة النفوذ الإسباني ومنطقة طنجة والمناطق الصحراوية المغتصبة. وغني عن البيان أن التغيير العددي يفضي حتما إلى التغيير الكيفي. وكان فقهاء السياسة في أوربا قبل عصر الثورات يرون أن لا سبيل لقيام الديموقراطية إلا في المجتمعات الصغيرة المنحصرة في مجال ضيق مثل أثينا في اليونان القديم أو مدينة جنيف مسقط رأس الفيلسوف روسو القائل بسيادة الشعب. ولكن تجارب القرنين التاسع عشر والعشرين بينت عكس ذلك، وأثبتت أن الديموقراطية هي أسلم وسيلة لحكم المجتمعات الضخمة الممتدة الأرجاء. ولما حيل بين القبائل المغربية وبين أساليب عيشها القديم، فإنها صارت إلى التقهقر وحل محلها مفهوم جديد هو مفهوم الشعب. والشعب كتلة بشرية لا تقل عن القبائل حيوية وميلا إلى الحركة كلما توحدت صفوفها باتفاق أو بغير اتفاق. ويبقى علينا أن نستقصي الأسباب المادية التي تبلورت بفضلها هذه الكتلة الجماهيرية المغربية الجديدة.

مفعول التجهيزات الأساسية :

كانت أدوات النقل المغربية سنة 1912 هي أدوات العصور الغابرة، قوامها الدواب والسير على الأقدام. أما العربة الوحيدة التي كانت في البلاد فهي عربة السلطان مولاي حسن، هدية من ملكة أنجلترا إليه. ومن حيث ما انطلقنا من الإحصاء نجد كل التجهيزات الأساسية العصرية في مستوى الصفر سنة 1912.

ثم نجدها سنة 1956 قد قفزت إلى مستويات هي ولاشك متواضعة بالنظر إلى الحاجيات، ولكنها قفزة جبارة إلى الأمام بالنظر إلى ما كان عليه السلف رحمهم الله. فإن السكك الحديدية امتدت من لاشيء إلى ما يناهز 1700 كلم. وإن الطرق المعبدة امتدت خطوط شبكتها من لاشيء إلى أزيد من 6000 كلم، هذا فضلا عن المسالك غير المعبدة التي جعلت الشاحنات تصل إلى أبعد القرى وأشدها عزلة في البراري والأوعار. كما أن البلاد كانت لا تتوفر على أدنى ميناء اصطناعي مجهز لإيواء أكبر السفن. لكن المرافئ التقليدية تحول جلها سنة 1956 إلى موانئ مفتوحة لكل المبادلات مثل طنجة والدارالبيضاء وأسفي وأكادير. زد على ذلك ما بني من المطارات إذ أصبحت كل عاصمة إقليمية لها مطارها الخاص بها بالرغم من إحراز الدارالبيضاء قصب السبق في هذا الميدان بل وفي غيره من الميادين. ولم يتأتّ كل ذلك إلا بفضل استعمال الطاقات الاصطناعية (مثل الفحم والنفط) والهيدروكهربائية التي تولدت من بناء السدود. وقد انتقل الإنتاج الكهربائي من لاشيء سنة 1912 إلى 800 مليون من الكيلواط في الساعة. وترتب على ذلك سرعة في التنقل لم يسبق لها نظير في المغرب. ولما أصبح التنقل أمرا يسيرا، أصبح أمرا جماهيريا ينعم به الكبير والصغير والغني والفقير. مما كان له مفعول مباشر على معنويات المغاربة الذين جددوا العهد بالبلاد وبالعباد من منظور لم يكن ليخطر لهم بالبال[15]. ولنكتف بهذه الإطلالة الخاطفة على ما كان من تأثير الحماية المباشر على عيش المغاربة. ولنستقص ما كان لها من التأثير غير المباشر من جهة ما أقامت من معالم المجتمع الأوربي العصري بإزاء المغاربة وتحت أنظارهم دون أن تلزمهم بالعمل بأعرافه، ناهجة سبيل «الآبرطايد» نوعا ما، فكان ذلك استفزازا لأبناء البلاد وحثا على التغيير.

بعض معالم المجتمع الأوربي الدخيل :

أقامت الحماية مجتمعا أوربيا عصريا متكامل الأوصاف بإزاء المجتمع المغربي التقليدي. وكان من تعليمات ليوطي مؤسس الحماية أن لا داعي لإزعاج المغاربة في قعر أعرافهم فيتركوا على ما كانوا عليه، وأن يتعايش المجتمعان على أساس الجوار وليس الاختلاط. ولذلك أقيمت مدن جديدة للجالية الأوربية في جوار المدن

(15) Tableaux économiques du Maroc, 1915-1958، الرباط، وزارة الاقتصاد الوطني.

المغربية العتيقة، مثلما أقيمت الضيعات العصرية في جوار المداشر والدواوير في البادية. وحيث لا سبيل إلى الإفاضة في تفاصيل ما كان يقوم عليه ذلك المجتمع الأوربي من الغرابة وسط المغاربة، فإننا نكتفي بالإشارة إلى ثلاث سمات من السمات التي تميزه في نظر علماء الاجتماع عن المجتمعات التقليدية، وهي كونه قائما على التصنيع ومديرا لشؤونه بالأساليب البروقراطية ومستقرا في المدن.

فمما لاشك فيه أن الحماية جاءت المغرب بآخر ما جد من أساليب الثورة الصناعية. وما الثورة الصناعية سوى الإنتاج المكثف بكل ما أصبح متأتيا من الطاقات الصناعية في معامل متسعة الأرجاء تزود السوق بما تستهلكه الجماهير. مما يعني أن الصناعة اليدوية كانت على العكس من ذلك تنتج القلة لزبناء معدودين في دكاكين ضيقة وبالطاقات الطبيعية ليس إلا. وقد أقام المعمرون وحدات إنتاجية تعمل بغير ما كان المغاربة متعودين على العمل به. فصار الجرار وآلات الحصاد والدراس هي التي تستغل الحقول كما صارت المواكن البخارية أو الكهربائية هي التي تحرك دواليب المعامل في الدارالبيضاء وغيرها من المدن المغربية[16]. وبذلك أصبح المغرب يتوفر على مجموعة من الصناعات العصرية في التعدين والكمياء والنسيج والتغذية. ولئن كانت تلك المعامل في ملكية الفرنسيين فإن اليد العاملة التي تدير الآلات جلها من المغاربة.

وغني عن البيان أن تدبير شؤون المعمل العصري يختلف لزوما عن تدبير شؤون الدكان الحرفي التقليدي. وإذا كان يكفي في الدكان أساليب التدبير المنزلي وسلطة الأب مع أهله وبنيه، فإن المعمل يستلزم دقة التنظيم وتمام الترتيب والهيراركية شبه العسكرية لئلا يتعطل الإنتاج ولا تتوقف الدواليب فيحصل الكساد في السوق. وهذا الأسلوب في التدبير هو ما يسمى بالبيروقراطية. فقد أدخلت الحماية على المغرب كل ما كان لا علم له به من أساليب الإدارة العصرية. وكانت لفظة الإدارة بهذا المعنى البيروقراطي غير متداولة في البلاد[17]. حتى إذا فرضت الحماية علينا وقرر ليوطي ترك البنائق المخزنية على ما كانت عليه وإقامة إدارة جديدة بإزائها أطلق عليها عبارة «الإدارات الشريفة الجديدة»، التي صارت تتصرف بالشاذة

(16) كعيوة، عبد القادر، Casablanca, l'industrie et la ville, Tours-Casablanca, 1996, 2 vol

(17) إبراهيم بوطالب، إدارة، ضمن **معلمة المغرب**، ج 1، ص 212–216.

والفاذة من الشؤون العامة سواء منها المالية أو الأشغال العمومية أو التعليم أو الصحة، وسواء ذلك في الميدان العسكري أو في القضايا المدنية، وسواء في العاصمة الرباط أو في ثنايا الأطلس وواحات الصحراء. وذلك بواسطة جيش متفاقم من الموظفين يخبرون ويستخبرون، يصنعون القرار تارة وتارة أخرى يكتفون بتنفيذه. ولئن كان جل الوظائف العليا في قبضة الفرنسيين في العقود الأولى من الحماية فإن جل الوظائف الصغرى كانت في قبضة المغاربة الذين لم يفتأ عددهم يتزايد في السنوات الأخيرة منها(18).

ويرتبط بالتصنيع العصري المكثف وبالتضخم البيروقراطي ظاهرة ثالثة هي ظاهرة امتداد العمران واتساع دائرة المدن لاحتشاد السكان فيها. وقد غيرت الحماية في هذا المجال أيضا وجه المغرب تمام التغيير. ذلك بأن شبكة المدن كانت هزيلة متواضعة قبل 1912. وكان عدد سكان فاس وهي أكبر المدن يومئذ لا يبلغ مائة ألف نسمة، يأتي بعدها مراكش ومكناس والرباط وتطوان وطنجة بعدد من السكان يتراوح بين عشرين وأربعين ألف نسمة في هندسة تنم عن الإمساك وعموم الخوف وانحصار الأفاق. واختارت سلطات الحماية أن لا يسكن الأوربيون داخل تلك المدن العتيقة حتى لا يزعجوا أهلها وحتى لا ينزعجوا بما كانوا عليه من العوائد. وأقامت خارج أسوارها مدنا أوربية جديدة تراعي فيها الهندسة المعمارية حاجيات النقل العصري والسكن الرحب الفسيح وحرمة الشوارع والساحات العمومية لاستقطاب الزوار والسياح. وخير دليل على ذلك مدينة الدارالبيضاء التي كانت كلا شيء سنة 1912 وأضحت من أضخم مدن المغرب بل ومن كبرات الحواضر الإفريقية سنة 1956. وكان من نتائج هذه الازدواجية الحضرية أن صارت الأحياء العتيقة تفقد مكانتها ووظائفها السابقة لصالح الأحياء الجديدة الواقعة في طليعة حركة التغيير. وكان لابد أن يحصل بالمغرب ما حصل في أوربا الغربية خلال القرن التاسع عشر من تقدم المدن على البوادي ومن تضخم المدن بسبب هرع سكان البوادي للاستقرار بها. وصارت المدن هي التي تتحكم في البوادي خلافا لما كان عليه الأمر قبل الحماية. ذلك بأن الأوربيين جاؤوا في

---

(18) يرجع فضلا عما كتبه بيرك ومونطاني وليطورنو إلى الكتاب الأخير للأستاذ ريفي تحت عنوان
Le Maroc de Lyautey à Mohammed V, le double visage du Protectorat, Paris, Denoël, 1999, 461 p.

مدنهم الجديدة بالمغرب بكل ما كانوا معودين عليه في بلدانهم من العوائد. ومما يعنينا من هذه العوائد في هذا الصدد كل ما يتصل بالتنظيمات السياسية. فإن الفرنسيين كانوا رعايا نظام جمهوري تحققت فيه للمواطنين، بعد معارك ضارية، حرية التعبير عن الرأي وحرية التجمع وحرية التنقل وحرية العمل. وما كان لأحد أن ينتزعها منهم ولو كان في مستوى ليوطي من السلطة وله مثل ما كان له من الأراء المناهضة للنظام الجمهوري. وكل ما تأتى له أنه كان يردد بمناسبة وبغير مناسبة أن ما يجوز في فرنسا لا يجوز على تراب المستعمرات[19]. ولئن تمكن من الانتقام من بعض الصحفيين الذين انتقدوه نقدا لادعا[20]، فإن الجالية الأوربية تمكنت من تنظيم صفوفها ومن إقامة أحزابها ونقاباتها على اختلاف المشارب مع إصدار المجلات للصدع بآرائها والدفاع عن مصالحها مثلما فعل المعمرون في مطلع الثلاثينيات يوم اشتدت بهم الأزمة العالمية، أو مثلما فعل الاشتراكيون والشيوعيون يوم تشكلت حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا سنة 1936[21]. ورأى المغاربة رؤية شاهد العيان من أساليب التكتل والتعبير والاحتجاج ما لم يكن يخطر ببالهم. ووقع في خواطرهم من ذلك ما لم يكن ليمحي أو ينسى. ووقفوا مباشرة على أدوات الديموقراطية تعمل تحت أنظارهم في صفوف الجالية الأوربية. وما أن سمحت الظرفية التاريخية بذلك حتى انتقلوا من طور المشاهدة إلى طور الممارسة. وتلك هي وظيفة الحركة الوطنية.

الحركة الوطنية والعمل بأدوات الديموقراطية في المجتمع المغربي :

أسباب قيام الحركة الوطنية :

كثيرا ما يقال بأن الحركة الوطنية تبلورت بغتة ودفعة واحدة احتجاجا على صدور الظهير البربري يوم 16 ماي 1930، وأنه ما أن شاع ذلك الخبر حتى صار المغاربة يستفيدون من كل صلاة جامعة لرفع الأكف إلى الله والابتهال إليه من مكر سلطات الحماية ومما كانت ترمي إليه من التفرقة بين المغاربة لضرب

(19) Lyautey, H., **Paroles d'action**, 1900-1926, Colin, 1927

(20) جامع بيضا، «Situation de la presse au Maroc sous le proconsulat de Lyautey, 1912-1925», in **Hesperis, Tamuda**, vol. XXX, Fasc. 1, pp. 67-82.

(21) Cerych, Ladislav, **Européens et Marocains, 1930-1956 : sociologie d'une décolonisation**, Bruges, De Tempel, 1964, 413 p.

الأمازيغ منهم بالعرب. ولاشك أن قضية الظهير البربري علامة تاريخية تساعد على ضبط اللحظة الزمنية التي خرجت فيها الحركة الوطنية إلى حيز الوجود سنة 1930. بيد أن تلك الحركة كان لابد من أن تظهر للعيان بعد مرور عقدين من الاحتلال الأجنبي سواء كان الظهير البربري أم لم يكن. ذلك بأن أمثلة أخرى من مصر وتونس والشام تثبت أن حركة مقاومة الاستعمار مقاومة سياسية وانتظام صفوف تلك الحركة يتم في ظرف عشرين إلى ثلاثين سنة عند بلوغ الجيل الذي فتح عينه على الاحتلال سن الرشد السياسي. وكان معدل سن زعماء الحركة الوطنية المغربية سنة 1930 يتراوح ما بين عشرين وثلاثين سنة، بدءا بملك البلاد سيدي محمد بن يوسف ومرورا بعلال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني وأحمد بالافريج وعبد الخالق الطريس ومحمد داود وباقي رفاقهم الذين قل من كان منهم قد تجاوز الأربعين مثل الحاج عبد السلام بنونة في المنطقة الخليفية وأحمد مكوار في المنطقة السلطانية. ولما أصبح للحركة الوطنية رأس قادر على تدبير شؤونها، كان لزاما أن تنزل إلى الميدان لخوض معركة التحرير التي هي في الأصل معركة الديموقراطية[22].

ومما لا جدال فيه، أن شباب المنطقة الخليفية الواقعة تحت سلطة إسبانيا كان سباقا إلى الانتظام في المعركة الوطنية، وذلك لسببين، أولهما انتقال العديد من أولائك الشباب إلى الشرق العربي وإلى المدارس والجامعات العربية حيث ربطوا الصلة بين إخوانهم من الوطنيين في الشام ومصر والعراق وبين زملائهم وأقربائهم في المغرب. ومعلوم ما كان لشكيب أرسلان من التأثير في الشباب المغربي يوم جاء زائرا لتطوان ليؤازر حركة الاحتجاج على الظهير البربري[23]. أما السبب الثاني في تحرك الشباب الوطني في المنطقة الخليفية، فمما جرى من الأحداث الجسام التي نقلت اسبانيا في ظرف وجيز وبغير عنف من النظام الملكي في شكله

---

(22) الفاسي، علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، طنجة، 1947، 471 ص. وكان روبير مونطاني قد وضع تقريرا عن التحركات الأولى للشباب الوطني منذ شهر يوليوز من سنة 1929، Shat, H. 3449

انظر أيضا الوزاني، محمد بن الحسن، **مذكرات حياة وجهاد**، الدارالبيضاء، مؤسسة محمد حسن الوزاني، 6 ج.

(23) بنونة، الطيب، **نضالنا القومي**، طنجة، 1980، 455 ص.

الديكتاتوري إلى نظام جمهوري يمسك فيه الشعب بزمام القرار عن طريق الاقتراع العام المباشر. وقد جرى شيء من ذلك التحول في بلدية تطوان التي قام فيها المستشارون الإسبان المناصرون للجمهورية بما رأوه من واجبهم، سنة 1931، غير عابئين بكون الأغلبية في تطوان للمغاربة وليس لأقلية المستوطنين الأجانب رغم تحمسهم الجمهوري. على أن الوطنيين المغاربة استبشروا بكل ذلك خيرا واقتحموا تلك الباب على ضيقها وأسمعوا صوت المغرب وصدعوا بحقوقه لدى الجمهوريين أول الأمر ثم لدى خصومهم من أنصار الانقلاب العسكري بعد منتصف سنة 1936[24].

مفهومان جديدان : الشعب والجماهير :

كان أعضاء الحركة الوطنية الأولى بمثابة رأس الحربة أو بمثابة طليعة كائن حي جديد، كان موجودا قبل 1930، ولكنه على غير وعي بوجوده ولا بقوته ونفوذه. ونعني بذلك هذا الذي أصبح يسمى بالشعب المغربي أو بالجماهير الشعبية وبكل اسم يوحي بكتلة بشرية مبهمة الشكل لكنها حاضرة قوية المفعول، من المستحيل أن يجتمع قاطبة في مكان واحد، ولكن يكفي أن يحتشد جزء منها في مكان معين ليحكي الهزة الكبرى أو أمواج البحر في يوم عاصف. إن مفهوم الشعب أو مفهوم الجماهير الشعبية[25] مثله كمثل مفهوم القومية أو الوطنية. فكما أن حب الوطن قديم في قلوب المغاربة، مع كون الوطنية عقيدة أو إيديولوجية متولدة عن النضال ضد الاستعمار في الثلاثينيات، فكذلك فكرة الشعب أو الجماهير الشعبية لها جذورها في مفهوم الأمة الإسلامية التي ظلت محتفظة بتشكيلتها القبلية والطائفية إلى أن كان الاستعمار الأجنبي فتوحدت السوق المغربية وتيسر التنقل السريع عبر أرجاء الوطن وأدرك المغاربة ما يربط بينهم من مختلف الأواصر واستشعروا هويتهم بما تبين لهم من اختلافها عن هوية المعمرين الدخلاء. وجاءت صيحة الاحتجاج على الظهير البربري كصيحة المولود الجديد الذي يعبر عن حيويته بالصياح

(24) إبن عزوز حكيم، محمد، **أب الحركة الوطنية المغربية الحاج عبد السلام بنونة، حياته ونضاله**، الرباط، 3ج، 1987.

(25) يميز كارل ياسبرس Karl Jaspers في كتابه عن **معنى التاريخ بين الشعب والجماهير**، مشيرا إلى أن الشعب يفيد الأصالة والحكمة المتعمقة بينما تفيد كلمة الجماهير القوة المبهمة والاندفاع الغاشم، مما لا حاجة لنا هنا بمناقشته.

والانتفاض. واحتشدت الجماهير بالمساجد لتفضح مؤامرة الحماية. ثم نزلت إلى الشوارع تهتف وتصدع بمطالبها. وهكذا لم تمض سنة واحدة من 1930 إلى 1937 دون أن يعبر فيها الشعب المغربي عن أرائه بشكل جماهيري في المنطقتين. بحيث ما أن بدا للاستعمار أنه قد تغلب على المقاومة القبلية حتى وجد نفسه وجها لوجه مع خصم مغربي آخر أخطر شأنا، لوجوده بجواره في كل مدينة ولتزايد أعداده بشكل مطرد مهول مع استحالة توقع كل حركاته وسكناته، مثلما جرى في فاس في ربيع 1933، عندما خرجت الجماهير الفاسية تحيي ملكها سيدي محمد بن يوسف فكان من تلك التظاهرة ما أرهب سلطات الحماية التي ألزمت العاهل بمغادرة المدينة لإبطال مفعول تلك الموجة المباغتة، أو مثلما جرى في مكناس يومي فاتح وثاني شتنبر 1937، عندما خرجت الجماهير المكناسية إلى ساحة الهديم احتجاجا على تحويل مياه وادي بوفكران لصالح المعمرين. ولم يتوقع أحد من المسؤولين تلك الأحداث التي سالت فيها دماء الشعب بغزارة[26]. ولا أدل على ما كان من وقع الجماهير الحضرية المغربية من مبادرتها إلى الاحتفاء بذكرى جلوس ملكها الشاب على العرش، لأول مرة يوم 18 نونبر 1933، ملزمة سلطات الحماية بتبني العيد الجديد الذي كان أول عيد وطني في تاريخنا وأول قرار فرضته الجماهير المغربية على السلطة الحاكمة، فيجوز اعتباره من الانتصارات الأولى للقوى الديموقراطية الناشئة التي كانت في طور تنظيم صفوفها وتزويد مناضليها من أدوات العمل الديموقراطي.

أدوات العمل الديموقراطي :

انتشرت في المجتمع المغربي في ظرف بضع سنوات من العقد الثلاثيني كل أدوات التأطير الجماهيري. وقد تجاوزت من حينها كل ما كان معمولا به من أساليب العمل الجماعي قبل الحماية، مثل الكتاتيب القرآنية والزوايا والرباطات والحنطات الحرفية والتكتلات القبلية. والأدوات العصرية للتكتل هي المدرسة والحزب والنقابة والصحف والمناشير وعرى الاتصال بالمنظمات الديموقراطية حيثما كانت خارج الوطن. وذلك ما انكب قادة الحركة الوطنية يعملون على إيداعه

---

(26) بوعسرية، بوشتى، **أحداث بوفكران بمكناس، فاتح وثاني شتنبر 1937**، وزارة الثقافة، 1990.

وإرساء مفعوله على كل المستويات لإسماع صوت الشعب وكسب الرهانات والتصدي للتحديات.

ولا جدال في أن المدرسة أول أدوات التغيير. وإن إقامة المدارس الحرة في العشرينيات في المنطقتين كان مفتاح الخير الذي فتح أبواب الانعتاق. فبالمدارس الحرة أبطلت السياسة المالتوزيانية التي سارت عليها الحماية في قضية التعليم للمغاربة. وبالمدارس الحرة تجدد صرح التعليم المغربي الذي كان قد أصابه الشلل والخمول منذ قرون. وبالمدارس عم الوعي بضرورة إصلاح شؤون الأمة ومحاسبة النفس والمبادرة إلى النقد الذاتي قبل انتقاد الآخر[27]. وبالمدارس الحرة أمكن تجديد صلة السلف الصالح بالعصر وبتطلعاته، ذلك بأن تذكير عموم الشباب وإعداده لمهامه الريادية من طبيعة المدرسة ومن أدوارها الاجتماعية. وقد أدرك الجيل الأول من الحركة الوطنية أمثال عبد السلام بنونة ومحمد غازي وبوشتى الجامعي وعلال الفاسي ومحمد داود ومحمد بن الحسن الوزاني، بقيادة الملك سيدي محمد بن يوسف الذي كان شديد العناية بقضايا التعليم، ما للمدرسة من المكانة في تجديد صرح الأمة. فإنهم كانوا أقطاب التربية والتهذيب قبل أن يكونوا قادة السياسة الوطنية. ولولا تلك المدارس لما توفر للنضال الوطني ما كان لابد له منه من الأنصار والمؤطرين ودعاة رسالة التحرير.

ويأتي التنظيم الحزبي مباشرة بعد المدرسة على درب الانتفاضة الديموقراطية. وكما أن المدرسة (بنصب الدال وإسكان الراء) تحولت من شكلها التقليدي إلى شكلها العصري (بالصيغة الفصيحة التي فيها الدال هي الساكنة والراء هي الحاملة للنصب)، وهو الشكل الذي نعته الجمهور أول الأمر باسمه العجمي الدخيل وهو «السكويلة»، فكذلك إن الحزب انضاف إليه معنى جديد، وهو معنى التأطير السياسي الجماهيري الممتد عبر التراب الوطني بكامله، غير الواقف عند حدود العصبية القبلية ولا عند أوراد الزوايا. والحزب برنامج مثلما أنه جهاز لا يختلف عن الأجهزة العسكرية إلا بكونه لا يحمل سوى الأسلحة المعنوية ولا يتميز بزي معين. وأول تنظيم حزبي هو الذي انطلق من تطوان بإيعاز من الحاج عبد السلام بنونة وعبد الخالق الطريس تحت اسم مشحون بالدلالة وهو حزب الإصلاح،

---

(27) الفاسي، علال، **النقد الذاتي**، تطوان، الطبعة الثانية، د.ت. 340ص.

وذلك سنة 1932. وأما ثاني التنظيمات الحزبية فكتلة العمل الوطني التي تقدمت للمقيم العام هانري بونصو (Henri Ponsot) سنة 1934 ببرنامج الإصلاح الذي أعدته الجماعة الناطقة بلسان الجماهير المغربية منذ صدور الظهير البربري[28]. ومن هذين التنظيمين الأولين تولدت فيما بعد الأحزاب الوطنية الأربعة في العقد الثلاثيني، حزب الإصلاح وحزب الوحدة في المنطقة الخليفية والحزب الوطني والحزب القومي في المنطقة السلطانية، التي صارت تفرض وجودها على سلطات الحماية وتكتسب بعض الجولات، مثل صدور ظهير أبريل 1934 الذي أعاد القضاء في القبائل البربرية إلى نظر السلطات المخزنية. ثم إن البنيان الحزبي الوطني اكتمل واتخذ صيغته النهائية خلال اللحظات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية بأن تحول الحزب الوطني إلى حزب الاستقلال والحزب القومي إلى حزب الشورى والاستقلال وانفصل الحزب الشيوعي المغربي عن فرع الحزب الشيوعي الفرنسي في المغرب[29].

ويرتبط بالتنظيم الحزبي التنظيم النقابي الذي كان أول الأمر تنظيما أوربيا معززا بما ينخرط فيه من العمال المغاربة. وحصلت النقلة في هذا الصدد أيضا بالتي هي أحسن من نظام الحنطات والطوائف الحرفية التقليدية(من دباغين وصفارين وصباغين ودرازين الذين كانت أفاقهم لا تتجاوز أسوار المدينة التي يقيمون فيها) إلى نظام النقابات العمالية الجماهيرية التي تستقطب عمال مختلف القطاعات الصناعية العاملة في طول البلاد وعرضها (أمثال السككين والبريديين وعمال التعدين وعمال الصناعات الكموية). وفي ذلك ما لا يخفى من وجوه النهضة الديمقراطية. ولم تخف خطورة شأنه على سلطات الحماية التي لم يبق بيدها سوى أن ترجئ موعد تدفق السيل العمالي المغربي فاستصدرت ظهيرا بتاريخ 24 يونيو 1938 تحرم فيه على المغاربة إقامة النقابات. ولكن قاعدة الأغلبية وقانون العدد لا سبيل إلى إبطال مفعولهما لا بجرة قلم ولا بقوة السلاح[30].

ولعل أبرز علامات النضج الديموقراطي قدرة المجتمع على تنظيم صفوفه بغير

---

(28) مطالب الشعب المغربي، 1934/1353، الرباط، المطبعة الملكية، 1979، 79ص.

(29) Rézette, Robert, **Les partis politiques marocains**, Colin, 1955, 422p

(30) Ayache, Albert, **Le mouvement syndical au Maroc**, t, 1, 1919-1942, Paris, l'Harmattan, 1982.

إيعاز من الهيأة الحاكمة. ويكون ذلك في حالة الاستعمار بقصد معارضة تلك الهيأة والتصدي للجائر من قراراتها. وقديما قال الفيلسوف إن الذات تقوم من المقاومة. فقد عملت التنظيمات الجماهيرية المغربية على تحرير الشعب من قبضة الاستعمار قبل موعد الاستقلال بكثير. ومن أدوات ذلك التحرير المبكر الصحافة الوطنية المنتظمة والمناشير الظرفية. ومعلوم أن الحماية الفرنسية أقامت كل الحواجز القانونية للحيلولة دون صدور الصحافة المغربية باللغة الوطنية. ويوم سمحت للوطنيين بإصدار بعض الصحف في النصف الأول من الثلاثينيات، فإنها اضطرتهم إلى استعمال اللغة الفرنسية للحد من رواجها في الجماهير. بيد أن تلك التجربة على ضيق آفاقها أحرزت من التوفيق ما لم يكن في حسبان الحكام، فبادروا إلى تعطيل تلك الصحف الأولى التي كان قد تخرج من المدارس ما يكفي من الشباب القادر على مطالعتها وترويج مضامينها في عموم الجماهير[31]. ثم إن الصحافة العربية كانت تتسرب من المنطقة الخليفية التي استفاد الوطنيون فيها كما أومأنا من تناقضات السياسة الإسبانية ليصدعوا بمطالب الشعب المغربي في الوحدة والانعتاق. يضاف إلى ذلك ما كان يتسرب من الصحافة المشرقية، مما كان يمدد جبهة النضال ويعززها ويتصدى بدون هوادة للدعاية الاستعمارية. بحيث بات من المستحيل إسكات صوت الشعب، واستحال على الحكام أن ينفردوا بالقول مثلما استحال عليهم أن ينفردوا بالفعل. وكلما حيل بين الصحافة الوطنية وبين الصدور، إلا ولجأ المسؤولون عنها والقادة الحزبيون إلى توزيع المناشير الظرفية إما لإحقاق حقيقة زورها الاستعمار، وإما لنشر أمر من أوامر الحركة التي كانت بذلك تسحب البساط من تحت أرجل الحكام. مما يثبت أن الحركة الوطنية كانت بناء ديموقراطيا بالأصالة والضرورة يوحد صفوف الجماهير ويربط بين نضالاتها داخل الوطن وبين نضالات الديموقراطية في باقي البلدان.

ولم يغفل الوطنيون المغاربة شيئا من ذلك. فإنهم عملوا يدا في يد من أول وهلة، غير عابئين بتقسيم المغرب بين فرنسا وإسبانيا. وإن الوفود الطلابية المهاجرة إلى الشرق العربي وإلى أوربا قامت بربط الصلة بكل الهيآت التي كانت تناضل هنالك من أجل الحرية وإرساء قواعد الديموقراطية. ذلك أن نداء الأممية العمالية

(31) بيضا، جامع، **La presse marocaine d'expression française des origines à 1956**, Rabat, Faculté des Lettres, 1996, 461, p. 32.

لعمال العالم بأن يتحدوا كان في الحقيقة نداء لأنصار الديموقراطية بتوحيد الصفوف والترفع على الحدود الوهمية والسعي في إثبات حقوق الإنسان في كل مكان. ولذلك عمل الوطنيون المغاربة يدا في يد مع إخوانهم من مناضلي مصر والشام والعراق مثلما ربطوا أوثق الصلات بالأحزاب التقدمية في فرنسا وإسبانيا، فأصدر محمد بن الحسن الوزاني وأحمد بالافريج وعمر بن عبد الجليل **مجلة المغرب** في باريس بمساعدة ثلة من مناضلي الحزب الاشتراكي الفرنسي المتعاطفين مع حركات التحرر من الاستعمار. ولم تزدد تلك الصلات إلا وثاقة بعد سنة 1945. وفي السنوات الأخيرة من الحماية صارت قضية المغرب هي قضية الأحرار الديموقراطيين حيثما كانوا من المعمور[32]. وبذلك تمكنت القوات الديموقراطية المغربية من عزل السلطات الاستعمارية في الداخل وفي الخارج ابتداء من الخمسينيات، فجعلتها تتأرجح بغير سند بين أعنف التناقضات وترتكب الأخطاء الانتحارية.

تناقضات الاستعمار وتصفية الحماية :

إذا كانت الجماهير المغربية قد استطاعت أن تتصرف بالأدوات الاجتماعية للديموقراطية كما رأينا بزا في سلطات الحماية، فإن هذه السلطات استطاعت بدورها أن تتصرف بالأدوات التقليدية والدخيلة التي تجعل نصيبا للرعية ولو شكليا في القرار سواء على الصعيد المركزي أو على الصعيد المحلي. ورام الاستعمار التصرف بما وجد في المغرب من تلك المؤسسات الجماعية ممزوجا بما جاء به في حقائبه من مؤسسات التمثيل الديموقراطي، ليس لإرساء النظام الديموقراطي، ولكن للتمويه به وتمكين كمشة المعمرين من مناهضة الأغلبية المغربية. وأنشئت البلديات والجماعات القروية على الصعيد المحلي ومجلس شورى الحكومة على الصعيد المركزي. وكان ذلك وسيلة لإبطال مفعول الديموقراطية أكثر مما كان مدرسة يتعلم فيها المغاربة ممارسة المسؤولية السياسية.

البلـديـات :

بادرت السلطات الاستعمارية إلى إنشاء الجماعات البلدية التي عم بشأنها بعد

(32) Rivet, Daniel, «Le comité France-Maghreb : Réseaux intellectuels et d'influence face à la crise marocaine, (1952-1955)», **Les Cahiers de l'Institut du Temps présent**, n° 38, Déc. 1997.

حين مصطلح «البلديات». وكان الغرض منها مزدوجا. فمن جهة كان لابد من الإصغاء إلى مطالب المعمرين وإلى إطلاق العنان لهم في المجالات الحضرية ليستوطنوا البلاد ويستقروا فيها ويدعموا الوجود الفرنسي. وكان من جهة أخرى لابد من ربط الصلة بأعيان الحواضر من المغاربة لتستأنس سلطات الحماية بمعلوماتهم وأرائهم وتستغل تناقضاتهم، وليستأنسوا هم بدورهم بالحكام الأجانب الملزمين بمعاهدة 30 مارس 1912 بمراقبة الجهاز الحاكم المغربي وليس بالقيام مقامه. ولذلك أقيمت هيئات بلدية في كبريات المدن لبلوغ هذين المقصدين. وتم ذلك بمقتضى ظهيرين مؤسسين أولهما بتاريخ 1 أبريل 1913 والثاني بتاريخ 18 أبريل 1917، اللذين جعلا لكل مدينة من كبريات المدن المغربية مجلسا بلديا مركبا من أعضاء مسلمين ويهود، وأيضا من مستشارين أوربيين، كلهم معينون من قبل السلطات المحلية المشخصة من جهة المغرب في الباشا وخلفانه، ومن جهة سلطات المراقبة الفرنسية في موظف أطلق عليه اسم «رئيس المصالح البلدية». وهذان الموظفان المغربي والفرنسي كانا هما رئيسا تلك المجالس التي لا حق لها في القرار وإنما تجتمع لتبادل الأراء فقط حول جدول أعمال يضعه الرئيسان المذكوران مع ما كان للرئيس الفرنسي من الرجاحة في الأمر. على أن الجلسات كانت مفتوحة للعموم، ويمكن أن تكون مختلطة بين الملل الثلاث، ويمكن أن تجتمع كل ملة على حدة. وروعيت لمدينتي فاس والدارالبيضاء أوضاعهما الخاصة. فأما فاس فإن ظهير 2 شتنبر 1912 جعل لها ثلاثة مجالس متميزة، مجلس بلدي للمدينة العتيقة وآخر للجالية اليهودية في الملاح وثالث للجالية الأوربية في دار الدبيبغ (المدينة الجديدة). وهذه المجالس وإن كانت هي كذلك مجالس استشارية لاحق لها في القرار، إلا أن أعضاءها كانوا ينتخبون من أعيان الأحياء. فمجلس المدينة المسلمة العتيقة مثلا كان يتركب من خمسة عشر عضوا منهم سبعة موظفين، وهم الباشا وخلفائه الثلاثة والمحتسبان وكاتب للضبط، ومنهم ثمانية مستشارين منتخبين بمعدل إثنين عن كل حي من أحياء المدينة الثلاثة، (وهي الأندلس واللمطيين ثم العدوة ثم فاس الجديد)، بينما كان عدد المستشارين اليهود في مجلسهم ستة وارتفع عدد المستشارين الأوربيين من خمسة في البداية إلى إثنى عشر سنة 1956[33].

(33) يخلف، محمد، La municipalité de Fez à l'époque du Protectorat, 1912-1956, Thèse de doctorat d'Etat soutenue à l'Université libre de Bruxelles, 3 vol. ronéotés, 971 p.

أما الدار البيضاء فإن ظهير 1 يونيو 1922 جعل لها وضعية استثنائية بأن خولها بعض سلطات التقرير، فجعل لها نائبا عن الرئيس له حق الإشراف على رئاسة المجلس وحق رئاسة اللجان المتفرعة عنه وحق متابعة تنفيذ القرارات وإمضاء الصفقات بالمعية. وكانت الغاية من هذا الاستثناء أخذ المصالح الاقتصادية الاستعمارية بعين الاعتبار. وكان معظمها محتشدا في الدارالبيضاء ووزنها عند سلطات الحماية يضاهي وزن الأغلبية العددية المغربية. ولا أدل على ما في ذلك من الحيف من أن عدد المدن ذات البلديات كان في طليعة الخمسينيات تسع عشرة مدينة (وهي أكادير والدارالبيضاء وأزمور وفضالة والجديدة وسطات وفاس وصفرو وتازة ومراكش والصويرة وأسفي ومكناس وإيفران ووجدة والرباط ووزان والقنيطرة وسلا) ومجموع سكانها يومئذ 1.882.746 نسمة منهم 288.163 أوربي منبثين وسط جمهور من المغاربة تجاوز ثمانية ملايين نسمة. فكانت البلديات وسيلة لدعم السلطة المركزية الدخيلة أكثر مما كانت منطلقا للممارسة الديموقراطية. ويعزز هذا الاتجاه ما أقيم من لجان المراكز (Commissions de centre) في بعض المدن الصغرى التي استقر بها بعض المعمرين، وجرى ذلك في وادي زم أول الأمر (ظهير أكتوبر 1921)، ثم في بركان (ظهير 1 دجنبر 1926)، ثم في الخميسات (ظهير 28 دجنبر 1928)، ثم في تيفلت (ظهير 6 يونيو 1930)، ثم في ميدلت (ظهير 7 دجنبر 1931)، ثم في أزرو (ظهير 5 ماي 1932). وبلغ عدد هذه المراكز شبه البلدية اثنين وعشرين سنة 1953. وكانت الغاية منها إشراك الأقلية الاستعمارية في تدبير الشؤون المحلية وإسماع صوتها إلى جانب أصوات أهل البلاد. وهذا النوع المعطوب من التمثيل الديموقراطي هو الذي أرادت السلطات الاستعمارية بقيادة الجنرال جوان منذ سنة 1947، أن تفسد به النهضة الشعبية المغربية فتجعله سدا منيعا في وجه التيار المغربي المتدفق نحو الانعتاق، وذلك على اعتبار أن الكيف الممثل في الإنتاجية الاستعمارية يعادل الكم المتمثل في الأغلبية المغربية. ولذلك صيغ ظهير جديد لنظام البلديات يقر تلك المعادلة ويمنح الأقلية الدخيلة حقوق المواطنة المغربية ويشركها في السيادة من الجذور. لكن الملك سيدي محمد بن يوسف امتنع عن إمضاء الظهير. فكان ما كان من إبعاده عن العرش وانتفاضة الجماهير المغربية لإرجاعه، فرجع معززا يوم 16 نونبر 1955 واسترجع المغرب بذلك استقلاله.

الجماعات المحلية القروية :

تصرفت سلطات الحماية بالجماعات المحلية القروية بأكثر مما تصرفت بالبلديات من الحرية وعدم الاكتراث بحيثيات الديموقراطية. وإنها كانت في المدن ملزمة بأخذ أراء السكان الأوربيين بعين الاعتبار مراعاة لمصلحة الاستعمار ولأقوال صحافته. أما في البوادي فإن الأغراض الإدارية والسياسية هي التي كانت تراعى بعدما تمت الغلبة على المقاومة القبلية. ولذلك استعملت الجماعات المحلية وسيلة للنفاذ إلى أعماق البلاد للتجسس عليها واستغلال تناقضاتها، ثم لضرب سكان المدن بها عند الاقتضاء. فكان مفهوم الجماعة يتقلب مع تقلب المصالح الاستعمارية، فهي تارة جماعات سياسية، مثلما كان الشأن بمقتضى ظهير 12 شتنبر 1914 الذي ميز قبائل العرف عن قبائل الشرع. وهي تارة أخرى جماعات قضائية لها مهمة الفصل في النزاعات والجرائم مثلما جاء في ظهير 16 ماي 1930 (وهو المعروف بالظهير البربري). وهي في حالة ثالثة جماعات إدارية مثلما يتبين من ظهير 21 نونبر 1916 الذي جعل لكل قبيلة ولكل فرقة من القبيلة هيأة جماعية تمثلها على أن يحدّ عدد أعضائها بقرار وزيري ويتم تعيينهم من قبل الصدر الأعظم. لكن ظهير 11 مارس 1924 أسند تعيينهم إلى رئيس الناحية الذي كان ضابطا عسكريا أو مراقبا مدنيا من الفرنسيين. وكانت رئاسة تلك الجماعات من نصيب القائد المحلي كما كانت رئاسة جماعة الفرقة القبلية من نصيب الشيخ، وكلاهما في قبضة السلطات الاستعمارية. وكانت مهمة الجماعة منحصرة في تزويد الإدارة الفرنسية بكل ما تستقصى عنه فيما يتصل بقضايا المنطقة. كما كان من مهامها التصرف بممتلكات الجماعة، علما بأن ظهير 24 أبريل 1919 جعل تصرفها تحت مراقبة السلطة المركزية المكلفة بالشؤون الداخلية. وكان ذلك بمثابة انتزاع كل سلطة من تلك المجالس المعينة بدليل العبارة الصريحة من الفصل الرابع من ظهير 19 أكتوبر 1937. ثم صدر في نهاية المطاف ظهير 6 يوليوز 1951 «بغاية تيسير السبيل أمام جميع سكان الإمبراطورية لتدبير الشؤون العمومية» على ما جاء في ديباجته، وكان مجرد مكيدة من تلك المكائد الاستعمارية التي تفاقمت غداة الحرب العالمية الثانية لإبطال التيار الديموقراطي المغربي وإفراغ أدواته الديموقراطية من مدلولها واستعمالها لدعم ما بات مهزوزا من الوجود الاستعماري. وقد قرر هذا الظهير إقامة الجماعات في غير إطار القبيلة أو الفرقة القبلية فيمكن لعدة من

الدواوير ولعدة من الفرقات القبلية أن تقيم جماعات، على أن يحدّ عدد المستشارين بقرار وزيري وأن يكون الأعضاء منتخبين لمدة ثلاث سنوات وأن يرأسهم أحد الأعضاء أو القائد أو الشيخ عند الاقتضاء. ولتلك الجماعات الجديدة حق التقرير في القضايا الاقتصادية والاجتماعية وفي وضع الميزانية المحلية وتتبع التصرف بها وتمثيل الكتلة الجماعية التي تنوب عنها لدى المحاكم. ولكن في هذه الحالة أيضا حال سوء النية الاستعمارية دون تنفيذ الظهير إذ كانت الغاية منه عزل «البادية السليمة» عن «المدن المشاغبة». وما كان لسلطات الحماية أن تتنازل لسكان البوادي عن أدنى جزء من نفوذها بعد أن طوعتها ودجنتها في قبضة مسخريها من القواد والأمغارات والشيوخ طيلة فترة الحماية.

لعبة التمثيلية على الصعيد المركزي :

تصرفت سلطات الحماية بفكرة التمثيلية المركزية بنفس الأسلوب ولنفس الغاية. فلقد أنشأ ليوطي بقرار مقيمي مؤرخ بيوم 18 مارس 1919 مجلس شورى الحكومة لإشراك «ممثلي المعمرين والبلديات» في تدبير قضايا الاستعمار، وذلك باستدعاء بعض وجوه الجالية الاستعمارية للتداول والاستشارة. ثم تقرر فيما بعد بقرارين مقيميين آخرين بتاريخ 10 ماي 1923، منح أولهما العضوية في المجلس لرؤساء الغرف المهنية الفرنسية (الفلاحية والتجارية والمختلطة)، وأنشأ الثاني غرفة خاصة بالمغاربة مركبة من أعيان الحرف المهنية، علما بأن الجميع معين من قبل المقيم. وجاء خلف ليوطي وهو المقيم العام تيودور سطيك Théodore Steeg (1926–1929) ففتح أبواب مجلس شورى الحكومة أمام ممثلي ما سمي بالهيأة الثالثة ممن لم يكن فلاحا ولا من رجال الصناعة أو التجارة من الجالية الفرنسية. وكان هذا المجلس استشاريا لا حق له في القرار على اعتبار أن الفرنسيين أجانب في المغرب. ولكنه صار يجتمع مرتين في السنة لمناقشة كل ما لا يتصل بالسياسة وبقضايا ميزانية الحماية. ويرفع الملتمسات ويصدع بتظلماته. وقد صار له مع مر السنين وتضخم صفوف المعمرين وزن في جهاز الحماية، مكنه من أن يحمل الحكومة الفرنسية على إبعاد المقيم العام هانري بونصو الذي رفض منح المجلس صلاحيات القرار. هذا فيما يعني القسم الفرنسي. أما فيما يعني القسم المغربي فإنه بقي حبرا على ورق إلى أن جاء المقيم العام الجنرال نوجيس Noguès (1936–

1943) فحاول أن يعلي من شأنه ليوازن بذلك ما مارس من قمع على الحركة الوطنية سنة 1937. لكنه اضطر إلى توقيف العمل بالمجلس جملة وتفصيلا فيما بين 1940 و1943 نزولا عند أوامر حكومة فيشي الفاشيستية.

ثم جاء الجنرال جوان بإصلاحاته المزعومة ابتداء من سنة 1947، فقسم المجلس إلى مجلس مصغر يجلس فيه الوزراء المغاربة والمديرون الفرنسيون المسؤولون عن الإدارات التقنية، ومجلس موسع يجلس فيه المغاربة والفرنسيون بأعداد متساوية، وله صلاحية إصدار القوانين التشريعية. وكان في ذلك تحريف مغرض لمعنى الحماية وتطاول صارخ على السيادة المغربية، إذ تحول مجلس شورى الحكومة من هيأة استشارية يعين المقيم أعضاءها، إلى هيأة تشريعية تقتسم فيها السيادة المغربية بين الأقلية الأجنبية الدخيلة وبين الأغلبية المغربية. وما كانت الحركة الوطنية بقيادة عاهلها سيدي محمد بن يوسف ـــ رحمه الله ـــ لتمضي تلك اللعبة الماكرة ولا لتسكت عليها. فلم تجد «إصلاحات» الجنرال جوان أي مساندة، لا من جهة القاعدة الشعبية التي رأينا كيف أنها نظمت صفوفها بعيدا عن متناول سلطات الحماية، ولا من جهة قائد البلاد الذي امتنع عن التوقيع على الظهائر المعروضة عليه في ذلك الصدد. وإنه فضل النفي على التسليم في أدنى جزء من سيادة الشعب. ولما فقدت الحماية كل سند في البلاد، صار محكوما عليها بالزوال. وكان من نتائج الكفاح الوطني أن تحول النظام الملكي نظاما شعبيا ديموقراطيا مثلما تحول سلطان المغرب ملكا «انتخبه» شعبه لما تجدد في شخصه من أدوار الإمامة السنية التي يتقدم فيها الإمام على الصفوف ليصلي بهم وليأخذ بيدهم ويسير بهم إلى ما يريدون السير إليه[34].

* * *

وهكذا يتبين أن العمل الديموقراطي بصفة كونه مجهودا للجماعة ليس غريبا على الثقافة المغربية بصفة كونها جزءا لا يتجزأ من الثقافة الإسلامية. ولولا قدرة

(34) Bernard, Stéphane, Le conflit franco-marocain, 1943-1956, Université libre de Bruxelles, 1963, 3 vol. وقد تم تعريب الجزء الأول الخاص بالجانب التاريخي من قبل السيد حسن المعروفي لنيل ديبلوم الدراسات العليا في كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، في الرباط، والكتاب مرقون.

الأمة على التعبئة منذ أقدم العصور، لما قدر لها أن تكتب ما كتبت من صفحات البناء والتجديد. على أن التشكيلة الاجتماعية القبلية المبنية على العصبية الضيقة وجمود وسائل الإنتاج والنقل عند مستوياتها العتيقة، كل ذلك جعل التغيير لا يتجلى إلا في قمة الهرم فتتغير الدول والأشخاص ويكاد لا يتغير شيء من باطن المجتمع. بيد أن عناصر التغيير أصبحت ملموسة منذ عصر ابن خلدون. وما مقدمته سوى صرخة مدوية عن وعي غامض بما دخل الأمة من أسباب التحول. واتضح ذلك بالأحرى بعد سقوط الأندلس وتفاقم الملاحة الأوربية في المحيط الأطلسي وانتشار الأسلحة النارية. وما كان المغرب ليسلم مما عم العالم من التغيير ابتداء من القرن السادس عشر، وهو واقع على مرأى ومسمع من عين العاصفة التي عصفت بالتغيير في أوربا الغربية. وكل ما تأتى له أنه استطاع إرجاء نيل نصيبه منها إلى بداية هذا القرن. ففرضت عليه الحماية الأجنبية التي جعلته سوقا موحدة متصلة بالسوق العالمية، وجعلت مكان الدكان الحرفي الفابريكات الواسعة، ومكان الحقل المزروع بزوجة البهائم الضيعات التي يقلب تربتها الجرار ويحصد غلتها أرقى المواكن، وعوضته عن العصبية القبلية بالعصبية الوطنية وعن سلطان الاستبداد بسلطان الإرادة الشعبية. مما يثبت أن أسباب التغيير الاجتماعي تفضي حتما إلى التغيير السياسي. وما الحركة الوطنية إلا الأداة التواقة لذلك التغيير الذي تحول في السنتين الأخيرتين من الحماية إلى ما سمي عن جدارة بثورة الملك والشعب. ويوم باتت الحماية سدا يحول بين الشعب وبين حاجته إلى التغيير، فإنه ثار عليها تلك الثورة العارمة التي أتت عليها إتيان سيل العرم. وعاد الملك الشرعي للبلاد إلى عرشه يوم 16 نونبر 1956. وكان يوما مشهودا لأنه كان بمثابة الاستفتاء الشعبي التلقائي. وأرسي في المغرب مبدأ السيادة الديموقراطية. وبقي على عهد الاستقلال أن يرسي ذلك على مستوى الأفراد. لكن ذلك موضوع آخر يتصل بكيفية فعل التغيير السياسي في التغيير المجتمعي والاقتصادي، إذ كما يعمل تغيير البنيات التحتية في المجال السياسي فكذلك تعمل إرادة التغيير السياسي في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

التحول الديمقراطي سياسيّاً ومجتمعيّاً
تناغم أم تنافر ؟

محمـــد بـردوزي
كلية الحقوق ـــ أكدال ـــ الرباط

مقـدمـة :

تتناول هذه العجالة إشكالية العلاقة بين التحول الديمقراطي وطبيعة البنى وأنماط العلاقات الاجتماعية. ولهذا الغرض، فبعد التذكير في المقدمة بالعمق التاريخي للديمقراطية والأخذ بتعريف إجرائي لها، في ضوء نظرة نسقية للسياسة والمجتمع، تعرض المداخلة لمحورين اثنين : أولهما يهم بعض المرتكزات المجتمعية الأساسية للديمقراطية السياسية؛ وثانيهما يشير إلى بعض الجذور المجتمعية والثقافية لتعثر بناء هذا النظام في التجربة المغربية.

أ ـــ العمق التاريخي للبناء الديمقراطي :

عند التطرق للتحول الديمقراطي، يجدر الانتباه إلى أنه لا ينحصر في طفرة أو حدث محدود الأمد الزمني، بالرغم ممّا قد تسفر عنه كل طفرة من مكتسبات هامة. فعلى المدى التاريخي العام، يبدو التحول الديمقراطي مساراً للبشرية، طيلة قرون، منذ بدايات هذا النمط من الحكم في المشاعات البدائية، ثم في التجارب الإغريقية، وصولا إلى سيرورة بناء الدول القومية الحديثة منذ أزيد من قرنين. واقتصاراً على هذه الفترة الأخيرة، يجدر استحضار الشكل اللولبي، لا الخطي، للمسار الديمقراطي، بما عرفه من مد وجزر، وإقبال وإدبار، ونضالات مريرة عرفت النجاحات والإخفاقات، والردات العنيفة والشمولية في حالات شهيرة. حقّاً، إن المكتسبات العامة للبشرية في هذا المجال، وكذا خصائص عالم اليوم في مجالات التنظيم الأممي، وحقوق الإنسان، والتواصل الكوني، وانتشار الثقافة

والوعي، إلى غير ذلك ــ كلها عوامل تمنح أرضية أصلب للبناء الديمقراطي وتقلص أو تضعف من احتمالات التعثر المستديم أو الردة الشاملة، لكنها لا تلغي قطعا تلك الاحتمالات؛ ويصعب الادعاء بأن النمو الديمقراطي أصبح منيعا ضد أي اختلال أو تهديد، وذلك لسببين على سبيل الإشارة لا الحصر.

أولا : لأن مجتمعات اليوم، بما فيها الأكثر ديمقراطية، فأحرى أقلها، تعرف العديد من المظاهر المنافية للتطور الديمقراطي الكامل وتشهد ظهور تيارات معادية له صراحة أو ساعية لتحجيمه.

ثانيا : لأن مظاهر الديمقراطية وأشكالها، على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية والحياتية (بمعنى كل جوانب الحياة اليومية للبشر وسلوكاتهم ومعاملاتهم)، مازالت مفتوحة ومتطورة باستمرار. ومن الإبداعات المتواصلة في هذه المجالات ما يبدو بدعة مكروهة لبعض دعاة الديمقراطية أنفسهم، فأحرى أعدائها. ومن ثم فإن المسار الديمقراطي، حتى مع تراكم مكتسباته، سيظل يحتمل التعثر في وتائره، والتراجع في بعض جوانبه، طالما له بعد مستقبليٌّ لا حد له، وطالما عليه أن يتخطى باستمرار ما تولده أشكاله الجديدة من ترددات ونقاش، وما تثيره من تيار أو صراع بين القوى السياسية والمجتمعية.

ب ــ مكانة النسق السياسي في النسق الاجتماعي :

في ضوء هذه الملاحظات التمهيدية يبدو أن كثيرا من الخطابات حول التحول الديمقراطي، وعوامله ومظاهره وعوائقه، تصب اهتمامها على البحث في النظامين الدستوري والسياسي في حد ذاتهما، أو على قناعات الفاعلين السياسيين وممارساتهم، وعلى الأخص منهم قيادات الدولة والأحزاب السياسية. ومع التشديد على الأهمية القصوى لهذه العوامل وعلى الدور أو المسؤولية الراجعة لكل منها في مكاسب التطور الديمقراطي ومفاسده، يجدر الوعي بأن تأثيرها فيه لا يمكن أن يقاس بالأثر الخارق الذي نسب لجمال أنف كيلوبطرة في تحول مجرى التاريخ القديم.

لذا، فمع لزوم تقييم الأنظمة الدستورية ومحاسبة المؤسسات والفاعلين السياسيين، يجدر كذلك مراعاة مكانة النسق السياسي في النسق المجتمعي الكلي، وبالتالي إيلاء الدراسة العلمية واليقظة السياسية بشأن المقومات المجتمعية للديمقراطية

المكانة اللائقة بهما في اهتمامات الديمقراطيين. وتبدو تلك المكانة مزدوجة ومتقاطبة :

ـ فمن جهة، يحتل النسق السياسي مكانة القمة والريادة في المجتمع؛ والمفروض أن تتضافر مؤسساته ويتبارى الفاعلون فيه لأداء وظائف التوجيه العام، وصنع القرارات، وتأطير الشعب، وضبط حركية المجتمع برمته، وتيسير تكيف أو تلاؤم هذا النسق الكلي مع متطلبات بيئته الداخلية والخارجية. بتعبير علم الانساق، يرجع للنسق السياسي الدور الأول في أداء وظائف الضبط الذاتي والتكيف المتواصل للنسق المجتمعي الكلي، وبالتالي تطويره والحفاظ على تناغمه بصفته نسقاً، في آن واحد.

ـ ومن جهة ثانية، يبقى النسق السياسي نسقا فرعيا في المجتمع الكلي. فهذا الأخير هو التربة التي يستمد منها قيمه ونخبه وأنماط سلوكاته. ويمكن القول مجازا إن مكانة النسق السياسي في النسق المجتمعي الكلي تشبه إلى حد ما مكانة النظام العصبي (بما فيه الدماغ والأعصاب وغيرها) في الجسم الحي. فالأول يقود الثاني ويضبط أفعاله وردود فعله وينسق حركاته. لكن الحالة الصحية للجسم وغذائه وقوته عوامل تقيد أداء الجهاز العصبي وتؤثر في أحواله بدوره. طبعا، ليس هناك أي مجال أو مبرر لاختزال الإشكالات البشرية والمجتمعية في نماذج وتصورات بيولوجية صرفة، فالأولى أعقد بكثير وتتطلب مفاهيم ومناهج خاصة بها وملائمة لها. لكن المقارنة هنا على سبيل الاستئناس ليس غير.

ولربما ينفع هذا التوضيح في استساغة الفرضية ـ الإشكالية التالية : مهما حسنت الضوابط الدستورية والسياسية للديمقراطية، ومهما بلغت إرادة الفاعلين السياسيين في هذا الاتجاه من صفاء وقوة، فإن التحول الديمقراطي يرتهن كذلك، في محتواه ووتيرته، بهياكل وظواهر تخترق النسق السياسي في حد ذاته وتتعداه، من حيث أنها تفعل فعلها على صعيد النسق المجتمعي برمته.

ومن البديهي أن معالجة مثل هذه الإشكالية يتعدى نطاقها مداخلة أو بحثا مفردا، بل تتطلب برنامجا بحثيا بكامله. ورغبة في الإشارة إلى بعض جوانب المسألة فقط، يبدو مفيدا وضع تعريف إجرائي محض للديمقراطية السياسية، ثم التساؤل عن متطلباتها المجتمعية.

ج ــ تعريف إجرائي للديمقراطية السياسية :

اقتباساً لأداة النموذج ــ المثال، لماكس فيبر، يمكن اختزال الديمقراطية السياسية، إجرائيا، لا تأسيسا ولا شمولا، في اقتران قيام دولة القانون مع سن واحترام الحقوق الفردية والجماعية ونهج التعددية السياسية، والاحتكام للشعب في اختيار ممثليه والحاكمين عن طريق الانتخاب. طبعاً هناك العديد من الجوانب الأخرى للديمقراطية، خصوصاً فيما يرجع لفصل السلط وتنظيم العلاقات بينها، وإقامة العدل، وإرساء آليات ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتواصلية والبيئية وغيرها. وقد سبقت الإشارة إلى أن الديمقراطية سيل من التحولات لا يمكن إغلاقها في تعريف جامد، خصوصا وأن هذا السيل هو كذلك مختبر رحب لإبداع المزيد من الأشكال والنظم التي تثري الديمقراطية وتفتح لها آفاقاً مستقبلية لامحدودة.

لكن اقتصاراً على الأركان الأربعة المذكورة أعلاه (دولة القانون، حرية، تعددية، احتكام للشعب)، يتبين من تجربة البناء الديمقراطي، عبر الأجيال وعبر العالم، أن هذه المقومات ذات الطابع السياسي في المقام الأول، يرتبط رسوخها واتساعها، بصفتها مؤسسات وممارسات فعالة، بعدد من المقومات أو المرتكزات الأخرى ذات الطابع المدني والمجتمعي. من ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، نمو الرأسمالية بمختلف أبعادها، وانتشار العلاقات التعاقدية، وتمتع الأفراد بحد أدنى من الاستقلال المادي والمعنوي، وانتشار الثقافة والتواصل على الصعيد الجماهيري. وهذه تعاليق مقتضبة على كل من هذه العناصر.

I ــ بعض المرتكزات المدنية للديمقراطية السياسية :

أ ــ المقاولة المواطنة :

بصرف النظر عما يرتبط بالرأسمالية من استغلال طبقي، ومع الوعي بأن هذا النمط الإنتاجي يولد كذلك الاحتكار، والأنظمة الشمولية والفاشية، والحروب الجهوية والعالمية، يبقى واضحا أن نمو الديمقراطية اقترن بنمو الرأسمالية، على أنقاض الأنظمة العبودية والإقطاعية والطائفية وغيرها. فالحرية السياسية والتنافس الحر على السلطة، اقترنا كذلك بحرية المبادرة، والمقاولة الاقتصادية، وانتشار الإنتاج

والمبادلات السلعية، وسيولة السوق، والتنافس القائم على الاختراع والإبداع على مستويات التكنولوجيا والتنظيم وحفز الموارد البشرية، إلى غير ذلك من مقومات الليبرالية الاقتصادية. ومعنى ذلك أن تعثر الديمقراطية وقابليتها للتزييف أو للانحراف «العفوي»، قد يجدان جذورهما في هشاشة بنيات المقاولة، واختلال السوق، واستمرارية خضوع أنماط العمل والتعامل الاقتصاديين لقوقعة العائلة والعشيرة والقبيلة أو ما تبقى من هذه البنيات، رمزيا وذهنيا، حتى وإن تلاشت في الواقع المحسوس. ومن ثم، فإن رفع مختلف أشكال الحجر عن نمو المقاولة المواطنة هو كذلك تأسيس للديمقراطية في جذورها المدنية والمجتمعية.

ب ـــ العلاقات التعاقدية :

في السياق نفسه، يصعب تصور سيادة دولة القانون في الحياة العامة، دون سيادة التعاقد الحر والشفاف في العلاقات والمعاملات المدنية والخصوصية. وذلك يتطلب تجاوز العلاقات المزاجية والسلطوية والخداعية في الحياة المدنية، وانتشار القبول بالتعاقد وفق شروط واضحة قدر الإمكان، متفق عليها بين المتعاملين في جميع الميادين، بما فيها التجارة والزواج والطلاق والعمل الجمعوي وحتى البيداغوجي والتربوي وغيرها من المجالات، بحيث يعلم كل واحد التزاماته ويحترم حقوق الآخر. ويرادف ذلك انتشار الاحترام المتبادل، بل الاعتراف المتبادل بين الأفراد والجماعات، كإرادات قائمة بذاتها، لا تخضع للوصاية أو الضغط أو الاحتقار المسبق. حقا قد يكون في التعاقد القائم أساسا على فرضية المساواة المبدئية بين إرادات المتعاقدين، ضرب من الشكلانية، بل وحتى بعض النفاق، مادامت أوضاع المتعاقدين، وقدرتهم التفاوضية، وهامشهم في اختيار بين التعاقد أو رفضه، كلها متغيرات غير متكافئة في واقع الأمر. وهذا هو الحال بين المشغل والشغيل، بين الزعيم والأتباع في عمل تعاوني أو جمعوي، بين البائع والمشتري، بين الزوج والزوجة، بين الأستاذ والطالب، إلخ. بيد أن اعتراف بعضهم ببعض، ولو شكليا، بأنهم أشخاص ذوو إرادة حرة، وقبولهم بالتزامات متبادلة، والتصريح بشروط تعاقدهم، كلها مقومات ثورة مدنية حقيقية، على أنقاض التعامل القسري، والنكران المبدئي، الصريح والمتعجرف، للوجود القانوني لذوي الوضعيات الدنيا من طرف ذوي الوضعيات المتفوقة عليهم ماديا أو معنويا. لذا، فإن خضوع

الجميع، في الحياة العامة، للقواعد المعيارية اللاشخصية لدولة القانون، يرتبط إلى حد بعيد بخضوع كل فرد أو جماعة، في الحياة المدنية، للقواعد الخاصة لكل عقد عمل أو تعامل، كتابيا كان أم شفويا. وبهذا المعنى فالعقد الاجتماعي في بعده السياسي والديمقراطي، ما هو إلا صيغة تعمم وتترجم، على مستوى نظام الحكم والدولة، رسوخ العقد المدني، بصفته نمطاً سائداً في معاملات الحياة الخاصة.

ج ــ استقلال الأفراد ماديا ومعنويا :

بيد أن ذلك يتطلب، من بين ما يتطلبه، أن يتمتع الأفراد بحد أدنى من الاستقلال المادي والمعنوي، أي أن يحصلوا على أهلية مجتمعية وثقافية للتعاقد والانتخاب والمحاسبة الديمقراطية. فلكي لا تكون الديمقراطية لعبة نخبوية صرفة، ولكي يكون لغالبية الأفراد، إن لم يكن لكل الأفراد المواطنين، دور ما في نظام الحكم هذا، لابد من أن يتخلصوا ولو بشكل أولي محدود من الإدقاع المادي، ويتحرروا من هياكل الوصاية العشائرية والزبونية التي تجعلهم مجرد أتباع عديمي القدرة على الفعل السياسي الشخصي في أبسط أشكاله، فكيف بالشخص الذي لا إمكانة له في كسب قوته، أو المرأة التي لا كلمة لها في زواجها أو طلاقها، أو الشاب الذي لا دور له في اختيار مساره الدراسي وتوجهه المهني، أن يتحولوا «فجائيا»، على صعيد الحقل السياسي، إلى مواطنين فاعلين في الحياة الديمقراطية ؟ الواقع يشهد أن لا سبيل لجلهم سوى العزوف عن هذا الحقل، أو المشاركة الصورية فيه، أو التطرف.

د ــ انتشار الثقافة والتواصل الجماهيري :

علاوة على ما سبق، فإن الاستقلال المادي والمعنوي للأفراد يتطلب كذلك، شرطاً مؤهلاً للفعل الديمقراطي، هو انتشار الثقافة والتواصل الشفافين والمتحررين على المستوى الجماهيري. وبهذا الخصوص، فحقا إن للثقافة والتواصل بنيات ومحتويات ذات بعد قيمي؛ لكن الانحراف الذي يتهددهما هو التضخم القيمي أو الإيديولوجي بالذات. ويتجلى هذا في طغيان الوعظ و«التعبئة» المذهبية الصرفة، إن لم يكن التزييف والتضليل اللّذان يسحبان على أنفسهما غطاء سميكا من المشروعية الغائية، ذات المرجعيات المحافظة والمتخلفة في العمق، مهما ادعت الخطب المحشوة بهما ورسمت من آمال وأحلام قد تصيب بالشماتة. مثل هذه الخطب

محافظة ومتخلفة، من وجهة نظر الشروط الذاتية للديمقراطية، لأنها تميل لإلغاء الذات الواعية الفاعلة أو استلابها، وتعويضها بالذات العمياء المتعصبة، حزبيا أو طائفيا أو حلقيا. من هنا وجب تأكيد أن الثقافة هي كذلك، إلى جانب ما تحمله من قيم ومعلومات وأخبار وتحقيقات وبرهنة دقيقة ومفاهيم عقلانية معرفة ومحددة، مع قابلية كل هذه المكونات للمساءلة والاستفهام والنقد والدحض باستمرار، دون استكانة لأية حقائق نهائية ومطلقة. فبقدر ما تتسلح الثقافة والتواصل الجماهيريان بهذه المكونات المتواضعة والبسيطة والنسبية، مقارنة مع المذاهب الشاملة والمبادىء الجامدة، يتسع هامش كل ذات فاعلة سياسيّاً في مقارنتها وقياسها وقبولها أو رفضها، وبالتالي قدرة كل مواطن على صنع، وليس تلقي، قراره في الفعل السياسي، مع الذود عن استقلاليته وسيادة ضميره.

في هذا السياق تأتي الإشارات التالية إلى بعض ما يشوب التحول الديمقراطي بالمغرب من اختلالات، مع التساؤل عن علاقة هذه الاختلالات بالمعطى المجتمعي والموروث التاريخي.

II ــ أمثلة عن الجذور المجتمعية لاختلال الديمقراطية :

قبل تناول مثالين مختارين في هذا الصدد، يجدر تأكيد أن الغرض ليس التنقيص مما يحمله العمل السياسي هنا وهناك من مبادىء وطموحات مشروعة، جدية ومخلصة؛ وليس كذلك إنكار ما تطلبه هذا العمل الهادف من تضحيات جسام على مدى زمني طويل؛ وليس أخيرا اختزال الحقل السياسي بمميزاته الخاصة في البنى المؤثرة مباشرة في الحياة المجتمعية «العادية» وأنماط المعاملات المميزة لها. إنما الغرض إضفاء النسبية العلمية اللازمة على إنجازات الحقل السياسي وإخفاقاته أو تعثراته في ضوء تلك البنى والأنماط الفاعلة، على كل حال، في المحيط المجتمعي الذي يسبح فيه.

أ ــ عن الفساد الانتخابي :

من أبرز النواقص المأخوذة على اللعبة الديمقراطية في المغرب فساد الانتخابات، بفعل الإكراه أو التزوير أو شراء الأصوات. وتنال هذه الظواهر بالطبع سخطا عظيما ونقدا لاذعا ذا شحنة أخلاقية ودينية وقانونية قوية جدا، من لدن حاملي المثل الديمقراطية. ومن علامات تلك الشحنة أن نقاد الوضع لا يجدون دوما ما

يشفي غليلهم لسلامة الانتخابات في مجرد البرهنة العقلانية والاستناد للقواعد المسطرية والمؤسسية؛ بل إن كثيرا من الخطابات في هذا الشأن تصعد النقد إلى المستوى المعياري المطلق، بالحديث عن الحرام ومال الحرام وتعفن الضمائر، إلى غير ذلك. فكأنها تستغيث باللعنة السماوية من أجل المحو الفوري لآفة سياسية ـــ بشرية. وبطبيعة الحال، فإن فضح الآفة، والتوعية بمضاعفاتها المضرة، والتعبئة ضدها أمور مفهومة تماما، بل مشروعة تماما إن هي انصبت **قولا وفعلا** في اتجاه البناء الديمقراطي السليم. وقد تنفع المقاربات المركزة على القيم المطلقة، أكثر منها على القواعد والمساطر وسبل الضغط الوضعية، في درء المفاسد السياسية إلى هذا الحد أو ذاك. إلا أن السخط العاطفي والوعظ القيمي وحدهما لا يكفيان. بل إن من الضروري محاولة فهم أسباب بروز الآفة، وصولا إلى تحقيق الشروط الموضوعية لإلغاء إمكان حدوثها أو تقليص هذا الإمكان.

والحال أن الفساد الانتخابي، من حيث هو ظاهرة تكاد تكون عامة، لا يعود قابلا للتفسير اقتصارا على نسبه لفاعلين معزولين، بل يكون أقرب إلى الفهم في ضوء جدلية العبد والسيد أو نموذج مماثل.

ففي جانب السيد، هناك نخب المترشحين للإنتخابات. هذه النخب حديثة العهد بالحياة الديمقراطية السياسية، وقلما تستجيب لمتطلباتها المجتمعية في الأسرة والاقتصاد والثقافة. وليس قليلا من أعضائها من يتخذون كل هذه اللعبة الانتخابية مجرد مطية للتسلق الطبقي. وبالرغم من وجود خطوط فصل حقيقية بين أصحاب المصالح وأصحاب المبادىء؛ غير أن هؤلاء ليسوا بالضرورة متفوقين دائما في القدرة على توعية الناخبين وتأطيرهم. ولا يندر أن يعتقدوا أن صفاء النوايا أو جمال الخطاب، أو المرجعية التاريخية النضالية، عناصر كافية في حد ذاتها لجعلهم مؤهلين للفوز بالثقة التلقائية للشعب، «لولا التدخل المفسد». وفي وجه مثل هؤلاء المنافسين، الذين يتعاملون بعملة صعبة، وجهها الأول هو الماضي المجيد، ووجهها الثاني هو دغدغة التطلع المستقبلي للجماهير، لا يجد من يفتقدون هذا الرصيد من سبل للمواجهة سوى اللجوء للعملة المحلية الآنية : منح الناخبين شيئاً ملموساً في الحين، ولو كان بخساً.

باختصار شديد، يبدو أن اختفاء النقود الخادعة من الانتخابات ربما يرتبط

باختفاء الخطابات الخادعة عن قصد أو غير قصد، أي الخطابات غير المستندة إلى مؤهلات حقيقية ووسائل واقعية وممارسات دامغة وبراهين ملموسة عن الأداء الديمقراطي مجتمعيا وسياسيا وعن القدرة على إصلاح أحوال الناس بفعالية.

وفي جانب «العبد»، هناك جسم انتخابي معظمه يعاني من الأمية والفقر إلى درجة تجعله أحوج إلى عقاقير مهدئة فوريا منه إلى وعود الأداء الرياضي المتفوق في حلبة الديمقراطية، وإن لم تكن هذه العقاقير توظيفا فوريا، أو جلب نقطة ماء أو مستوصف، أو شق مسلك بسيط. باختصار، إن لم تكن عينية مباشرة ومحلية «ضيقة»، فلتكن نقدية، شخصية، رنانة. أما البرامج الشاملة والمتكاملة والمستقبلية. فمن يضمن تحقيقها الفعلي ؟ وما فعلها في الجروح المؤلمة هنا والآن ؟ إذا كان الجوع في حالاته القصوى قد يحلل أكل الموتى، فما الحرج في أكل ورقة انتخابية لا يضمن أحد أي نفع حقيقي من استثمارها السياسي ؟ وماذا ينفع التحريم الصاخب لمكرهات تجرها ضرورات ؟

المقصود من كل هذا أن القضاء المبرم على المفسدين هو أن لا يجدوا أمامهم قابلية للإفساد. وهذا يتطلب تأطيرا سياسيا من نوع جديد : تأطيرا يتعدى الخطاب السياسي المجرد إلى الممارسة النموذجية في الحياة المهنية والمجتمعية والعائلية والسياسية، تأطيرا يترك طابعه الموسمي ليتسم بالمواظبة والاستمرار، تأطيرا يتجه ليس إلى «التوعية» من فوق، وإنما إلى تمكين الناس من أدوات توعية أنفسهم بأنفسهم، أي ربط العمل السياسي بالعمل الاجتماعي، والنضال السياسي بالاجتهاد الاقتصادي والثقافي على أرض الواقع. فلو صبت بعض الجهود الحزبية الديمقراطية في محو الأمية، والتنمية المحلية، والتأطير الثقافي والصحي، لكانت للخطب الديمقراطية النزيهة مصداقية شعبية أكبر. هناك حقا تجارب في هذا المجال، لكنها على ما يبدو أقل بكثير مما يلزم، ليس بسبب ضخامة آفات الفقر والأمية والعجز الاجتماعي فقط، ولكن كذلك بسبب ما آلت إليه بعض الوعود الإصلاحية والديمقراطية من فشل أو انحراف وصولي محض. وبالنظر من زاوية تاريخية إلى ظاهرة تجارة الأصوات الانتخابية، تبدو هذه الظاهرة في آخر المطاف مرحلة انتقالية، سيئة الذكر طبعا، لكن من جهة فقط؛ إذ من جهة أخرى، تبدو طفرة نوعية في العلاقة بين الناخب العادي والمرشح أو السلطة : إلى زمن قريب لم تكن لمعظم الناخبين أصلا، خصوصا في العالم القروي الشاسع، أية أصوات

شخصية حرة، إنما كانت أصواتهم تساق بالجملة في الاتجاه المقرر سلفا من فوق، وذلك تحت التهديد الرمزي أو الفعلي ! فما بالك أن هذا «القطيع» الانتخابي افرنقع إلى أفراد بامكانهم التصويت عن طيب خاطر، ونيل مقابل عن هذا التصويت، بل والمساومة في سعره، وربما بيعه وهميا لعدة مشترين وخداعهم جميعا، والسخرية منهم، عن طريق الإدلاء ببطاقة تصويت لاغية ؟ وإذا كان من نعمة في طي هذه النقمة، فهي على الأقل كون الناخب البسيط لمس أن لصوته الانتخابي قيمة؛ وإن هو تسرع تحت تأثير هذا الاكتشاف الباهر في بيع الصوت الانتخابي بثمن نقدي بخس، فذلك ليس مدعاة لليأس وفقدان الثقة في حصافته : بقدر ما سيلمس المردودية الفعلية للأصوات الانتخابية في توفير العمل والصحة والتعليم والسكن والحرية والثقافة، سيدرك أن التعاقد بمقايضة صوته مقابل التزامات سياسية مضبوطة وجدية خير من بيعه، وأن استثمار هذا الصوت في بناء ديمقراطي يلمس إرهاصاته في سلوكات دعاته أجدى وأنفع بكثير من استهلاك الصوت نقدا وفورا.

ب ــ عن التشرذم السياسي :

هناك خلل آخر، كثيراً ما تشير إليه الأصابع في الحياة الديمقراطية المغربية، ويتمثل في التشرذم السياسي أو التفريخ الحزبي المتواصل، في حين أن العديد من البرامج الحزبية لا فرق بينها سوى في بعض الألفاظ. ومهما كان من دور لإدارة الدولة في هذا التشرذم، يبدو من الأسلم لفهم أبعاد الظاهرة الانطلاق من فرضية مؤداها أن الإدارة لا يمكنها أن تكون أكثر من جراح ولادة : قد تدفع وتدعم وتقسم، وقد تتدخل بعمليات قيصرية لتوليد هذا الحزب أو ذاك. لكن ما كان لها أن تستطيع ذلك بشكل متكرر وواسع النطاق لولا أن الطبقة السياسية أكثرت من الحبل، سواء كانت أجنتها سليمة أو منغولية من وجهة نظر البناء الديمقراطي. ويأتي هذا الحبل المتكرر من العلاقات «المشروعة» و«غير المشروعة» بين الطبقة السياسية والمجتمع الذي يحويها. وربما تنطبق هذه الفرضية سواء في حق تلاحق الأحزاب «الإدارية»، أو الانشقاق المتكرر للأحزاب التاريخية، أو التجدد المستمر لفئة اللامنتمين، أو الانقسام في صفوف «الأصوليين». هذه وقائع يتطلب درسها الإتيان على العديد من الجوانب التاريخية والإيديولوجية والنخبوية والسياسية، لا يتسع لها هذا المقام.

وقد سبق للباحثين الفرنسيين والأنكلوسكسون أن رأوا في كل هذا مجرد انعكاس لإرث الانقسام القبلي أو لتعدد الزوايا والطرق ونمط زعامتها إلى غير ذلك. وإن كان في هذا الاختزال التاريخي جانب من الصواب، فلا يجب بالطبع أن يعفي عن البحث في خصائص النخب المعاصرة وفي الأشكال الجديدة للتفكير والتنظيم والعمل التي أحدثها نشوء وانتشار الظاهرة الحزبية في الحقل السياسي المغربي الحالي. وفضلا عن ذلك، فبخصوص أثر الموروث التاريخي نفسه على الخريطة الحزبية وحركيتها، يجدر التنبيه إلى أن نمط القبيلة أو الزاوية القروية بصفته مدخلاً لفهم هذه الخريطة يبدو غير ملائم تمام الملاءمة لظاهرة حزبية هي في عمقها ظاهرة مدينية، من حيث أصلها وتأطيرها ونطاق تحركها الرئيس وثقافتها وحتى لغة خطابها. وهناك في المدينة المغربية المعاصرة نفسها نموذج أكثر ترشيحا للتأثير في البنية الحزبية وسلوكها، ألا وهو ظاهرة البازار. ولا يقصد هنا بهذا المفهوم السسيولوجي تلك المحلات التجارية المخصصة لبيع المنتوجات التقليدية الصنع للسياح، إنما يدل مفهوم البازار على مركب إنتاجي وتجاري ومالي وثقافي وروحي ذي خصائص مميزة، من أهمها :

- أولاً، ترجمة قسمة العمل الاجتماعي بين الحرف إلى عوالم منغلقة على نفسها في إطار دروب متخصصة.
- ثانيا، انعكاس (أو اقتران) هذا الانقسام في شكل طرق وزوايا تعزلها عن بعضها جدران روحية سميكة، لكن على أساس اختلافات تفصيلية جزئية في طقوس وشعائر هي على كل حال «مضافة» إلى العبادات الأساسية المشتركة.
- ثالثاً، ارتباط هذه المكونات داخليا وبين بعضها البعض بشبكة متضخمة من الوسطاء والزطاطة وغيرهم ممن لا حرفة لهم إلا استثمار الانقسام والنقص في المعلومات والبعد المادي أو الروحي بين المتعاملين المباشرين لتحقيق أرباح على حسابهم.
- رابعاً، النهج الشامل للمساومات المطولة والمعقدة في أبسط عمليات البيع والشراء.
- خامساً، الاستعانة بالمعرفة الشخصية والنسبة والقرابة بصفتها ضمانات فعلية أو مفتعلة لقسطاس الميزان وجودة السلع وغير ذلك من جوانب المعاملات المادية المحضة.

• سادساً، تضخم البلاغة الدينية والأخلاقية التي تتخلل هذه المعاملات، بحشر المقدسات في السوق والتشدق المفرط بالحق والمعقول والصدق والاستقامة والخير وما إلى ذلك من القيم المعبأة لأغراض ومصالح مادية صرفة.

ومن الواضح أن البازار، بمختلف بنياته وممارساته هذه، ما انفك حاضراً في الواقع المجتمعي للمدن المغربية، وكان حضوره قويا إلى أمد قريب. والأرجح أن عمقه التاريخي واتساع نطاقه يمنحانه قوة إشعاعية ذهنية (radiation) تطبع النخب المنحدرة منه رأسا أو عبر جيل سالف.

وقد يجد الباحث ترسبات البازار حتى في قلب الجامعة، بما في ذلك من زبونية ومساومة وحشر للقيم والمقدسات في امتحانات المفروض أن تختبر الكفاءة العلمية موضوعيا، دون حجاب قيمي تغلف به البضاعة المعرفية المتبادلة بين الأستاذ والطالب.

ويبدو أن في الحقل السياسي كذلك ترسبات للبنية البازاريّة، بما يطبعه هنا وهناك من حلقية ضيقة، وارتجال حرفي، وميل للمساومات المطولة، وتضخم البلاغة الإيديولوجية والسياسية على حساب الممارسات الدالة، وذلك حتى عند بعض من يعادون كل الإيديولوجيات، لكن بواسطة خطاب مجرد وإديولوجي بالذات. زد على ذلك اقتباس بعض القيادات لنمط الزعامات المشيخية، ونهجها الزبونية في التعيينات الداخلية والترشيحات العامة.

طبعاً، ليس المقصود أن الخريطة السياسية هي مجرد استنساخ للبنية البازاريّة. كل ما هناك أن بعض الرصيد الجيني البازاريّ مازال يفعل فعله في الإرث الذهني لفئات من النخب المنحدرة من وسطه. وما ذلك ذنب أحد؛ إنما هي السيرورة المجتمعية والتاريخية التي يجدر الوعي بمضاعفاتها من أجل تجاوزها فعلا، لا التبرؤ منها لفظيا فقط.

وختاما، فقد تبدو الملاحظات أعلاه نشازا في ظرف يتميز بالحماس لفضح مسؤوليات كل من لهم دور ما في عرقلة المسار الديمقراطي أو إفساده، من أجل تصفية حسابات الماضي القريب والأبعد. ورفعا لكل التباس، وجب القول بأن المحاسبة العادلة والرزينة، وضبط المسؤوليات أمران لا مناص منهما في كل سيرورة للبناء الديمقراطي. غير أن التشنج المفرط في هذا الشأن والحمية المندفعة في التصفية

الجذرية للماضي قد يكون ثمنهما الانزلاق إلى التفسير الشيطاني للتاريخ والمجتمع معا. والمشكل أن مثل هذا التفسير جذاب جدا، إذ يتيح إلقاء اللائمة على الشيطان واستكانة اللائم لطهارة ذاته، بحصوله على راحة ضمير مجانية، مع جائزة التميز في التصحيح والإنقاذ والإصلاح. بيد أن الإغراق في ذلك قد يضيع كثيرا من الجهد في غير مكانه، أي على حساب العمل الميداني لسحب البساط المجتمعي من تحت أقدام المفسدين السياسيين، ليس بالأمس أساسا، ولكن اليوم وغدا. وبقدر ما يحرص المواطن على إتقان عمله، وضبط معاملاته، وتطوير ممارساته الديمقراطية في محيطه المباشر وفي التأطير الفعلي للشعب، تكتسب محاسبته للغير دلالة جدية ونافعة في التحول الديمقراطي وللموضوع إشكالات وأبعاد تفتح مجالات رحبة للاجتهاد والحوار المفتوح والعمل الميداني الجاد، علميا وسياسيا ومدنيا.

حدود العمل الحكومي

أمينة المسعودي

كلية الحقوق ــ أكدال ــ الرباط

كثر الحديث، في إطار مساءلة حكومة «التناوب»، عن بطء الأداء الحكومي وعن عجز الحكومة المذكورة عن معالجة ملفات متعددة. فهل يقترن هذا «البطء» وهذا «العجز» بحكومة عبد الرحمن اليوسفي فقط أو أن الأمر يتعلق بجل الحكومات ؟ في الواقع، لقد اعترض الأداء الحكومي لجميع التشكيلات الحكومية المتعاقبة في المغرب منذ الاستقلال إلى اليوم معيقات وعراقيل حالت دون بروز دور فعال لهذه المؤسسة.

قبل أن أتناول هذه المعيقات أود أن أسجل ثلاث ملاحظات :

1 ــ إن الحكومة هي أهم عنصر في الحياة السياسية، حتى وإن كانت لا تظهر لنا أحيانا هيمنتها في الساحة السياسية؛ إنها مؤسسة أساسية وجهاز ضروري في الحياة السياسية. ويؤكد لنا ذلك عالميةُ الحكومة. ذلك بأن المجالس التمثيلية والأحزاب السياسية لا توجد في كل البلدان أو أنها توجد بأشكال مختلفة عن تلك المتعارف عليها؛ بينما توجد الحكومات في كل البلدان كمؤسَّسةً معترفاً بها ومجسدة ومنظورة. ويكفي أن أشير إلى أن ما يعلق من آمال في بلادنا على الحكومات ذات التوجه التحديثي أو الإصلاحي أكثر من الآمال المعلقة على الانتخابات التشريعية. وهذا من شأنه أن يعطي مكانة خاصة لدراسة الحكومات في التحليل السياسي.

2 ــ يصعب وضع حدود لهذه المؤسسة لتعرُّفها وتعرُّف عملها وسلوكها السياسين بسبب مرونة هذه الحدود، حيث إن الوزراء لا يكونون إلا النواة الصلبة لها، ويمكن أن نحسب عليها جهات متعددة مثل الموظفين السامين بالإدارات

العمومية ومستشاري الملك؛ وفوق ذلك كله يأتي الملك على رأس السلطة التنفيذية.

3 ــ بالرغم من مرونة تلك الحدود، فإنه يمكن أن ننظر إلى مفهوم الحكومة من خلال الوظائف التي تقوم بها؛ فعلماء السياسة يتفقون على أن لهذه الوظائف جانبين أساسيين هما : جانب القيادة والتصور، وجانب التنفيذ والتنسيق. ويمكن القول دون الخوف من الابتعاد عن الواقع أن هذه الوظائف تجعل من الحكومة المؤسسة التي تعكس بوضوح التطور الديموقراطي، باعتبارها العلبة السوداء التي تدخل إليها المطالب وتخرج منها القرارات.

غير أن الحكومة في المغرب لا تقوم بهذه الوظائف بشكل كاف، بل منها ما لا تقوم به أصلا. ونتساءل بهذا الصدد عن أسباب ذلك.

إن السؤال الذي أطرحه في هذه الندوة انطلاقا مما سبق يتعلق بمدى تطور العمل الحكومي ورقيه ومسايرته للتحولات الاجتماعية التي عرفتها بلادنا.

سأرصد إذن في ضوء هذه الملاحظات الثلاث حدود عمل الحكومة التي أعتقد أنها نوعان : حدود راجعة إلى الإطار الدستوري، وحدود راجعة إلى طبيعة التشكيلات الحكومية وبنية هذه التشكيلات.

أولا : الحدود الدستورية لعمل الحكومة :

في إطار المرتكزات أو المرجعيات القانونية لعمل الحكومات تطرح عدة تساؤلات تتعلق بالوسائل القانونية التي تعمل كل حكومة في إطارها. ترتبط الوسائل الأولى بالنسق القانوني الذي يترجم من خلاله عمل الحكومة، بينما يرتبط العنصر الثاني بباقي الوسائل المرتبطة بمحيط العمل الحكومي.

1 ــ الإمكانات المتاحة للحكومة :

أ ــ اختصاصات الحكومة طبقا للدستور :

يتضح من مختلف النصوص الدستورية التي تعاقبت في المغرب أنها خصصت ثمانية فصول فقط للمؤسسة الحكومية، وذلك في ظل دساتير تحتوي على ما يقارب 110 فصل، أي أنه من بين جميع المؤسسات الدستورية، تم تخصيص نسبة 7,27 % للمؤسسة الحكومية.

لا يتعرض الدستور لصلاحيات الحكومة بصفتها هيئة جماعية إلا في فصل واحد فقط، وهو الفصل 61 الذي ينص على أن الحكومة تعمل على تنفيذ القوانين تحت مسؤولية الوزير الأول، والإدارة موضوعة رهن تصرفها. أما باقي الفصول السبعة، فتتعرض ثلاثة منها للفئات التي تتألف منها الحكومة، أي الوزير الأول والوزراء، (الفصل 59) ولمسؤوليتها أمام مجلس النواب (الفصل 60) وكذلك للمسائل التي ينبغي أن تعرض على المجلس الوزاري قبل البت فيها (الفصل 65)؛ بينما تقتصر الفصول الأربعة الأخرى على تحديد صلاحيات الوزير الأول كالفصل 62 الذي ينص على أنه من حق الوزير الأول أن يتقدم بمشاريع قوانين أمام البرلمان، والفصل 63 الذي يخوله حق ممارسة السلطة التنظيمية والفصل 64 الذي يمنحه حق تفويض بعض سلطه للوزراء ثم الفصل 65 الذي يتحمل بمقتضاه الوزير الأول مسؤولية تنسيق النشاطات الوزارية، وهذه مهمة طرحت بشأنها تساؤلات عدة من حيث كونها مهمة تمارسها جهات أخرى غير الوزير الأول.

لقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة على وجود خمس وزارات بالمغرب تملك دورا أساسيا من حيث التنسيق، وهي وزارات الداخلية والمالية والشؤون الخارجية والسكنى وإعداد التراب الوطني؛ كما يشير الكثير من الباحثين إلى وجود خمس وزارات تملك الأولوية في صنع القرار السياسي حيث إنها تحصل على خمسين في المائة من ميزانية الدولة. وهذه الوزارات هي : وزارات الداخلية والمالية والفلاحة والتجارة والصناعة والصناعة التقليدية والأشغال العمومية.

إن تخصيص الجزء الأكبر من الفصول الدستورية الثمانية للوزير الأول لا يدل على أن مؤسسة الوزير الأول في المغرب تحظى بفعالية واستقلالية. والدليل الواضح على ذلك تقليص دور الوزير الأول مع بداية الدسترة، ذلك بأنه قبل صدور أول دستور مغربي كان رئيس الحكومة أو رئيس المجلس يتمتع بصلاحيات أساسية، أخص بالذكر منها إشراك رئيس المجلس في اختيار أعضاء الحكومة ثم توقيعه على الظهائر الملكية.

لا يفهم من الدستور المغربي بخصوص صلاحيات الوزراء، أي أعضاء الحكومة، سوى أنه بإمكانهم ممارسة بعض السلطات إذا ما فوضها لهم الوزير الأول ؛ كما أنه بإمكانهم التوقيع بالعطف على بعض المقررات التنظيمية للوزير الأول إذا كانوا مكلفين بتنفيذها.

فيعهد للحكومة دستوريا وبطريقة صريحة بمهمة تنفيذ القوانين فقط كما توضع الإدارة تطبيقا لهذا الغرض تحت تصرفها. وفي هذا الصدد لا يسعنا إلا أن نقول مع كثير من الباحثين ورجال السياسة أن بلادنا تمتلك ترسانة قانونية مهمة، ولكن الكثير منها لم يطبق أو طبق بشكل جزئي. إن المشاكل التي تعرفها الإدارة من فساد وخلل في التنظيم وبطء وتعقيد في المساطر تجعل الحكومة فاقدة للأداة الأساسية في التنفيذ.

لا يشير الدستور صراحة لهامش آخر تتصرف فيه الحكومة لاتخاذ مبادرات في مجال تحديد السياسة العامة للدولة مثلا أو مجال آخر يتيح لها حق اتخاذ مبادرات أو الإدلاء باقتراحات، إذا ما استثنينا بعض الإمكانات المتاحة في إطار تقديم مشاريع القوانين والقوانين المالية وإعداد المخطط والبرنامج الحكومي. وسأقف عند هذا البرنامج باعتباره — منطقيا — المرجع والمنطلق الذي تعمل الحكومة على أساسه، ونجده أيضا صورة من صور محدودية العمل الحكومي.

ب — البرامج الحكومية :

تنبغي الإشارة إلى أن الحكومات الخمس والعشرين المشكلة في المغرب منذ الاستقلال إلى اليوم اثنا عشر منها فقط هي التي قدمت برنامجا حكوميا. ذلك بأن نصف الحكومات المغربية تم تعيينها في فترة غياب البرلمان الذي من المفروض طبقا للفصل الستين أن تقدم أمامه الحكومة برنامجها الذي تعتزم تطبيقه.

يتضمن البرنامج الحكومي طبقا للدستور الخطوط الرئيسة للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية. فما مرجعية البرامج الحكومية ؟

تجدر الإشارة إلى أن البرنامج الحكومي يقدم، في غالب الأحيان، بعد مدة وجيزة من تشكيل الحكومة في حالة تواجد المؤسسة التشريعية. فهل يتسنى للحكومة في ظرف بضعة أيام أن تعد برنامجا تتمكن به من الحصول على وزنها لدى الرأي العام ؟

إن البرنامج الحكومي يعد عملاً جماعيّاً يدخل في إطار سياسة التضامن الحكومي. فالأمر يتعلق هنا بالحديث دائما عن برنامج الحكومة وليس عن برنامج الوزارة، الشيء الذي يستبعد فكرة تكليف كل وزير بإعداد البرنامج الخاص

بوزارته. كما أن البرنامج الحكومي لا يكون تصريحا لسياسة الحكومة بقدر ما يكون استعراضاً لبعض المنجزات والتدابير التي تنوي الحكومة القيام بها، مما جعل البرامج الحكومية متشابهة في شكلها العام، وذلك بابتعادها عن الدقة واشتمالها على التمنيات والعموميات.

أما عن المرجعية، فإنه يلاحظ أن الخطوط العامة لجميع البرامج الحكومية تجد مصدرها في التوجيهات الملكية المترجمة في الخطب الموجهة إلى الرأي العام الوطني في مناسبات مختلفة. فالبرنامج الحكومي يكون امتدادا وتطبيقا للتعليمات الملكية السامية، ولا يملك أعضاء الحكومة سلطة معينة في تحديد الخطوط الرئيسة لبرنامج كل وزارة على حدة.

وتتجلى محدودية هامش تصرف أعضاء الحكومة بالخصوص في الحكومات السياسية، ذلك بأنه إذا كانت النخبة التكنقراطية لا تعتمد برنامجا معينا عند التحاقها بالحكومة، فإن النخبة السياسية تصل غالبا للحكومة ببرامج محددة. غير أن هذه الأخيرة لا تتم ترجمتها داخل البرامج الحكومية، إذ غالبا ما يغيب التطابق بين برامج الأحزاب السياسية المعلن عنها صراحة خلال الحملة الانتخابية وبين إدماج البرامج نفسها في إطار البرنامج الحكومي. هنا يطرح سؤال عريض حول جدوى التصويت على برنامج حزب سياسي معين إذا كان لا يطبق عند مشاركة ذلك الحزب في الحكومة. ونذهب إلى أبعد من ذلك لنتساءل عن مدى الجدية التي تعطيها الأحزاب لإعداد برامجها السياسية وهي تعرف مسبقا أنها برامج للاستهلاك فقط.

إن تهميش دور الحكومة في إعداد برنامجها تضاعفه حدود أخرى تتجلى في الوسائل البنيوية لعمل الحكومات.

2 ــ العلاقات البنيوية للعمل الحكومي :

عند تشكيل كل حكومة وتقديمها لبرنامجها أمام البرلمان وأمام الرأي العام، تبتدىء الهيئة الحكومية في ممارسة عملها. غير أن هذا العمل تعوقه حدود من نوعين : يتعلق النوع الأول من الحدود بالتشكيلة الحكومية نفسها، بينما يرتبط النوع الثاني بالعلاقات الدستورية للحكومة.

أ ـــ الحدود المرتبطة بالتشكيلة الحكومية :

يفترض دستوريا في كل حكومة أن تعمل بمبدإ التضامن الحكومي، وذلك بغض النظر عن اختلاف مواقف بعض أحزابها إذا كانت الحكومة ذات طابع سياسي. غير أن الأخذ بمبدإ التضامن الحكومي تشوبه بعض العراقيل التي تتعلق بـ«التراتبية» القائمة بين أعضاء الحكومة.

إن الحديث بداية عن وزراء السيادة يفترض ضمنيا أن باقي الوزراء ليسوا كذلك، مع أن جميع أعضاء الحكومة يخضعون لوضعية واحدة، وهم يرأسون مرافق كلها تعمل في إطار المصلحة العامة، وتسائلهم من طرف المؤسسة الملكية والبرلمان معا ؛ كما أن تعويضاتهم المادية هي تعويضات واحدة وموحدة. وسواء كان ذلك انطباعا أو واقعا، فإن ذلك يدل على حقيقة واحدة وهي أن الوزراء ليسوا على المستوى نفسه من المسؤولية والتأثير في القرار السياسي. ويؤدي ذلك إلى رجحان سلطة فئة معينة من الوزراء، مما يطعن في انسجام الحكومة وفعاليتها.

أضف إلى ذلك أن خلق فئات وزارية من أنواع مختلفة في تشكيلة حكومية واحدة يعطل سير العمل الحكومي، خصوصا وأنه لا توجد نصوص تحدد صراحة صلاحيات كل فئة من الفئات الحكومية المختلفة كفئة كتاب الدولة لدى الوزراء التي أحدثت لأول مرة في التعديل التكنوقراطي على حكومة الفيلالي في 1997، ثم فئة الوزراء المنتدبين لدى الوزراء التي أحدثت أيضا لأول مرة في حكومة اليوسفي. فقد اضطرت هذه الفئة الأخيرة إلى انتظار عدة أشهر لكي تتعرف إلى صلاحياتها. وإن من شأن هذا الانتظار أن يعيق سير العمل الحكومي ؛ فبدلا من الشروع في العمل الحكومي، انتظرت هذه الفئة الحكومية الجديدة، فترة ليست باليسيرة، ما يمكن أن تسفر عنه بعض الاتصالات وما تقوله الأمانة العامة للحكومة في الموضوع. وقد أبرزت هذه الحالة أن هناك تراتبية بين أعضاء الحكومة الواحدة يتمسك بها بعض الوزراء.

يمكن القول انطلاقا مما سبق إن الحكومة تتألف من ثلاثة أجنحة : جناح ما يسمى بوزراء السيادة، وجناح وزراء الدولة، ثم جناح باقي الفئات الحكومية.

كما يلاحظ أن تنوع الفئات الحكومية يؤدي إلى عدم وجود تناسب بين عدد أعضاء الحكومة وبين عدد المرافق الوزارية. فقد يكلف عضو واحد بمرافق وزارية

متعددة أو تكلف أكثر من شخصية حكومية بتسيير مرفق وزاري واحد ؛ كما قد يكلف أحيانا الوزير الأول نفسه بتسيير مرفق أو مرافق وزارية معينة. وإن تكليف شخصية واحدة بمرافق وزارية متعددة يحول دون السرعة في اتخاذ القرارات، ويؤثر تكليف الوزير الأول بمرفق وزاري أو عدة مرافق بعدم فعالية دوره الأساسي المتمثل دستوريا في تنسيق أنشطة أعضاء الحكومة. أفلا يكون من الأنسب أن تحدث مرافق وزارية محدودة في حالة القطاعات الأساسية، وتترك قطاعات أخرى لكتابات الدولة دون تنويع الفئات الوزارية ؟

فنجد في القانون المقارن مثلا أن :

في فرنسا : 19 مرفقا وزاريا و17 كتابة للدولة.
في ألمانيا : 16 مرفقا وزاريا و24 كتابة للدولة.
في إسبانيا : 18 مرفقا وزاريا و06 كتابات للدولة.
في إيطاليا : 20 مرفقا وزاريا و22 كتابة للدولة.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فلا يتعدى عدد مرافقها الوزارية 12، وهي المالية والدفاع والعدل والمواصلات والداخلية والفلاحة والتجارة والشغل والصحة والتعليم والسكنى والتعمير والنقل.

وفي النهاية، لابد من الإشارة إلى وجود تراتبية من نوع آخر بين أعضاء الحكومة، ناتجة عن دور وزير المالية أو وزير الداخلية وعن دور أصدقاء هذين الوزيرين بباقي التشكيلة الحكومية والتي تحول دون السرعة المطلوبة في تنفيذ العمل الحكومي.

بالإضافة إلى معيقات العمل الحكومي المرتبطة بالحكومة نفسها، هناك معيقات أخرى ترتبط بعلاقاتها الدستورية.

ب ــ العلاقات الدستورية للحكومة :

ترتبط المعيقات الأخرى للعمل الحكومي بعلاقتها مع باقي المؤسسات الدستورية.

أولا : قبل كل شيء، إن الحكومة هي حكومة جلالة الملك، ولا ينبغي بالتالي للعمل الحكومي أن يخرج عن الإطار الذي يرسمه له الملك الذي هو أمير المومنين

والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق المواطنين وحرياتهم. لذا، فإن مبادرات الحكومة المتعلقة بوظائفها القيادية والتنفيذية تحتاج إلى موافقة الملك. فالمبادرات سواء في مجال التحديث والإصلاح أو في تحديد الأولويات في مجال التنفيذ لا تتخذها الحكومة وحدها.

ثانيا : فيما يخص علاقة الحكومة بالمؤسسة التشريعية، فبالرغم من رجحان التوازن لصالح الحكومة، فإن المراقبة البرلمانية لم ترق بعد إلى أن تكون حافزا للعمل الحكومي. فغياب ملتمسات الرقابة وعدم تفعيل المقتضيات الدستورية الخاصة بمساءلة أعضاء الحكومة من طرف البرلمان هو غياب للحوافز التي قد تشجع الحكومة على أن تكون فعالة في عملها. وليس هناك من ميكانيزمات تجعل الحكومة تستمد دروسا من عجز الحكومات السابقة في معالجة ملفات معينة في علاقاتها بالبرلمان : يعني أن العلاقات في هذا المستوى بقيت جامدة. ذلك بأن تشكيل الحكومات لم يقترن إلى غاية تعيين حكومة اليوسفي بنتائج الانتخابات التشريعية.

هذه خلاصة موجزة لحدود العمل الحكومي من الناحية الدستورية. والحال أن المغرب قد عرف خمسة دساتير أتى بعضها بتطورات على مستوى العمل الحكومي. أفلا يمكن القول إن النخبة الحكومية التي راكمت تجربة لا يستهان بها يمكنها أن تتجاوز بعض هذه الحدود أو على الأقل أن تتعامل معها بما يطور ممارستها في اتجاه أعراف دستورية أو ميكانيزمات عملية ؟ إن دراسة وضعية النخبة الحكومية تبين أن بنيتها ترتكز أساسا على حدود عملها.

ثانيا : طبيعة التشكيلة الحكومية :

سيتناول هذا التحليل العام التشكيلات الحكومية التي تعاقبت على المغرب منذ استقلاله، وسيتناول بنية النخبة الحكومية ثم دور الأحزاب في إعداد هذه النخبة وأخيرا شكل الحكومات.

1 ــ انعدام التوازن داخل النخبة الحكومية :

لن أدخل في التفاصيل النظرية حول مفهوم النخبة الحكومية، بل سأتعرض لبنية النخبة المذكورة لتبيان كيف أن هذه البنية تشكل حدا من حدود العمل الحكومي.

فمن بين المفاهيم التي شاع ذكرها والتي يقترن تطبيقها مع مبدإ الديمقراطية، مفهوم التمثيلية. فإلى أي حد تمثل النخبة الحكومية في المغرب أغلبية السكان المغاربة : اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا.

أ ــ هل تمثل النخبة الحكومية جميع الأقاليم المغربية ؟

يلاحظ أن النخبة الوزارية التي احتلت مناصب في مختلف الحكومات المغربية تنتمي في غالبيتها إلى إقليم فاس وأقاليم الرباط والدارالبيضاء ومراكش، بل يمكن القول بأن النخبة الوزارية في المغرب تأتي بشكل أساسي من مدينة فاس. وبهذا ينعدم التوازن التمثيلي لصالح الجانب الحضري وعلى حساب الجانب القروي. كما تتجلى النسبية في التمثيلية الإقليمية في النخبة الحكومية في استفادة إقليم أو ثلاثة على حساب باقي الأقاليم المغربية. وبهذا تبتعد النخبة السياسية المنتمية لأغلبية المدن من حظ المشاركة في تسيير الشأن العام.

بالإضافة إلى انعدام التوازن في التمثيلية الإقليمية على الصعيد الحكومي، يوجد انعدام توازن آخر على مستوى تمثيلية الأقاليم داخل كل منطقة من المناطق المغربية، حيث يخفي احتكار التمثيلية من طرف إقليم واحد تمثيلية المنطقة. فهناك تفاوت بين مختلف الأقاليم داخل المنطقة الواحدة من حيث التمثيلية الحكومية، مثلا دور إقليم فاس بل أولويته في التمثيل داخل منطقة الوسط الشمالي، وأولوية تمثيلية إقليم مكناس بالنسبة لمنطقة الوسط الجنوبي، وإقليم مراكش بالنسبة لمنطقة تانسيفت، إلخ. ويتعزز هذا الخلل بانعدام توازن على مستوى ثان يهم التمثيلية الاجتماعية.

ب ــ هل تمثل النخبة الحكومية جميع الفئات الاجتماعية ؟

ينبثق الوزراء الذين تعاقبوا على مختلف التشكيلات الحكومية منذ حكومة 1955 إلى حكومات آخر عقد في هذا القرن في أغلبيتهم من الطبقة العليا أو الفئة الميسورة، وذلك بنسبة 42,43 %، أي تقريبا النصف بينما لا يفوق تمثيل الطبقة الشعبية نسبة 14,28 %. وتدل هذه الأرقام على أن تسيير الشأن العام يظل بعيدا عن الأغلبية الساحقة من سكان المغرب، ويتركز فقط في أيدي سكان بعض المدن المنحدرين من الطبقات الميسورة. كما أن هذه العينة الأخيرة لا تشارك في الحكومات، مهما كانت الشواهد المحصل عليها ؛ بل تقتصر تمثيليتها على حاملي بعض الشهادات فقط. ويتجلى من خلال التخصصات التعليمية الممثلة في مختلف

الحكومات أن النهج الدراسي الحقوقي يعتبر أكثر تأهيلا لشغل مناصب حكومية، خصوصا إذا اقترنت هذه الشهادات بالتخرج من الديار الفرنسية. وهل يعني إقصاء هذه التخصصات من التشكيلات الحكومية المغربية أن الشهادات ذات الارتباط بالميدان السياسي، كالحقوق والآداب مثلا، أو ذات الارتباط بالميدان التقني كالاقتصاد والهندسة، تملك بمفردها حلولا لمشاكل التنمية.

إذا كان انعدام التوازن في تمثيلية النخبة الحكومية يرجح كفة فئة ضيقة من حيث التوزيع الجغرافي والطبقي والثقافي، فإن ذلك لم يسفر عن تشكيل نخبة منسجمة ومتجانسة.

2 ـــ عدم تجانس النخبة الحكومية :

يتجلى عدم التجانس في أوساط الحكومات المغربية في غياب الطابع السياسي لها وميلها إلى الطابع التكنوقراطي. فباستثناء بعض الحكومات الأولى للمغرب المستقل التي تميزت بطابعها السياسي، فإن أغلبية التشكيلات الحكومية المغربية هي ذات طابع تقني أو تكنوقراطي.

لقد وصلت نسبة المنتمين سياسيا داخل الحكومات الأولى المشكلة في المغرب إلى 71,64 % (من سنة 1955-1958)، بينما انخفضت هذه النسبة في الحكومات المعينة منذ 1960 إلى 1972 إلى 29,24 %، وارتفعت بطريقة معاكسة نسبة غير المنتمين من 28,35 % إلى نسبة 68,51 %.

فمنذ تشكيل الحكومات الملكية الأولى، تركزت ظاهرة إقصاء الشخصيات المتحزبة من المشاركة في الحكومات وتعويضها بشخصيات محايدة. وقد تجلى هذا الإقصاء بالخصوص في الحكومات المشكلة خلال حالة الاستثناء، أي حكومة 1965 وحكومة 1967. فما يسمى بفئة المستقلين هي التي شكلت محور النخبة المكلفة بتسيير العمل الحكومي.

وتعزى عودة بروز الطابع الحزبي لبعض الحكومات إلى ظهور أحزاب جديدة واستحواذها على الأغلبية كالتجمع الوطني للأحرار في حكومة عصمان في 1977، والاتحاد الدستوري في حكومة المعطي بوعبيد في 1981. غير أن هذه الأمثلة تشكل استثناءات فقط، وتظل القاعدة العامة هي هيمنة الطابع التقنقراطي على مجمل الحكومات المشكلة في المغرب منذ 1960.

إن تمثيل بعض الأحزاب السياسية في بعض الحكومات المغربية لا يقترن بنهجها الديمقراطي، كما أن دور الأحزاب السياسية في إعداد النخبة دور سلبي. ذلك بأن أغلبية الأحزاب السياسية هي ذات طابع مخزني تستفيد نفسها من نظام الولاء، وتنعدم بذلك الديمقراطية في ظل الهيئات الحزبية حيث يغيب التأطير داخل الأحزاب ؛ كما لا يسمح للقاعدة الواسعة المناضلة في ظل كل حزب بأن تلج الصفوف الحكومية، بل يبقى هذا الأمر حكرا على بعض عناصر هيئاتها القيادية فقط.

والأكثر من ذلك أن الوزراء المنتمين للأحزاب لا يشتغلون في الحكومة وزراء سياسيين يدافعون عن برامج أحزابهم. ويصدق هذا على الحكومات المشكلة منذ 1960. ويمكن أن نرجع ذلك إلى ضعف برامج الأحزاب نظرا لحداثة هذه الأحزاب عند التحاقها بالحكومة، وغلبة الطابع التكنوقراطي على الحكومة. وقد سمعنا مسؤولين سابقين في الحكومة ومسؤولين عن الأحزاب يصرحون بأنهم لم يعملوا وزراء منتمين لهيئات سياسية، بل مشاركين فقط، وأن حزبهم لم يتحمل أيَّ مسؤولية في الحكومة. لقد ظهرت هذه التصريحات في مناسبات مختلفة طرحت فيها أسئلة عن عجز الحكومات، فتجدها الأحزاب مناسبة لتبعد عنها مسؤولية ما حدث. وهذا يذهب بنا إلى أن نسمي هذا النوع من الوزراء بـ«الوزراء المنتمين التكنوقراط».

يضاف إلى العناصر المذكورة أعلاه والمتعلقة بمعيقات العمل الحكومي المرتبطة بطبيعة البنية الحكومية، عنصر آخر يتعلق بعدم دوران النخبة الحكومية.

3 ــ عدم دوران النخبة :

لإعطاء فكرة عن عدم دوران النخبة الوزارية في المغرب، يجدر بنا أن نتناول معطيين، يتعلق الأول بعدد الوزراء الذين احتلوا مناصب حكومية في مختلف التشكيلات الحكومية ؛ ويتعلق الثاني بعدد المناصب الحكومية التي تداولت حولها هذه العينة الوزارية.

1 ــ عدد الوزراء :

ضمت التشكيلات الحكومية منذ أولها في 1955 إلى ما قبل الحكومة الحالية، أي حكومة عبد الرحمن اليوسفي المشكلة في 14 مارس 1998، 252 وزيرا ؛

وذلك في ظرف 43 سنة. وترتبط محدودية العينة الحكومية المغربية بعنصرين : العنصر الأول هو ضعف نسبة تغيير النخبة الحكومية، والعنصر الثاني الناتج عن الأول هو ارتفاع نسبة استقرار الوزراء في مناصبهم.

فنسبة التغيير في الحكومات المغربية تراوحت بين 0 % و46 %، وهي نسبة التغيير التي تحققت في ظل حكومة عبد الله إبراهيم. وتدل النسبتان معا على أن أكثر من نصف النخبة الحكومية لا يتغير بتغيير الحكومات، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة استقرار الوزراء في مناصبهم حيث تصل إلى 68,20 %، أي أن أكثر من ثلثي النخبة الحكومية يحتفظون بمناصبهم بالرغم من تغيير الحكومات وبالرغم من ارتفاع عدد التعديلات الوزارية التي تتعرض لها هذه الأخيرة. وواضح أن عدم تجديد النخبة الحكومية يؤثر لا محالة في حوافز العمل الحكومي بل ويجمده.

2 ـــ عدد المناصب الحكومية :

إذا كان عدد الشخصيات الحكومية المتقلد لمناصب حكومية منذ أول حكومة مغربية إلى ما قبل الحكومة الحالية يصل إلى 252 شخصية، فإن عدد المناصب الحكومية التي تقلدتها العينة الوزارية نفسها قد وصل إلى 669 منصبا، بمعنى أن الحكومات الخمس والعشرين والتعديلات المتكررة التي بلغت 87 تعديلا تخفي وراءها استقرار النخبة الحكومية نفسها في مناصبها وتكلفت بتقلد العديد من المسؤوليات الحكومية بالرغم من تغيير الحكومات.

خــلاصـــة :

إن الحكومة بالمغرب يصعب النظر إليها بصفتها هيئة جماعية منسجمة. وفي هذا الاعتبار تكمن كل الحدود التي من شأنها أن تضيِّق من العمل الحكومي، هذا العمل الذي ينتظر منه أن يقود التحديث ويقدم تصورات للسياسة العامة ويمارس السلطة التنفيذية وينسق كل مكونات الحكومة.

ونتساءل، في نهاية الكلمة، هل يمكن لحكومة بهذه الحدود أن تساير التحولات الاجتماعية من أجل بناء دولة ديموقراطية ؟

الديمقراطية وإشكالية المجالس النيابية

عبد الله عديل
كلية الحقوق ـــ الرباط

تعرف جميع المجتمعات البشرية تحولات كبرى بحكم التطور الزمني وتغيير المحيط المادي وارتقاء الفكر إلى مستويات عليا. وهذه ظاهرة إيجابية أدت إلى تطورات تنعكس بكيفية مباشرة على المناخ السياسي الذي يسود المجتمعات وكذلك على المؤسسات التي تنظمها من حيث تكوينها وممارستها لاختصاصاتها. ويمكن رصد هذه التحولات، في حالة المغرب، من خلال تبنيه للنظام الديمقراطي وأخذه بالنظام البرلماني الذي يعتمد أساسا على انتخاب المجالس النيابية.

ومنذ أواسط الخمسينيات من هذا القرن عرف المغرب تطورات عديدة مست مختلف مجالات حياته وحياة أبنائه.

فقد ارتفع عدد سكان البلاد بكيفية ملحوظة، إذ انتقل من أحد عشر مليون نسمة سنة 1960 إلى ما يقرب من ثلاثين مليونا سنة 1999. وهذه ظاهرة عرفتها مختلف أقطار العالم الثالث خلال الفترة نفسها. وانعكس هذا التضخم الديمغرافي على مستوى التوازن بين السكان الحضريين والسكان القرويين. فقد لوحظ خلال الفترة نفسها ارتفاع لنسبة الساكنة الحضرية من 25 % إلى ما يقارب 50 %، وهذه ظاهرة لها أهمية اجتماعية وسياسية كبرى.

وفي الوقت نفسه بذل المغرب المستقل مجهودا كبيرا في ميدان التعليم ؛ إذ تراجع عدد الأميين بكيفية ملحوظة بالرغم من وجود بعض السلبيات. ومن نتائج ذلك زيادة الوعي السياسي والاجتماعي لدى الساكنة الحضرية على وجه الخصوص، إذ يلاحظ ذلك في ميدان الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، وكذلك في ما يخص الجمعيات والأحزاب السياسية ومستوى نشاطها داخل المجتمع المدني.

ومن نتائج هذه التطورات الهائلة ظاهرة تفكك البنيات الاجتماعية التقليدية كالأسرة الكبرى ونظام القبائل والعشائر والزوايا والتعاضديات الحرفية داخل المدن، وكلها مؤسسات تراجعت بحكم تفككها و لم تعد أطراً لتنظيم المجتمع المدني والسياسي، وتركت المجال أمام مؤسسات أخرى ذات طابع عصري كالأسرة النووية والجمعيات والنقابات والأحزاب. ومن البديهي أن هذه التحولات التي عرفها المغرب بكيفية تدريجية منذ استعادته لاستقلاله سنة 1955 إلى نهاية القرن العشرين كان لابد من أن تنعكس نتائجها على الخطاب السياسي والمؤسسات السياسية، ومن جملتها المجالس المنتخبة.

ومن الجدير بالذكر أن المغرب المستقل تبنى النظام الديمقراطي دون أي تردد. فأبعد المؤسسات التقليدية كلما سمحت له الظروف بذلك وأخذ بالتنظيمات العصرية، التي هي في جوهرها تنظيمات ديمقراطية تعتمد على إشراك الشعب في تسيير شؤونه. وهذا الاتجاه كان واضحا حتى قبل إعلان الاستقلال، إذ كان قد أعلن عنه المغفور له محمد الخامس في خطاب العرش يوم 18 نونبر 1951، كما كانت الحركة الوطنية بمختلف مكوناتها تتبناه بكيفية صريحة خصوصا وأنه يلائم ظروف الحياة العصرية ويتماشى مع الأهداف الوطنية المشروعة.

وإذا نظرنا إلى الخلفية التاريخية للنظام الديمقراطي العصري، فإننا نجد أنه منذ أواخر القرن الثامن عشر استقر الرأي لدى المفكرين السياسيين أن النظام الديمقراطي سيكون نظاما تمثيليا ؛ فلا مجال للحديث عن الديمقراطية المباشرة. ويرجع ذلك إلى أن الديمقراطية الكلاسيكية التي كانت ديمقراطية مباشرة كانت تطبق في حدود دول صغيرة الحجم، وتعتمد على التمييز بين السكان مما كان يؤدي إلى إقصاء جزء كبير منهم عن العمل السياسي. ومن هنا تظهر أهمية المجالس النيابية ووزنها المؤسساتي.

فالسؤال المطروح عند تبني الديمقراطية النيابية يتلخص في شطرين : من سيكون له حق التصويت ؟ وكم سيكون عدد المجالس النيابية ؟

فالمشاركة بواسطة التصويت قاعدة ديمقراطية، لكنه من غريب المفارقات أن بريطانيا، وهي أم الديمقراطيات الحديثة، بقيت إلى يومنا هذا تتبنى نظاما آخر في تكوين مجلس اللوردات، وهو الغرفة الأولى في البرلمان البريطاني، وهو نظام الوراثة.

وقد صوت أعضاء هذا المجلس في شهر نونبر 1999 على إلغاء هذا النظام الذي يتنافى مع المفاهيم الديمقراطية. والملاحظ أن الأنظمة الديمقراطية الغربية تبنت في بداية عهدها نظام الاقتراع المحدود بحيث كانت المشاركة في الانتخابات مقصورة على الأغنياء. وبذلك وقع إقصاء الجماهير الشعبية من المشاركة. وحتى عندما وقع الأخذ بنظام الاقتراع العام في أواسط القرن التاسع عشر، بقي الاقتراع مقصورا على الرجال، ولم تحصل النساء على حق الانتخاب إلا بكيفية تدريجية خلال القرن العشرين، وكان ذلك سنة 1920 في الولايات المتحدة، وسنة 1928 في بريطانيا وسنة 1944 في فرنسا. ومع ذلك، بقيت إشكالية سن المشاركة. فالقاعدة كانت تتلخص في جعل هذا السن مرادفا لسن الأهلية القانونية وهو سن الواحد والعشرين سنة، وتدريجيا وقع الأخذ بقاعدة الثمان عشرة سنة لضمان إشراك جزء من الشباب في الانتخابات.

والملاحظ أن المغرب تبنى منذ بداية تجربته الديمقراطية قاعدة انتخاب المجالس النيابية. فلم يأخذ بنظام الوراثة ولا بنظام التعيين لجزء من المجالس، بالرغم من أن هذا النظام مازال العمل به جاريا في بعض الأقطار. فكان من اللازم تبني نظام ديمقراطي حقيقي يقوم على أساس انتخاب الأمة لمن يمثلها في المجالس النيابية، وذلك على أساس قانون انتخابي ملائم.

وقس على ذلك النظام الانتخابي. فقد أخذ المغرب بنظام الاقتراع العام، رجالاً ونساءً، معلنا بذلك عن مبدإ المساواة بين المواطنين ذكورا وإناثا في ما يتعلق بممارسة الحقوق السياسية. ويفهم من ذلك حق المشاركة في الانتخابات وحق الترشيح. وفي سنة 1992 خفض المغرب سن المشاركة إلى العشرين سنة، وذلك استجابة لمطالب المجتمع المدني وتكريسا لمستوى الوعي الذي أصبح يطبع الشباب المغربي.

ويوضح القانون الانتخابي الشروط التي ينبغي أن تتوافر في الناخب، وهي الشروط التي تنص عليها القوانين المشابهة في مختلف البلاد الديمقراطية. وأوّلها المواطنة، وهذه من البديهيات، والإقامة في أرض الوطن ؛ لكنه من الجدير بالذكر أن المشرع المغربي فسح المجال في الثمانينيات أمام المغاربة المقيمين في الخارج للمشاركة في الانتخابات وانتخاب ممثلين لهم في مجلس النواب، وكانت هذه تجربة

تراجع عنها في ما بعد. ومن الواضح أن يكون الناخب متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية، وهذا ما ينص عليه القانون الانتخابي المغربي.

ولا ينص القانون الانتخابي على شرط معرفة القراءة والكتابة مما يضمن مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية من دون تحديد.

ومن المسلم به أن المنتخب العضو في مجلس نيابي ينبغي أن تتوافر فيه الشروط الموضوعية التي ينبغي أن تتوافر في كل من سيكون في وضعية ممثل للأمة. ومن جملتها شرط الإقامة في الدائرة الانتخابية أو الانتساب إليها أو أداء الضرائب فيها، وهي الشروط المطلوب توافرها حتى في الناخب. وكان من المرغوب فيه أن ينص القانون الانتخابي على أن يكون المرشح من مستوى دراسي يمكنه من ممارسة مهامه على أحسن وجه، لكن المشرع المغربي ترك ذلك لقاعدة التطور التي ستؤدي لا محالة إلى إبعاد الأميين عن المجالس النيابية بكيفية تدريجية، خصوصا وأن قاعدة إقرار المستوى الدراسي من شأنها أن تؤدي إلى الخوض في مشاكل اجتماعية وثقافية من شأنها أن تعرقل عمل المؤسسات.

ثم إن الدستور المغربي أقر منذ سنة 1962 مبدأ حرية التعبير لأعضاء المجلس النيابي أثناء ممارستهم لمهامهم في الحدود التي يوضحها الدستور نفسه. كما ينص الدستور على تمتع أعضاء البرلمان بالحصانة البرلمانية. وتستند هذه القاعدة إلى مبدإ حماية ممثلي الأمة ضد الممارسات بما فيها الإجراءات ذات الطابع القضائي التي يمكنها أن تمنعهم من ممارستهم لمهامهم. وينص الدستور كذلك على امكانية رفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء البرلمان إن اقتضى الأمر ذلك. والواقع أن تطبيق مثل هذه القواعد مرتبط بمستوى تطور المجتمع السياسي.

وهكذا، يمكننا القول إن المغرب قد حقق خلال الأربعين السنة الماضية مكتسبات مهمة في مجال تنظيم المؤسسات التمثيلية التي تضطلع في النظام البرلماني بمهام جسيمة تتلخص في تمثيل الأمة والقيام بالعمل التشريعي ومراقبة الحكومة.

ثم إن الشطر الثاني من إشكالية المجالس النيابية يدور حول عدد المجالس النيابية. وهذا موضوع يستأثر باهتمام الباحثين ورجال القانون الدستوري الذين تناولوه من مختلف الجوانب منذ أن بدأ العمل بنظام الديمقراطية البرلمانية التمثيلية. فالسؤال

المطروح هو معرفة كم هو عدد المجالس النيابية التي ينبغي أن تشكل البرلمان ؟ فهناك من يتبنى قاعدة الغرفة الواحدة، وهناك من يدافع عن نظام الغرفتين.

فنظام الغرفتين يفرض نفسه دون نقاش عندما تكون الدولة اتحادية أو فدرالية بحيث تكون هناك غرفة تمثل المواطنين حسب أهميتهم العددية، وغرفة تمثل الولايات على أساس مبدإ المساواة في غالب الأحيان. وعلى هذا الأساس، كيف يمكن تبرير نظام الغرفتين في إطار الدولة المفردة ؟ فبالرغم من التبريرات التقنية التي ترتبط بالعمل التشريعي وبمفهوم تمثيل الأمة، فإن الفصل في هذا الموضوع مرتبط بالمواقف السياسية التي تتبناها الدولة ومكونات المجتمع المدني.

وقد دافع بعض المفكرين السياسيين عن قاعدة الغرفتين البرلمانيتين على أساس أن نظام الغرفتين يؤدي إلى توازن داخل الجهاز التشريعي، ويؤدي إلى تمثيل نوعي للأمة زيادة على التمثيل السياسي. ففي بعض الحالات، كانت الغرفة الثانية غرفة أرستقراطية، مما يتنافى مع النظام الديمقراطي. وهذا ما عملت به فرنسا من 1814 إلى 1848، وكذلك بريطانيا بواسطة مجلس اللوردات. وبعد الأخذ بنظام الاقتراع العام، لجأت بعض الديمقراطيات إلى انتخاب أعضاء الغرفة الثانية على درجتين، مما أدى إلى دخول الأعيان المحليين إلى إحدى غرف البرلمان. وهذا النظام تعمل به فرنسا في حالة مجلس الشيوخ. وعلى كل حال، فالديمقراطية الحديثة تتبنى إشكالية التمثيل النوعي للأمة من خلال تمثيل الفئات الاجتماعية والمهنية.

وقد تبنى المغرب في بداية العهد الدستوري نظام الغرفتين مع جعل مجلس المستشارين مجلسا يمثل الجماعات المحلية والغرف المهنية والنقابات. وابتداء من سنة 1970، نصت الدساتير المغربية على تكوين البرلمان من غرفة واحدة هي مجلس النواب مع التنصيص على أن ثلثي أعضاء المجلس يقع انتخابهم بواسطة الاقتراع المباشر، والثلث الباقي عن طريق الاقتراع غير المباشر، مع توزيع المقاعد بين ممثلي الجماعات المحلية والغرف المهنية والنقابات (دساتير 1970 و1972 و1992).

و لم يكن هذا الاختيار ليرضي طيلة هذه المدة جميع الاتجاهات السياسية المغربية. فالانتخابات للثلث الثالث كان تجري بعد انتخاب الثلثين، مما كان يثير مسألة تأثير النتائج الأولى على سلوك الناخبين وربما حتى على سلوك السلطة المكلفة بتنظيم الانتخابات ؛ ثم إن الدستور كان يجعل على قدم المساواة جميع أعضاء مجلس

النواب، بينما يَنْتَخِبُ بعضَهم ما يقارب 90.000 ناخب، والبعض الآخر تنتخبه عشرات فقط، وهذه النقطة بقيت موضوع نقاش في الأوساط السياسية قبل الموافقة على دستور 1996.

وقد تميز دستور 1996 بتبنِّيه لنظام الغرفتين البرلمانيتين، على أساس أن الغرفة الثانية المسماة بمجلس المستشارين تمثل الفئات الاجتماعية والمهنية التي كانت ممثلة بواسطة الثلث الثالث في برلمان 1970–1992، مع التنصيص على أن هذه الغرفة تمارس اختصاصات تشريعية وتراقب العمل الحكومي كما تقتضي ذلك فلسفة النظام البرلماني. والملاحظ أنها لا تحتضن ممثلين عن الجمعيات ولا عن الجمعيات النسوية.

وعلى كل حال، فاختلاف المواقف والأنظمة في ما يخص نظام الاقتراع وكيفية تمثيل الأمة بمختلف مكوناتها واكب التحولات الاجتماعية التي أثرت بدورها في المواقف الفكرية والنظرية. فالنظام الديمقراطي الذي أصبح اليوم المثل الأعلى للأمم والشعوب يسعى في جوهره وبواسطة مؤسساته إلى تكريس مبدإ إشراك الأمة في تسيير شؤونها عن طريق مجالس نيابية منتخبة بكيفية منسجمة، لكن النظام القائم على التمثيل السياسي وحده يواجه إشكالية إسماع صوت مختلف فئات الأمة عن طريق مجالس غير برلمانية لها صفة تقريرية، بالرغم من أنها من حيث المبدأ لا ترتقي عن صفة المجالس الاستشارية. وستؤدي قاعدة التطور إلى تبني صيغة أقرب إلى الواقع المنشود.

DEMOCRATIE ET REPRESENTATION NATIONALE AU MAROC

Omar BENDOUROU
Faculté de Droit — Rabat

Le thème «démocratie et représentation» nous conduit à nous interroger sur la démocratie représentative et sur les conditions de son application au Maroc. Cette démocratie, étant basée sur l'élection, il est nécessaire de voir dans quelle mesure le régime représentatif peut être qualifié de démocratique, ce qui nous amène à débattre des éléments qui sont attachés à cette forme de démocratie. Autrement dit, l'existence de la démocratie représentative dans un pays donné suppose la réunion d'un certain nombre de conditions relatives au régime du suffrage, au mode de scrutin, au découpage électoral, à la sincérité et à la régularité du scrutin, ainsi qu'au rôle des élus dans la représentation des citoyens.

Ce sont ces différentes composantes que nous essayerons d'analyser.

I – LE REGIME DU SUFFRAGE

L'élection au Maroc se déroule selon deux modes de suffrages : le suffrage universel pour l'élection de la Chambre des représentants et le suffrage indirect pour la désignation des membres de la Chambre des conseillers. La combinaison de ces deux modes de suffrage pour l'élection des deux chambres à pouvoirs égaux est une restriction du suffrage universel. On se réfère souvent à la France pour justifier le cas marocain. Or, la comparaison n'est pas justifiée. Car en France, le Sénat est certes élu au second degrés, mais par des élus du peuple puisque le collège électoral du Sénat est formé des députés, des conseillers généraux, des conseillers régionaux et des délégués des conseils communaux. Or, au Maroc, La chambre des Conseillers est composée, comme on le sait, de trois catégories de membres (art. 38 C. complété par les articles 1 et 2 de la loi organique du 4 septembre 1997 relative à la Chambre des conseillers)[1] :

1. Des membres élus, dans chaque région, par un collège électoral composé des élus des conseils communaux, des assemblées préfectorales et provinciales et des conseils régionaux (162 membres).
2. Des membres élus, dans chaque région, par des collèges électoraux composés des membres élus par des chambres professionnelles c'est-à-dire des chambres d'agriculture, des chambres de commerce, d'industrie et de service, des chambres d'artisanat et des chambres des pêches maritimes (81 membres) ;

(1) B.O.R.M. n° 4518 du 18 septembre 1997, p. 856.

3. Des membres élus, à l'échelon national, par un collège représentant des salariés, c'est-à-dire des délégués des personnels des entreprises, des représentants du personnel aux commissions du personnel des entreprises minières, des représentants du personnel au sein des commissions administratives paritaires prévues par le statut général de la fonction publique et les statuts particuliers du personnel communal et des personnels des établissements publiques (27 membres)[2].

Parmi ces trois catégories des membres, seuls le collège des conseillers communaux est élu au suffrage universel, les autres catégories ne sont pas issus dan leur intégralité du suffrage direct, y compris les assemblées préfectorales et provinciales et les conseils régionaux. En effet, les premières sont formées certes des élus des élus communaux, mais aussi des représentants des chambres professionnelles (art. 175 et 176 du dahir du 2 avril 1997 formant code électoral) tandis que les seconds se composent, parallèlement aux représentants des conseils communaux et des parlementaires, des représentants des assemblées préfectorales et provinciales des régions et ceux des chambres professionnelles et des salariés, etc.

Il résulte de ce qui précède que la chambre des conseillers, contrairement au Sénat français qui est formé des élus des élus, est issue de scrutin indirect dominé par des collèges non issus du suffrage universel.

En outre, cette composition pose plusieurs problèmes :

D'abord, la question des critères sur la base desquels ces chambres professionnelles ont été créées et leur représentativité admise ?

Ensuite, la raison pour laquelle on a exclu d'autres catégories socio-professionnelles comme les avocats, les médecins, les journalistes, les architectes, les femmes en tant que représentantes des familles, etc. Autrement dit, cette chambre qu'on veut représentative des catégories socio-professionnelles ne reflète pas en fait l'ensemble de ces catégories.

Enfin, on s'interroge sur la légitimité de cette chambre pour représenter la population et détenir les mêmes pouvoirs que la chambre des représentants ?

En effet, la Chambre des conseillers a en principe les mêmes pouvoirs que la Chambre des représentants. En matière législative, la Constitution (art. 58) prévoit que la loi est votée en termes identiques par les deux chambres, toutefois

---

(2) La composition de la Chambre des conseillers nous rappelle le projet de référendum relatif au Sénat proposé par le Général De Gaulle le 27 avril 1969 et rejeté par le peuple français. En effet, ce projet prévoyait un sénat formé de 323 membres répartis entre les représentants des collectivités territoriales (160) et des représentants des activités économiques, sociales et culturelles (146). Les représentants socio-professionnels devaient appartenir à sept catégories : 42 sièges devaient revenir aux salariés du secteur privé et public, 30 aux agriculteurs, 36 aux chefs d'entrepries industrielles, commerciales, maritimes et artisanales, 10 aux familles dont la moitié aux femmes, 8 aux professions libérales, 8 à l'enseignement supérieur et à la recherche, 12 aux activités sociales et culturelles. V.J. : Gicquel, **Droit constitutionnel et institutions politiques**, Monchrestien, 1998.

en cas de désaccord entre les deux chambres, le gouvernement peut intervenir pour provoquer la réunion de la commission mixte et demander ensuite à la chambre des représentants d'adopter définitivement un texte législatif à la majorité absolue de ses membres[3].

Dans le domaine du contrôle politique, la Chambre des conseillers possède les mêmes pouvoirs que la première chambre, c'est-à-dire la possibilité de mettre en cause la responsabilité du gouvernement par l'adoption d'une notion de censure. Cette situation est spécifique au Maroc. Certes, on trouve dans certains pays une deuxième chambre qui a le pouvoir de renverser le gouvernement comme c'est le cas de l'Italie (La Chambre des députés et le Sénat) et de la Belgique (la Chambre des représentants et le Sénat). Mais dans ces deux pays, la deuxième chambre est élue au suffrage universel direct et peut prétendre exercer les mêmes pouvoirs que la première chambre. Or, dans le cas du Maroc, la chambre des conseillers qui ne dispose pas de la légitimité démocratique risque de mettre en péril un gouvernement issu du suffrage universel direct et par conséquent le pouvoir du peuple. Autrement dit une chambre dominée par les représentants des intérêts décidera du sort d'un gouvernement qui ne se conforme pas à ses intérêts[4].

Le problème qui peut se poser de surcroît est que les débats au sein de cette chambre risquent d'être centrés sur le clivage entre différents intérêts en cause puisque les conseillers sont élus en référence à leur catégorie socio-professionnelle et seraient mandatés pour défendre ces intérêts, alors que généralement les débats doivent concerner les questions d'intérêt national.

C'est pourquoi, il serait à notre avis judicieux de reconsidérer le bicaméralisme marocain en supprimant la deuxième chambre et en transférant sa composition socio-professionnelle élargie au conseil économique et social prévu par l'actuelle Constitution dont on ignore jusqu'à aujourd'hui la composition, puisque la loi organique indispensable à sa mise en place n'a pas encore vu le jour. Ainsi, les différents intérêts peuvent exprimer leurs points de vue sur des textes que le gouvernement et le parlement leur auront soumis. Il ne s'agit donc pas d'écarter les représentants d'intérêt, mais de les associer à la prise de décision

---

(3) A titre de comparaison, l'article 45 de la Constitution française – qui a inspiré le constituant marocain – a prévu, en cas de désaccord entre l'Assemblée nationale et le Sénat sur des textes législatifs, la possibilité pour le gouvernement d'accorder le dernier mot à la première avec un vote à la majorité simple, ce qui est moins contraignant par rapport au texte constitutionnel marocain.

(4) Le cas de la chambre des conseillers au Maroc se rapproche du Sénat Irlandais. Ce dernier est formé de 60 membres dont 49 sont élus parmi les candidats présentés par les organisations qui défendent des intérêts spécifiques (culture et langue nationale, travail, Agriculture diplômes d'université). Le corps électoral (à l'exception de celui prévu pour les universités), est formé des membres du parlement (les Oireachtas) du Conseil de département ou du Conseil d'arrondissement (environ un millier de personnes). Le Sénat ne dispose toutefois pas de la possibilité de mettre en jeu la responsabilité politique qui est de la compétence du Dail (Chambre des représentants), dont les membres sont élus au suffrage universel) Voir Y. Guchet (sous la direction de), **Les systèmes politiques des pays de l'Union européenne**, A. Colin, 1994, p. 251 – 280.

dans un cadre institutionnel qui réserve toutefois les décisions politiques à la seule représentation national issue du suffrage universel. Le but étant d'éviter que les groupes de pression soient juges et parties et de permettre à la représentation nationale d'assurer son pouvoir d'arbitrage entre les différents intérêts opposés en protégeant par là même l'intérêt national[5].

La question du bicaméralisme se pose aujourd'hui avec acuité dans la mesure où la Chambre des conseillers se comporte comme un second parlement dans son analyse des textes législatifs et dans sa mission de contrôle politique. En effet, la chambre des conseillers n'examine généralement pas les projets de loi transmis par la Chambre des représentants, après les avoir modifiés et adoptés, mais ceux déposés initialement par le gouvernement auprès de cette dernière. Par ailleurs, on relève que les conseillers interrogent le gouvernement sur les mêmes questions déjà posées par les représentants, ce qui constitue un acte ennuyeux pour les citoyens qui suivent les débats à la télévision et engendre un double travail pour les membres du gouvernement.

II - LE MODE DE SCRUTIN

On s'interroge ici sur le mode de scrutin retenu pour l'élection des membres de la chambre des représentants.

Le mode de scrutin retenu, comme on le sait, depuis d'ailleurs 1960, est le scrutin majoritaire uninominal à un tour. Ce scrutin ne semble pas correspondre aux critères de justice et d'égalité. Certes ce scrutin est appliqué dans certaines démocratie anciennes comme la Grande-Bretagne. Toutefois, dans ce pays, l'inégalité est largement compensée par le système de partis c'est-à-dire par le bipartisme. On constate que les deux principaux partis travailliste et conservateur se compensent mutuellement dans plusieurs circonscriptions et que sur le plan national rares sont les cas où l'un des deux partis obtient une majortié des sièges avec moins de voix que son concurrent[6]. Or, au Maroc, le choix de ce scrutin était au départ un choix stratégique des années soixante, consistant à faire barrage aux partis nationalistes[7]. Aujourd'hui, les données politiques sont différentes et l'intérêt suprême doit l'emporter sur des considérations politiciennes. L'important est de contribuer à dégager une majorité claire et représentative réelle du peuple, ce que ce mode de scrutin n'est pas parvenu à faire le 14 novembre 1997 puisque, comme on le sait, aucun des deux fronts (la Koutlah et Al Wifaq) n'est parvenu à avoir la majorité absolue des sièges

(5) Le gouvernement consulte aujourd'hui plus qu'autre fois les entreprises avant la présentation finale des projets de loi au parlement (voir l'intervention télévisée de M. Oualalou ministre de l'Economie et des Finances au cours de l'émission Fi Al Wagiha, le mercredi 20 janvier 1999).

(6) Deux cas se sont produits en Grande-Bretagne en 1951 et en 1974. En 1951, le Partis travailliste a obtenu 48, 8 % des suffrages avec 295 sièges alors que les conservateurs en obtenant 48 % des suffrages ont eu 321 sièges. En 1974, le Parti travailliste a obtenu 301 sièges pour 37 % des suffrages alors que le Parti conservateur n'a remporté que 296 sièges pour 38 % des suffrages.

(7) Voir O. Bendourou, **Le pouvoir exécutif au Maroc depuis l'indépendance**, Publisud, 1986.

au parlement[8].

Par ailleurs, le caractère brutal de ce scrutin a fait que dans de nombreuses circonscriptions, les candidats élus ont obtenu moins de 50 % des suffrages et que dans certaines circonscriptions les élus l'ont remporté avec moins de 15 % des suffrages[9].

Si l'on se réfère aux résultats globaux publiés par le Ministère de l'intérieur, on constate que les partis qui ont recueilli plus de voix n'ont pas obtenu forcément plus de sièges.

Ainsi, le Parti de l'Istiqlal a obtenu 13, 18 des voix, presque autant que l'USFP (13, 87 des voix), alors qu'il n'a obtenu que 32 sièges contre 57 par l'USFP. Plus encore, l'Union constitutionnelle a eu 10,16 % des voix avec 50 sièges, tandis que le RNI a obtenu 11,07 % des suffrages avec 46 sièges.

Cette situation pose le problème de la représentativité de la chambre des représentants et par conséquent celle du caractère démocratique de ces élections.

III – LE DECOUPAGE DES CIRCONSCRIPTIONS ELECTORALES

Le découpage des circonscriptions électorales est un élément important dans la stratégie électorale puisqu'il peut renforcer le processus démocratique ou le déformer.

La pratique marocaine du découpage électoral a souvent fait apparaître des inégalités entre différentes circonscriptions électorales. C'est le cas du décret du 9 mai 1977 créant les circonscriptions électorales pour l'élection des représentants qui a dégagé quelques inégalités[10]. Il en est de même du décret du 24 septembre 1997 créant et délimitant les circonscriptions électorales pour l'élections des membres à la chambre des représentants qui fait apparaître des inégalités flagrantes entre différentes provinces[11] et parfois des inégalités entre différentes circonscriptions des mêmes provinces[12], ce qui montre que les considérations politiques ont primé sur le respect de l'égalité entre les citoyens selon le principe un homme une voix.

---

(8) AL Koutlah a obtenu 102 sièges soit 31, 38 % des sièges et Al Wifaq 100 sièges soit 30,77 %.

(9) Voir les résultats détaillés proclamés par le ministère de l'Intérieur.

(10) A titre d'exemple la circonscription de Figuig a été représentée sur la base de 41.000 habitants, celle de Boulmane avec 58000 habitants et enfin celle de Kénitra avec 130.000 habitants. Voir A. Menouni, **Droit constitutionnel et institutions politiques**, Ed. Toubkal, 1991, p. 123 – 125.

(11) Comme c'est le cas du nombre d'inscrits à Figuig et à Missour qui varie entre 13.000 et 14.000 alors qu'à Kénitra-Est, El Jadida, Saniat R'mal et Sahel à Tetouan, il dépasse 50.000. Voir le rapport de l'OMDH sur les élections de 1997.

(12) C'est le cas de la province d'Al Hay Hassani où le nombre d'habitants dans la première circonscription est de l'ordre de 28.198 alors que dans la deuxième et la troisième circonscriptions, il est respectivement de 89.230 et 80.000. Il en est de même de la province d'Ain Chock où le nombre d'habitants dans la quatrième circonscription est estimé à 16.180 alors que celui des cinquième et sixième circonscriptions est respectivement de 63.987 et de 85.842. Rapport précité.

Par ailleurs, on constate que le découpage électoral au Maroc est de la compétence du gouvernement, alors que dans des démocraties modernes, il fait partie des attributions du parlement (France par exemple). Il est donc nécessaire de renforcer le processus démocratique en confiant au parlement de telles compétences pour éviter la manipulation du corps électoral. L'avantage de faire du découpage électoral une matière qui rentre dans les attributions du législateur est de permettre un débat public sur la nature du découpage et par là-même son possible contrôle par le Conseil constitutionnel, qui sera amené en cas de saisine à se prononcer sur l'égalité des suffrages, comme l'ont déjà fait plusieurs juridictions constitutionnelles étrangères (Etats-Unis d'Amérique, France, etc...)[13].

IV – LE PROBLEME DE LA REGULARITE, DE LA TRANSPARENCE ET DE LA SINCERITE DES ELECTIONS :

Cette question est un élément essentiel de la démocratie représentative et un principe fondamental consacré par les conventions internationales relatives aux droits de l'homme. Ainsi le Pacte international relatif aux droits civils et politiques de 1966 précise dans son article 25 que «tout citoyen à le droit et la possibilité... de voter et d'être élu, au cours d'élections périodiques, honnêtes, au suffrage universel et égal et au scrutin secret, assurant l'expression libre de la volonté des électeurs». Or au Maroc les élections sont entachées d'irrégularités, ce qui aboutit à la déformation de la volonté populaire. Ces irrégularités peuvent être, essentiellement, le résultat de deux comportements :

– Le premier se fait par l'intervention de l'administration dans le déroulement des élections. Cette intervention peut se faire soit au cours de la campagne électorale en faisant campagne pour un candidat déterminé, soit en gênant l'action d'un candidat (pour la tenue des meetings dans des salles en contraignant par exemple le propriétaire de telle ou telle salle à ne pas mettre à la disposition du candidat ces locaux), soit pendant le déroulement du scrutin (empêcher les représentants de certains candidats à ne pas être présentés dans des bureaux de vote), soit en inversant les résultats globaux pour proclamer élu un candidat battu.

La déformation du scrutin peut résulter aussi des moyens illégaux utilisés par certains candidats pour conquérir des sièges comme l'achat des voix, ce qui nous amène à nous poser des questions : Que recherche un candidat qui achète des voix à des millions de centimes pour obtenir un siège au parlement ? Une tribune au sein du parlement ? Ou considère-t-il l'argent versé comme étant un investissement rentable pendant la durée du mandat parlementaire ?

Ce sont des irrégularités dont la presse a fait état au cours des dernières élections législatives[14].

---

(13) Le découpage électoral préparé par le gouvernement a été soumis à la commission nationale de suivi qui ne l'a pas amendé.

(14) Voir également le rapport de l'OMDH sur les élections législatives de 1997.

Les moyens illégaux utilisés par plusieurs candidats pour avoir le titre de parlementaire ne peuvent manifestement conduire à la formation d'un parlementaire responsable de ses tâches, conscient de sa mission, d'où le comportement de certains parlementaires qui délaissent le travail parlementaire, s'absentent et privilégient la défense des intérêts personnels au détriment de l'intérêt général.

De ce qui précède, on constate que l'utilisation des instruments de la démocratie représentative (suffrage universel, mode de scrutin, découpage électoral, sincérité et transparence des élections) pose le problème de la démocratie en regard à la pratique électorale au Maroc.

Les limites des expériences électorales au Maroc nous conduit à nous interroger sur le rôle du parlement.

V – LE ROLE DU PARLEMENT

Le parlement étant représentant du peuple, il doit être le lieu naturel des débats entre gouvernement et opposition ainsi que celui de l'élaboration et de l'adoption des textes législatifs. Or ce que l'on constate au Maroc, c'est que le parlement est marginalisé. En effet, le gouvernement ne prend pas au sérieux l'existence du parlement dans la mesure où dans les compétences propres de ce dernier, le gouvernement a tendance à privilégier le débat sur des textes législatifs en dehors du cadre du parlement. C'est le cas par exemple des lois sur la région[15], le code électoral[16] et celles relatives au processus électoral qui ont été élaborées, discutées et adoptées d'abord en commun accord entre gouvernement et partis politiques avant d'être approuvées par la Chambre des représentants. Les lois organiques relatives aux deux chambres parlementaires ont été soumises au départ par le gouvernement à la Commission nationale de suivi des élections[17] qui les a discutées, amendées et adoptées avant qu'elles ne soient soumises au parlement qui n'a fait qu'avaliser des textes préparés sans son concours. Ce qui est curieux, c'est que le parlement est formé des mêmes partis politiques qui ont mené les négociations sur ces textes, lesquels partis auraient dû exiger leur soumission au parlement afin que le débat soit public et que l'opinion publique soit au courant des positions de la majorité et de l'opposition.

La Commission nationale de suivi des élections qui a été créée en 1997 a quasiment pris le relais du parlement dans beaucoup de domaines au point qu'il est permis de s'interroger sur l'utilité du parlement et s'il ne s'agit plutôt pas d'un décor politique.

Un autre exemple qui conforte cette thèse est la proposition de la commission nationale de suivi des élections d'interdire aux candidats sans étiquette politique

(15) Dahir du 2 avril 1997 relative à la région.

(16) Dahir du 2 avril 1997 portant promulgation de la loi n° 9 – 97 formant code électoral, B.O. n° 4470 du 3 avril 1997, p. 306.

(17) Dahir du 1er mai 1997 créant cette commission.

de se présenter aux élections législatives relatives à la chambre des conseillers (proposition qui a été adoptée par SM le Roi le 27 novembre 1997).

Du moment qu'il y a un accord entre l'ensemble des sensibilités politiques pour l'interdiction de telles candidatures, il aurait été préférable que le parlement légifère dans ce domaine pour faire preuve de responsabilité devant l'opinion publique[18].

Une autre curiosité est la déclaration commune relative aux élections signée le 28 février 1997 entre les pouvoirs publics et les partis politiques. Cette déclaration concerne l'engagement des partis politiques et le gouvernement pour assurer des consultations transparentes et sincères. Or, du moment qu'il y a une volonté commune des pouvoirs publics et des partis pour assurer des garanties au déroulement des élections, il aurait été judicieux que le parlement se prononce sur un texte dans le cadre du code électoral, par exemple, pour prévoir une institution dotée de pouvoirs spécifiques en vue d'entourer les élections de toutes les garanties nécessaires à leur bon déroulement.

Aujourd'hui encore, les principaux problèmes économiques et sociaux continuent à être débattus en dehors du parlement comme c'est le cas de la question de l'emploi qui a fait l'objet d'assises nationales sur l'emploi, organisées en décembre 1998 à Marrakech, à l'initiative du gouvernement. Il en est de même des textes relatifs à l'enseignement, au code du travail, aux libertés publiques...

La marginalisation du parlement est également accentuée par le comportement parlementaire qui atteste d'une quasi-irresponsabilité dans les débats au sein de cette enceinte. Elle se manifeste aussi dans le comportement de l'opposition qui n'use pas de tous les moyens constitutionnels pour demander des comptes au gouvernement. Par exemple la Constitution permet à l'opposition de déposer une motion de censure pour contraindre le gouvernement à s'expliquer sur certaines questions. Car l'objet d'une motion de censure n'est pas tant de renverser le gouvernement que de le contraindre à ouvrir des débats publics sur des questions d'intérêt national. Par ailleurs, l'opposition actuelle, comme l'opposition d'hier, n'a pas usé de son droit de saisir le Conseil constitutionnel qui aurait pu jouer un rôle important dans le renforcement de l'Etat de droit à l'occasion du contrôle de la constitutionnalité des lois ordinaires comme c'est le cas par exemple de la loi de Finance qui comporte à notre sens plusieurs dispositions inconstitutionnelles (le caractère de l'habilitation législative accordée au gouvernement par exemple)[19].

---

(18) Permettre au parlement de légiférer dans ce domaine peut amener le conseil constitutionnel à se prononcer sur la constitutionnalité de cette législation dans la mesure où la constitution ne permet nullement l'interdiction des candidats sans appartenance politique. Cette interdiction constitue à notre avis une mesure contraire à la constitution puisqu'elle restreint le droit d'éligibilité en raison de considérations politiques.

(19) Voir notre étude : Controverses sur le décret du 16 mars 1998, REMALD, n° 23, 1998. L'ancienne opposition n'a saisi le Conseil constitutionnel qu'une seule fois à l'occasion de =

Les parlementaires qui donnent l'impression d'être convaincu que l'enjeu est ailleurs, ne font rien pour permettre au parlement de conquérir une certaine crédibilité aux yeux de l'opinion publique qui commence à être lassée d'un parlement qui ne fait rien et qui pose la question de son utilité, ce qui s'est traduit au cours des dernières élections législatives par un taux d'abstention qui a atteint près de 42 % contre 37 % en 1993. On remarque donc que le taux d'abstention augmente d'une élection à l'autre.

En conclusion, on constate que les instruments de la démocratie représentative souffrent de plusieurs insuffisances qui exigent des réformes urgentes pour rendre crédible l'institution parlementaire.

= la loi sur les paraboles (Décision du 16 août 1994). Depuis la formation du gouvernement Youssoufi, l'opposition actuelle a eu recours au Conseil à deux reprises, à l'occasion du vote sur le programme gouvernemental prévu par l'article 60 de la Constitution (Décision du 2 juin 1998) et sur les lois de privatisation (Décision du 29 avril 1999 relatives aux quatre requêtes présentées par les représentants et les conseillers).

ندوة الديمقراطية والتحولات الاجتماعية في المغرب (محاولة تركيبية)

سعيد بنسعيد العلوي

قيدوم كلية الآداب بالرباط

أحاول في هذا العرض السريع والمقتضب بطبيعته، عرضاً يأتي مباشرة بعد الاستماع إلى العروض التي استمعنا إليها في الجلسات الخمس الماضية طيلة ثلاثة أيام، أن أتقدم بحصيلة أولية عن ندوتنا هذه «الديمقراطية والتحولات الاجتماعية في المغرب». هي أولية لأنها نتيجة رد فعل مباشر وانطباعات خام قابلة للتنقيح والتهذيب والمراجعة، وهي كذلك أيضا لأنها تفاعل، بل انفعال، بين ما كنا نتوقعه للندوة وموضوعها وبين ما تم تقديمه عمليا عن أبحاث ومساهمات وما أسفرت عنه المناقشات من أراء مختلفة، متعددة حينا، متصارعة أحيانا كما هو الشأن في كل حوار علمي جاد.

وأود أن أرتب هذا العرض ــ وإن كان بطبيعته يستعصى على الترتيب للأسباب التي ذكرت البعض منها ــ في النقط التالية :

1 ــ محاولة خلاصة تركيبية للعروض المقدمة في الجلسات الخمس.

2 ــ رصد لجوانب الإيجاب في الأوراق والبحوث المقدمة.

3 ــ رصد لمظاهر السلب والنقص في جلسات الندوة.

4 ــ الإسهام بتقديم بعض اقتراحات أجد أن من شأنها تطوير كيفية النظر إلى مسألة الديمقراطية، في صلتها بالتحولات الاجتماعية التي يشهدها المغرب.

هي إذن عناصر أربع أساسية أرجو أن أوفق في عرضها أمامكم.

أولا : I ــ محاولة تلخيص تركيبي للأبحاث المقدمة في الندوة :

1.I ــ أ) يمكن القول، إجمالا، إن العروض الستة المقدمة في الجلستين

الأولى والثانية، سلكت منحى ديداكتيا تعليميا، من جهة أولى، وعملت على توجيه الندوة في الوجهة الإيجابية الملائمة لموضوعها من جهة ثانية.

ديداكتيا تعليميا، لأنها نبهت إلى خصوبة مفهوم الديمقراطية وصعوبة الإحاطة به من جهة التعريف، مثلما أنها نبهت إلى جوانب من ميكانيزماته وتجلياته. والمنحى ديداكتيكي تعليمي لأنه أظهر عدم التعارض بين الأصول الغربية للمفهوم (اليونانية، الغربية الأوروبية وارتباطها بالتجارب التاريخية لهذه الأخيرة) وبين الأخذ به في الممارسات العربية الإسلامية. والمنحى ديداكتيكي أيضا لأنه ألمح إلى جملة الشروط الواجب اجتماعها من أجل وجود البيئة الصالحة لانبثاق الديمقراطية وأخصها الشروط الأخلاقية المرتبطة بالتربية السياسية من جانب، وبالممارسة الفعلية من جانب ثان.

أما توجيه الندوة في الوجهة التي نرى أنها كانت إيجابية وملائمة لموضوعها فلأنها لم تغرق في التصورات الأكاديمية، وابتعدت عن المنحى التعليمي المنهجي الصرف ونظرت إلى المكونات النظرية والتاريخية في الحديث عن الديمقراطية باعتبارها ممهدات ضرورية، منطقية، للحديث عن الديمقراطية في الواقع المغربي.

I.2 — ب) أما فيما يتعلق بالمضامين الرئيسية للعروض الستة فيمكن، فيما يبدو لي، تلخيصها على النحو الموجز التالي :

1 — سعى الأستاذ محمد عابد الجابري في عرضه (الانتقال إلى الديمقراطية : أسئلة وآفاق) إلى طرح أسئلة جوهرية ثلاث :

السؤال الأول : من أين نبدأ ؟ إذا كان المفهوم المحوري في المداخلة هو «الانتقال» فأي معنى يتخذه الانتقال بالنسبة لحال المغرب في سعيه نحو إحقاق الديمقراطية : الانتقال من أين وإلى أين ؟

السؤال الثاني : في الستينات وفي السبعينات كانت الإشكالية المهيمنة على الساحة العربية — وعلى المغربية إلى حد ما هي الانتقال إلى الاشتراكية، أما اليوم فقد أصبحت الانتقال إلى الديمقراطية، فهل يعني هذا أن الانتقال إلى الديمقراطية يغني عن الاشتراكية ؟

السؤال الثالث : إن للإنتقال إلى الديمقراطية شروط يعسر توافرها في مجتمعات العالم الثالث، فهل في الإمكان تحقيق ما يجعل النقلة ممكنة في بلد متخلف ؟

انطلقت تأملات الجابري من نظر في تاريخ المغرب توسل بقراءة الفكر السياسي لكل من ابن رشد وابن خلدون وانتهت إلى خلاصات أهمها : إن بنية المخزن التقليدي في المغرب قد عرفت بداية تشكلها منذ عهد الموحدين، وإنها قد بلغت غاية وجودها (ومن ثم بداية هرمها حسب المصطلح الخلدوني) مع حدث الحماية في المغرب. ومن ثم فإن «دولة المخزن» عرفت نهايتها مع بروز الملك الوطني محمد الخامس في تحالفه مع الحركة الوطنية. ثم إن دولة فيها نوع من «التركيب» مع كل أشكال الوجود ذاليك التي يتحدث عنها فلاسفة الإسلام (الفضيلة، الحرية، التغلب، والكرامة) قد ظهرت بقوة في عهد الحسن الثاني وأنه غلب جانب «الفضيلة» في الدولة على الجوانب الأخرى عندما أقر نظام التناوب في خطوة فعلية، واليوم نجد كل المؤشرات تدعو إلى إحداث نقلة نوعية جديدة، تقطع مع «دولة المخزن» في عمل جلالة الملك محمد السادس... وأقوى تلك المؤشرات خطابه في الدارالبيضاء إذ يشتكي فيه من وجود «معوقات بنيوية» تحول دون تحقق النقلة الكيفية المأمولة.. «لقد دشن المغرب أخيراً عملية الانتقال إلى الديمقراطية فليس له إلا أن يواصل السير بسرعة وثقة، إن الذي يخطو الخطوة الأولى ليس له إلا أن يواصل الخطوة».

2 ـــ أما الأستاذ ميلود بلقاضي فعرضه «وقفة حول مفهوم الديمقراطية» ينطلق من بحث ميداني أجراه بعد خطاب المسيرة الخضراء في ذكراها الرابعة والعشرين بحث يشمل 500 شخصا من مراكش والرباط وطرح في أسئلة أربع : ما هي الديمقراطية ؟ هل تؤمن بها ؟ هل الديمقراطية موجودة في المغرب ؟ هل الديمقراطية تمارس في الأحزاب المغربية ؟

قبل أن يأتي إلى إثارة مجموعة من الأسئلة تتعلق بمعنى الديمقراطية، وعن الديمقراطية المنشودة في واقعنا المغربي ليخلص إلى القول إنها مشروع مجتمع مغربي نحن في حاجة إلى الاجتماع من أجل التداول حوله.

3 ـــ الأستاذ خالد الناصري في عرضه (عن «الطابع الغربي» أو الكوني للديمقراطية) شدد على القول إن الديمقراطية، **كونية** في أخلاقياتها وليست غربية إلا في مستوياتها العصرية، ولذلك كانت الديمقراطية ثقافة ومرجعية أخلاقية، مثلما كانت مجموعة من الضوابط والآليات المؤسساتية. كما بين الأستاذ الناصري أن

الديمقراطية ليست معطى طبيعيا عند الإنسان بل إنها صراع ضد الذات وأنها كانت لذلك تبدأ في العقول والقلوب، ولذلك لم يكن في الإمكان تصور قيام ديمقراطية دون وجود ديمقراطيين، وانتهى الناصري إلى القول بأن المجتمعات العربية الإسلامية قادرة على الابتكار، لا بل إنها مطالبة به من أجل ابتكار آليات جديدة في العمل الديمقراطي إن اقتضى الأمر، والشورى، في معناها الإسلامي الأصيل، مدخل أخلاقي وسياسي نحو الديمقراطية.

4 ــ أتى عرض الأستاذ أحمد الريسوني (المؤسسات الأهلية بين الإسلام والديمقراطية) تكملة وتعميقا للفكرة التي انتهى إليها الناصري مع اختلاف في كيفيات المقاربة والتحليل بطبيعة الأمر، فالريسوني اشتكى من تعثر الديمقراطية في بلادنا ورأى وجوب الدفع بها في اتجاه التجذر (أو التبيئية) حتى تصبح ــ كما قال ــ ديمقراطية وطنية، شعبية، محلية ولا تظل سَجينةَ ممارسة معينة محدودة لكل من الدولة والأحزاب، ثم إن الأستاذ الريسوني يقرر بعد ذلك أن كلا من الشورى والديمقراطية مسميان لاسم واحد. فكلاهما يقتضي أخلاقا وركائز روحية، وفي الديمقراطية آليات ومساطر إيجابية ليس فيها أي تعارض مع روح الشورى ومنزعها في الإسلام. ويقرر الريسوني ذلك لينتقل إلى الحديث عن المؤسسات الأهلية الأكثر أهمية وفعلاً في المجتمع وعملاً على تجذير الديمقراطية في النفوس والممارسات. تلك المؤسسات هي : الأسرة، المسجد، ومؤسسات الحسبة بأشكالها المختلفة.. وهي كلها نماذج أراد الأستاذ أن يبين من خلالها كيفية العمل على تجذير الديمقراطية في السلوك الاجتماعي في المغرب.

5 ــ أما عرض الأستاذ محمد البردوزي (التحول الديمقراطي سياسيا واجتماعيا : تناغم أم تنافر ؟) فقد كان في مستهله شرحا لمعنى التحول الديمقراطي وكيف أنه ليس عملية آلية أو محدودة في فترة من الزمان، بل إنه صيرورة فيها تقدم وتأخر وأخذ ورد. ثم أظهر كيف أن المغرب الأوروبي قد عرف في مساره من أجل الديمقراطية سلسلة من الانتصارات والانتكاسات. ثم بين بعد ذلك الصلة التي تقوم بين النظام المجتمعي والنظام السياسي وبيّن كيف أن هذا الأخير هو أشبه ما يكون بالنسبة للجهاز العصبي في جسم الإنسان. كما أن الأستاذ البردوزي شرح مختلف أوجه العلاقة بين الاجتماع والاقتصاد وسيادة القانون عند أمة من الأمم وبين وجود الديمقراطية أو غيابها. وانتقل المحاضر ليشير إلى بعض النواقص

التي ظلت تشوب السيرورة الديمقراطية في بلادنا وكذا أسبابها (الاغتناء السريع ومراكمة الأموال دون استثمارها عند البعض، في مقابل الفقر الشديد والبطالة وتفشي الأمية عند البعض الآخر...) وكيف يؤدي ذلك كله إلى مجتمع متفكك العرى. غير أن المتحدث كشف عن بعض المؤشرات التي تحمل على التفاؤل ومنها الممارسة الانتخابية التي يرى أن مآلها لابد أن يصير إلى الاستقامة وأن المواطن المغربي في نوع من تقدم للوعي السياسي سيصير إلى التعبير عن رأيه في المنتخبين وأنه سيصبح أكثر حرية وأقل خضوعا للضغوط (والاقتصادية المجحفة أهمها) في المستقبل من الأيام.

6 ـــ أما الأستاذ الطاهر البحبوحي فقد شرح في عرضه (Démocratie et participation) [الديمقراطية والمشاركة] العلاقات القائمة بين الديمقراطية والمشاركة وماذا يعني الحديث عن وجود ديمقراطيات مشاركة (بكسر الراء) وأخرى غير مشاركة فشرح معنى المشاركة (مجالها، عملية التصويت، السيادة...)، وبين مغزى المواطنة ودور المواطن في عملية المشاركة وكذا مغزى التعاقد الاجتماعي ودور الدولة في التصور الحديث في الحفاظ على كل العلاقات الإيجابية الواجبة بين الأطراف الممكنة وما يستدعيه ذلك من توافر الحريات العامة ومن احترام لشروط التعاقد الاجتماعي.

II.1 ـــ اتسمت عروض الجلسة الثالثة بالنظر إلى سيرورة التغير الاجتماعي والمطلب الديمقراطي وكذا المعوقات التي تعترض تلك السيرورة وتؤثر سلبا في تحقيقها خطوات إيجابية ملموسة.

1 ـــ سعى الأستاذ إبراهيم بوطالب في عرضه (الحماية والتغير الاجتماعي والمطلب الديمقراطي) إلى تبين مغزى الخلخلة التي عرفها المغرب مع حدث الحماية في مستويات الوجود الاجتماعي والاقتصادي والإداري. خلخلة أو رجة كان لها تأثير إحداث التغيير الكيفي في هذه المستويات ولكنها لم تكن في معزل عن عمل الحركة الوطنية في التحام وتفاعل تامين مع سلوك ومواقف محمد الخامس، وعن هذه الحركية الكبيرة وهذا الحدث التاريخي الهام عرف المغرب ميلاد مفاهيم جديدة بالنسبة لثقافته السياسية : مفاهيم الشعب، الحزب، التنظيم الثقافي، تحديد العلاقة بين السلطة وبين الجماهير (وهذا مفهوم جديد آخر). وأحسب أن الأفكار الأكثر

بروزاً وقوة في عرض الأستاذ بوطالب هي : **استخلاص الإيجاب من عمل السلب** في حدث الحماية على المغرب.. **الحتمية التاريخية للنقلة** التي عرافها المغرب في الثلاثينات فليس «الظهير البربري» سوى إحدى تجلياتها الممكنة حيث كان من الممكن ظهورها في أسلوب آخر حسب ما نستشفه من قراءة بعض كتابات رجال الحركة الوطنية في تلك الفترة (عبد الله كنون نموذجا). تحدث الملك باسم الأغلبية، في صراعه مع سلطات الحماية، وبالتالي قيامه العملي بدور **الداعي إلى الديمقراطية والمتحدث باسمها**. وفي الأخير تساءل الأستاذ بوطالب عن قدرة الحركة الوطنية أو عجزها عن الربط بين الدعوة إلى التحرير الوطني والدعوة إلى الديمقراطية.

2 ــ في الاتجاه نفسه (مع وجود الاختلاف المنهجي الطبيعي بين زاويتي نظر كل من المؤرخ والمنشغل بتاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي في المرحلة موضوع البحث) حاول عبد الإله بلقزيز (وعنوان بحثه : «في تكون المجال السياسي الحديث في المغرب : محاولة في التحقيب») حاول أن يرصد مظاهر ومؤشرات انبثاق الحداثة السياسية في المغرب، وجهود كل من الدولة ورجال الإصلاح في القطع مع أزمنة العصور الوسطى والانخراط في معترك الحداثة. من المؤشرات الدالة التي اجتهد بلقزيز في استخلاص دلالاتها عمل كل من محمد الرابع وابنه الحسن الأول من بعده على إحداث بعض الحراك في البنيات المخزنية المهترئة وخاصة ما اتصل منها بالتعليم والإدارة، وما هو صدى لتأثير الدعوة إلى الإصلاح في الشرق العربي وإلى الاقتباس من «دولة التنظيمات» عند العثمانيين. ومن تلك المؤشرات كتابات الإصلاحيين في العقدين الأولين من القرن خاصة، وجماعة الدستوريين في عهد الملكين مولاي عبد العزيز ومولاي عبد الحفيظ. ومن تلك المؤشرات بداية التحول في بنيات التمثيل الاجتماعي في المغرب من القبيلة، إلى التمثيل الحزبي.. وظهور مؤسسات المجتمع المدني عامة. وبالجملة فإن الخلاصة التي ينتهي إليها بلقزيز هي أن المغرب قد شهد بين تاريخين لكل منهما دلالته الرمزية 1908 (لسان المغرب/الدستور) ــ 1998 (حكومة التناوب) موجة من التطورات تؤشر كلها على انصياع البلاد لغزو الحداثة وتأثيرها.

3 ــ أما عرض الأستاذة أمينة المسعودي (حدود العمل الحكومي) فقد كان فحصاً قانونيا، من جهة القانون الدستوري، في الحدود التي تحول دون الدفع

بالعمل الحكومي في المغرب إلى غايته... وبالتالي فقد كان نظرا في الأسباب والمعوّقات التي تجعل عمل السلطة التنفيذية عملا متعثراً مضطربا وبالتالي مشوشاً على العملية الديمقراطية المغربية. ترى الأستاذة أن المعوقات ترجع إلى نوعين اثنين، معوقات أو حدود ترجع إلى الإطار القانوني (= الدستوري) وحدود ترجع إلى بنية **النخبة الحكومية**.

من مظاهر الحدود الأولى أن الدستور لا يخصص لعمل الحكومة سوى 7 % من مجموع فصوله، ومنها أن 4 من الفصول الثمانية المكونة لعمل الحكومّة تتعلق بمؤسسة الوزير الأول. ومنها أن فصلا واحداً، ووحيدا فقط، هو الذي يتحدث عن صلاحيات الحكومة باعتبارها هيئة جماعية... تكون الإدارة تحت تصرفها.

ومن مظاهر الحدود الثانية وجود تراتبية فعلية (الوزير، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، كاتب الدولة) في حين أن الدستور يجعل الوزراء جميعا على قدم المساواة، أضف إلى ذلك غياب نصوص تنظيمية تشرح وتفصل مهام كل فئة من هؤلاء الوزراء على حدة، وهذا من جهة أولى، ثم وجود تركيب للإدارة يجعل لبعض الموظفين السامين إطاراً يصعب معه إرجاعهم لسلطة وزارية محددة، وهذا من جهة ثانية.

يمكن أن نتبين من عرض الأستاذة المسعودي وجود نوع ثالث من معوقات الأداء الحكومي في المغرب، بالنسبة لمختلف الحكومات التي تعاقبت على السلطة التنفيذية منذ الاستقلال (25 حكومة، و252 وزيراً) وهي غلبة الطابع التقنوقراطي على الحكومة، وانعدام التجانس، بل التوازن بين أفرادها سواء بالنسبة للتمثيلية الجغرافية أو بالنسبة لتمثيلية السن (أغلب الوزراء من أعمار متقدمة نسبيا : فالمعدل لا يقل عن الخمسين سنة).

II.2 ـــ أما الجلسة الرابعة فقد قدم فيها عرضان يتعلقان بالممارسة الديمقراطية في واقعها، من جهة أولى، ومن حيث الإشكالات التي يطرحها ذلك الواقع من جهة ثانية، وهكذا استمعنا إلى عرض الأستاذ عبد الله عديل (الديمقراطية وإشكالية المجالس النيابية) وعرض الأستاذ محمد المدني (اللامركزية والديمقراطية).

ـــ أوضح الأستاذ عديل في بداية عرضه الكيفية التي تنعكس بها التطورات الاجتماعية على الديمقراطية في ميدان السياسة من جانب، وفي ميدان المؤسسات

الديمقراطية من جانب آخر. ثم أشار بعد ذلك إلى أن المغرب قد عرف تطورات عدة. ديمغرافيا : ارتفع عدد السكان، وارتفعت الساكنة الحضرية لتقارب 50 % وبالتالي لتحقق تحولا كيفيا واضحاً بالنسبة لما كانت عليه قبل بضعة عقود. واجتماعيا : ارتفاع في نسب المتعلمين بالنسبة لما كانت عليه (الأمية تطال 50 %) وسياسيا : واكب ذلك تحول في الوعي السياسي يظهر في مؤشرات : التسجيل في اللوائح الانتخابية، التصويت، التماسك السياسي... هذه التحولات أدت إلى حدوث تفكك في البنيات التقليدية (النظام القبلي...). بعد ذلك بين الأستاذ عديل الفروق الدستورية بين الأنظمة النيابية المختلفة، ما كان من الغرفة الواحدة، وما كان من الغرفتين.. وما كان من الفروق داخل الديمقراطيات الغربية.. والتطورات البطيئة داخلها (تصويت المرأة، وقد أخذناه مؤشرا يكشف عن البطء الشديد في السيرورة الاجتماعية.. بل وعن معارضة التطور في بعض الأحيان) هذا فضلا عن وجود كيفيات من الوجود السياسي متعارض كلية مع مبدإ الاقتراع المباشر ومبدإ التمثيلية النيابية (مثلما هو الشأن في مجلس اللوردات في بريطانيا). ثم عرض للنظام النيابي المغربي ولتطوره فوقف عند بعض صعوباته وإشكالاته، وعند بعض صور التعثر في الممارسة النيابية في بلدنا.

ــ أما الأستاذ محمد المدني فقد سلك مسلكا ميتودلوجيا في مستهل عرضه حاول من خلاله إظهار سلبيات تناول قضية الديمقراطية من جهة المنحى الماكروسياسي الذي يغلب عليه الطابع التأملي فيكون غير قابل للاختبار، ولا يملك الخروج عن دائرة أحكام القيمة.. وبالتالي فإنه يكون غير منتج من الناحية المعرفية. لذلك يرى في طرح قضية «اللامركزية» فرصة للأخذ برؤية تبدو معها مسألة الديمقراطية أكثر قابلية للنظر والفحص. ثم إن الأستاذ عالج بعد ذلك موضوع اللامركزية من جهة القانون الإداري ملاحظا أن الدستور المغربي، في صيغه السابقة على التعديل الأخير، كان يعتبرها ضمنيا من اختصاصات ذلك القانون قبل أن يوليها اهتماماً مفرداً بها.

أما في الجلسة الخامسة (الأخيرة) فقد استمع الحاضرون إلى عرضين اثنين.

تحدث الأستاذ محمد الابراهيمي في البداية (الديمقراطية والتجارب الانتخابية في المغرب) فبين كيف أن الانتخابات تشكل النواة الصلبة في كل ديمقراطية فعلية

فهي التي تضفي الشرعية على عمل الحكومة وتحدد طبيعة المؤسسات وتقرر جودة عملها عن عدمه، إنها حق إذن، والسؤال العملي هو : كيف يمكن تدبير هذا الحق ؟ ثم عرض بعد إلى نظام التمثيل السياسي الحالي في المغرب (نظام الغرفتين) وأظهر أنه إذا كانت لهذا النظام إيجابية واضحة من إتاحة المجال تمثيلية أكبر فإن له نقيصة أساسية بالنسبة لبلادنا فهو يبين عن عجز الأحزاب السياسية في المغرب عن إدارة كل المجال التمثيلي في المستويات المحلية مما قد يؤدي إلى إرهاق الحزب بل وإضعافه إن لم نقل تفتيته. وبعد ذلك أدار الأستاذ الإبراهيمي الشطر الثاني من عرضه حول سؤالين اثنين :

السؤال الأول : هل تشكل الانتخابات المنبع الوحيد للسلطة أو إن هنالك مصادر أخرى للمشروعية ؟ والجواب بالنفي نظراً للطبيعة التي يعرفها التقطيع الانتخابي في المغرب عند بداية كل تجربة انتخابية جديدة، أضف إلى ذلك غياب الانتظام (= الدورية) في العملية الانتخابية في المغرب.

السؤال الثاني : تحدث فيه الأستاذ المحاضر عما أسماه بالمصالحة بين النخب السياسية وبين النظام الملكي وتساءل عما إذا كانت تلك المصالحة ستنتهي أم لا إلى توفير الشروط التي ظلت غائبة حتى الآن ومائلة دون تحقيق الانطلاق الديمقراطي ؟

أما العرض الثاني (الديمقراطية ونظام التمثيل في المغرب) فقد تطرق فيه الأستاذ عمر بندورو في البداية عن الشروط التي لا يمكن الحديث عن تمثيلية ديمقراطية مع غيابها : وهي النظام القضائي الفعال، التقطيع الانتخابي العادل، حرية التصويت، نزاهة الانتخابات. ثم انتقل بعد ذلك للحديث عن عملية التصويت المباشر (انتخاب مجلس النواب) والتصويت غير المباشر (مجلس المستشارين) مظهراً أن في نظام التصويت المباشر مسا بحق التصويت المباشر وارتأى أن من الأنسب للديمقراطية في المغرب أن يعاد النظر في طبيعة الغرفة الثانية وأن تخول صلاحيتها إلى المؤسسة الأخرى التي ينص عليها الدستور وهي مؤسسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. قدم الأستاذ بندورو بعد ذلك جملة انتقادات لسيرورة العملية الانتخابية ولمصداقيتها في المغرب سواء تعلق الأمر بسلوك المرشحين في بعض الأحيان (ممارسات لا أخلاقية مشينة) أم بواسطة سلوك الإدارة ــ ذاتها ــ ثم

إن المحاضر قدم جملة انتقادات أخرى تتصل بعمل البرلمان والسلوك اللامسؤول لأعضائه في أغلب الأحيان من جهتي المعارضة والأقلية على السواء وأن هنالك مظاهر عديدة لا يتعلق الأمر فيها بالإخلال بجزئيات وتقنيات في آلية العمل البرلماني في بلادنا ولكن بإساءة عملية كبيرة للعملية الديمقراطية في المغرب وبمعوقات كبرى، بنيوية، تقوم في وجه السير الطبيعي لتلك العملية.

ثانيا : رصد لجوانب الايجاب في الندوة

لعل أكبر جوانب الايجاب في الندوة هو انعقادها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وهذا الحدث يعني أن الحديث في الديمقراطية يخرج عن دائرة النقاش الأكاديمي المعتاد المتصل بعلم السياسة وبالتقنيات التي يعرض لها نظام الدراسة والتكوين في كليات الحقوق، يخرج عن تلك الدائرة ليطال الموضوعات والجوانب الاجتماعية والفكرية. ويزيد هذا الإيجاب قوة ويكسبه بهاء عظيما تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بإسباغ رعايته السامية على هذه الندوة.

ثم إن الجانب الإيجابي الثاني، والبارز للعيان في الندوة، هو طبيعة الحضور (الأساتذة الباحثون، الطلبة، المهتمون، رجال الصحافة..) وهو الطابع العلمي الهادىء الرصين الذي طبع جلساتها وكذا الحوار العلمي المسؤول الذي ميز المداخلات والمناقشات على السواء.

والطابع الايجابي الثالث عندي، في هذه الحصيلة الأولية السريعة، هو أن الأوراق المقدمة في الندوة كشفت، كل من زاوية صاحبها وموقعه الأكاديمي، عن مظاهر من التحولات تمت في المغرب في مستويات الوجود السياسي والاقتصادي والاجتماعي نتج عنها تحقق تحول وتقدم إيجابيين في وطننا منذ استرجاع الاستقلال السياسي إلى اليوم. من الأوراق ما كشف عن بعض مظاهر تلك التحولات بكيفية واضحة، ومنها ما اكتفى بالإشارة الذكية والإلماع الخفيف، ولكنها أجمعت على حصول التقدم في مستوى تحقق الوعي السياسي والتطور الديمقراطي من خلال التعثرات والاضطرابات وصراع العوائق.

ثالثا : رصد لبعض مظاهر السلبية في الندوة :

على الرغم من كل مظاهر الإيجابية التي شملت ندوتنا (الديمقراطية والتحولات

الاجتماعية في المغرب) فإن جوانب من السلبية قد اكتنفتها، وهذا أمر طبيعي يرجع إلى طبيعة الموضوع ذاته، مثلما يرجع إلى أسباب موضوعية تتعلق بالمشاركين أو بالأحرى بالغياب الواضح لبعض أشكال المشاركة الضرورية لموضوع الديمقراطية ولمعالجته على الوجه الذي نرى به الصحيح والمناسب.

1 ـــ من المسلم به في أدبيات الديمقراطية أنه لا ديمقراطية دون محتوى اقتصادي يتوافر به الحد الأدنى الضروري من شروط العيش الكريم وتكتسب به المشاركة في الحياة السياسية طبيعتها الفعالة بعيداً عن كل ضغط وإكراه. لذلك كانت الدراسات الاقتصادية التي تسعى لرصد أنماط التحولات المجتمعة في المغرب وتنصب بالتالي على مختلف المناحي الاقتصادية.. كانت تلك الدراسات ضرورية لموضوع الندوة. غير أن الندوة خلت من مشاركة علماء الاقتصاد، ولعل الظروف الشخصية لكافة الزملاء في شعبة الاقتصاد، ممن وجهت لهم الدعوة وذكروا بها عدة مرات، حالت بينهم وبين الوجود بيننا.

2 ـــ الشيء نفسه نسجله بالنسبة لمشاركة علماء الاجتماع والباحثين في العلوم الاجتماعية، والحال أن موضوع «التحولات الاجتماعية» لا تكتمل مناحي معالجته دون دراسات ميدانية ومعطيات كمية مقارنة، ودون التوسل بتقنيات البحث الميداني والمعالجة المكتبية.

3 ـــ الغياب نفسه نسجله بالنسبة لأساتذة الجغرافية والمتخصصين منهم في شؤون التهيئة والجهة وفي الفروع والمجالات الأخرى للجغرافيا البشرية وللجغرافيا الاقتصادية والمخصصين في شؤون الديمغرافيا. والشيء نفسه نلاحظه، آسفين، بالنسبة لخلو الندوة من عرض واحد على الأقل يتناول قضية الأمية ويطرح معضلات التعليم في سيرورة العمل الديمقراطي.

4 ـــ إذا كانت بعض الأبحاث قد ألمحت، كما أشرنا إلى ذلك، إلى بعض مناحي الإيجاب المتحقق في الساحة الوطنية منذ أول الاستقلال (وأشير خاصة إلى ما ورد في عرض كل من الأستاذ عبد الله عديل والأستاذ إبراهيم بوطالب، وإن كان قد ورد إيماء لا تصريحاً..) فإن الندوة كانت في حاجة إلى بحث واحد على الأقل يسجل مظاهر ما تحقق من أمور إيجابية في المغرب في الأربعين السنة الماضية، ولعلي أكتفي في النظر إلى هذا الإيجاب الذي غاب عن ندوتنا ذكره بتوجيه الانتباه إلى

أهمية التعليم العالي مؤشرا واحدا دالا. أذكر، في هذا الصدد، أن الأغلبية الساحقة من أساتذة التعليم العالي في الجامعات المغربية هم ممن درسوا في تلك الجامعات بدورهم ونالوا شهاداتهم العليا في مدرجاتها، ومارسوا أبحاثهم في مختبراتها ومعاهدها ويكفي أن ننظر في ذلك إلى أساتذة كليات الطب والصيدلة والحقوق والآداب والعلوم، وكذا أساتذة مدارس المهندسين، وأذكر، في هذا الصدد كذلك، مؤشراً دالاً آخر : هو ارتفاع أعداد الأساتذة الجامعيين من النساء. كما أوجه الانتباه إلى أن أغلب الأطر العاملة في الإدارة المغربية هم من رواد الجامعة المغربية ــ بعد الاستقلال بطبيعة الأمر ــ وإذن فإن لانتشار التعليم العالي في المغرب أثره على سيرورة التنمية برمتها مثلما أن له انعكاساته على الواقع الاجتماعي للمواطن المغربي.

5 ــ أختصر القول في الاقتراح الذي أريد أن أتقدم للحضور الكريم، وكذا لكافة العاملين في الحقول الاقتصادية والاجتماعية من أساتذة وباحثين وفاعلين من القطاعات المختلفة التي تتصل بالاقتصاد والمجتمع فأقول : أرى الحاجة أكيدة إلى تأسيس مرصد وطني يرصد مختلف كيفيات التحول الاجتماعي في المغرب من الناحيتين الكمية والكيفية. ويشرف كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط أن تحتضن هذا المرصد الوطني للتحولات الاجتماعية في المغرب.





مطبعة النجاح الجديدة
IMPRIMERIE NAJAH AL JADIDA

هذا الكتاب

يعيش المغرب تحولات اجتماعية هادئة وطبيعية، فهي ثمرة جهود متصلة، مبذولة في مجالات التعليم وبناء الاقتصاد الوطني وتطوير إدارة الشؤون المحلية، ويشهد كذلك، منذ مستهل العقد الأخير خاصة، مسيرة واثقة الخطى نابعة من حكمة سياسية بعيدة الجذور، مكينة الأركان.

ولقد سعت كليتنا من وراء تنظيم ندوة «الديمقراطية والتحولات الاجتماعية في المغرب» إلى إبراز دور الجامعة ومسؤولية البحث العلمي، اللصيقين بالمجتمع وحركيته، في تناول إشكالية الديمقراطية، نظراً وممارسة. كما توخت من ذلك الاجتهادَ في تقديم الاقتراحات والحلول الملائمة.

